

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

إستخدام أدوات التشخيص المالي في إدارة المخاطر
المالية في شركات التأمين
- دراسة حالة شركة LA CAAT للتأمينات -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذة :

د.سرحان سامية

إعداد الطلبة :

_ بولمعالى سامية

_ لعبنى خديجة

تم تقييمها من طرف اللجنة المكونة من :

مخلوف سارة	أستاذ محاضر ب	جامعة جيجل	رئيسا
سرحان سامية	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرر
كبير عمر	استاذ مساعد ب	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنكم "

نشكر الله عز و جل الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة
و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع ، نحمد الله تعالى الذي أمدنا بالقوة
و ألهمنا هبة الصبر لاستكمال هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر و الإمتنان و التقدير إلى الدكتورة : "سرحان سامية" التي
تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة و على توجيهاتها القيمة و جهدها الذي
بذلته من أجلنا فلم تبخل علينا بالمساعدة و التوجيه من أجل إتمام هذا
العمل رغم الصعوبات التي واجهتنا فلها منا خالص الإمتنان و العرفان
بالجميل جزاها الله عنا كل خير.

كذلك نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.
و قبل أن نمضي نشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل
من قريباً و من بعيد و شجعنا على البحث و طلب العلم
و لو بكلمة طيبة أو دعاء في علم الغيب.

إهداء

إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز
(أمي الحبيبة) ، طيَّب الله ثراها.

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير، فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي(والدي
الحبيب).

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب
إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني في إنجاز هذا العمل
إلى كل من نصحتني و شجعتني لإتمام هذا العمل و لو بكلمة طيبة و محفزة ،جزاكم الله كل خير.

الصفحة	
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الرموز و المختصرات
أ - ز	مقدمة
36 - 8	الفصل الأول: الإطار النظري للتشخيص المالي و المخاطر المالية في شركات التأمين
9	تمهيد
10	1-1- ماهية شركات التأمين
10	1-1-1 مفهوم شركات التأمين
13-11	1-1-2 أنواع شركات التأمين
14 - 13	1-1-3 وظائف شركات التأمين
15	2-1- الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي في شركات التأمين
15	1-2-1 مفهوم التشخيص المالي
17-16	2-2-1 أهداف التشخيص المالي
18 - 17	3-2-1 خطوات التشخيص المالي
20 - 18	4-2-1 طرق التشخيص المالي

24 - 21	1-2-3-5- الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي
25	1-3-3- أساسيات حول المخاطر المالية
26 - 25	1-3-3-1- مفهوم المخاطر المالية
29 - 26	1-3-3-2- أنواع المخاطر المالية
32 - 29	1-3-3-3- طرق قياس المخاطر المالية
35 - 33	1-3-3-4- إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين
36	خلاصة
81 - 37	الفصل الثاني: مساهمة التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين
38	تمهيد
39	2-1- القوائم المالية في شركات التأمين
39	2-1-1- تعريف القوائم المالية
51 - 39	2-1-2- أنواع القوائم المالية في شركات التأمين
52	2-2- مساهمة الأدوات التقليدية في إدارة المخاطر المالية
57 - 52	2-2-1- مؤشرات التوازن المالي
70 - 58	2-2-2- النسب المالية
70	2-3- مساهمة الأدوات الحديثة في إدارة المخاطر المالية
76 - 71	2-3-1- قائمة التدفقات النقدية
80 - 76	2-3-2- الأساليب الإحصائية و الرياضية
81	خلاصة
131 - 82	الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات

83	تمهيد
84	3-1- تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات
88 - 84	3-1-1- تعريف الشركة و نشأتها
91 - 88	3-1-2- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات
96 - 92	3-2- تطور مؤشرات أداء الشركة الجزائرية للتأمينات
96	3-3- تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات
104 - 96	3-3-1- تشخيص الوضعية المالية للشركة عن طريق القوائم المالية
111 - 104	3-3-2- تشخيص الوضعية المالية للشركة باستخدام مؤشرات التوازن المالي
130 - 112	3-3-3 تشخيص الوضعية المالية للشركة باستخدام النسب المالية
131	خلاصة
137 - 133	الخاتمة
148 - 139	قائمة المراجع
164- 150	الملاحق
	الملخص

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	نموذج الميزانية المالية	42
(2-2)	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	46
(3-2)	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	48
(4-2)	التغير في حقوق الملكية	51
(5-2)	الوضع المالية للخزينة	57
(6-2)	نسب النشاط في شركات التأمين	63
(7-2)	نسب السيولة في شركات التأمين	65
(8-2)	هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين	67
(9-2)	نسبة الملاءة المالية لشركات التأمين	68
(10-2)	نسب المردودية في شركات التأمين	69
(11-2)	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	72
(12-2)	تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	74
(1-3)	الشركة الجزائرية للتأمينات في بضعة أرقام	87
(2-3)	تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة (2017-2021)	93
(3-3)	تطور تعويضات الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة (2017-2021)	94
(4-3)	تطور إستثمارات الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة (2017-2021)	95
(5-3)	تطور ميزانية الأصول خلال السنوات (2017-2021)	97
(6-3)	تطور ميزانية الخصوم خلال السنوات (2017-2021)	99
(7-3)	نتائج حسابات الشركة للسنوات (2017-2021)	101

105	رأس المال العامل الدائم	(8-3)
106	رأس المال العامل الأجنبي	(9-3)
107	رأس المال العامل الخاص	(10-3)
108	رأس المال العامل الإجمالي	(11-3)
109	إحتياجات في رأس المال العامل	(12-3)
110	الخزينة المالية للشركة خلال السنوات (2021-2017)	(13-3)
112	معدل التغير في نتيجة الشركة	(14-3)
113	نسبة الأصول (التثبيات المادية) إلى رأس المال	(15-3)
114	نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال و النتيجة	(16-3)
115	نسب السيولة	(17-3)
116	نسب الربحية	(18-3)
117	نسب الملاءة المالية	(19-3)
120	هامش الملاءة	(20-3)
122	نسب المردودية	(21-3)
126	معدل دوران الأصول	(22-3)
127	معدل دوران الأصول الجارية	(23-3)
128	معدل دوران الأصول غير الجارية	(24-3)
129	نسب الهيكلية	(25-3)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي	(1-1)
90	الهيكل التنظيمي المركزي للشركة الجزائرية للتأمينات	(1-3)
91	الهيكل التنظيمي اللامركزي للشركة الجزائرية للتأمينات	(2-3)
93	التمثيل البياني لتطور رقم أعمال الشركة	(3-3)
94	التمثيل البياني لتطور تعويضات الشركة	(4-3)
111	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي	(5-3)
124	التمثيل البياني لنسب المردودية المالية لشركة	(6-3)

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الأصول لسنة 2017	150
02	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الخصوم لسنة 2017	151
03	جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2017	152
04	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الأصول لسنة 2018	153
05	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الخصوم لسنة 2018	154
06	جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2018	155
07	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الأصول لسنة 2019	156
08	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الخصوم لسنة 2019	157
09	جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2019	158
10	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الأصول لسنة 2020	159
11	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الخصوم لسنة 2020	160
12	جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2020	161
13	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الأصول لسنة 2021	162
14	الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات جانب الخصوم لسنة 2021	163
15	جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2021	164

الإختصار	المدلول
δ	Variance
C	Coefficient de variation
E(R)	Prédiction mathématique de retour
Ip	La perspective d'un billet d'argent
FR	Fonds de Roulement
BFR	Besoins en Fonds de Roulement
BFRex	Besoins en Fonds de Roulement pour l'exploitation
TN	Nette Trésorerie
CAAT	Compagnie Algerienne des Assurances

مقدمة

تلعب المؤسسات المالية دورا حيويا في النظام المالي في العديد من القطاعات، و لعل أهم هذه القطاعات قطاع التأمين، حيث توفر التغطية التأمينية للأفراد و المنشآت من أخطار كثيرة كما أنها تؤدي إلى ازدهار و تدعيم الحياة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات و استثمارها، و تسعى شركات التأمين إلى تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر المالية المتعددة، وذلك بسبب طبيعة نشاطها و العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها.

يعد التشخيص المالي من أهم التقنيات التي تعتمد عليها شركات التأمين في إدارة مخاطرها حيث يعتبر من أنسب الوسائل في تشخيص وضعية الشركة و إدارة مخاطرها من خلال استخراج نقاط القوة والضعف ذات الصيغة المالية، بالاعتماد على المعطيات المتعلقة بمحيط الشركة والمسير المالي يستند في تشخيصه على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية التي تحرك الشركة وعدم الاكتفاء بقراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المنشورة فقط، لتخضع تلك البيانات إلى الفحص و التحليل و التفسير بهدف دراسة نجاحها أو فشلها و تقييمها بعبارة أخرى يعد التشخيص المالي أداة تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للشركة في الماضي و إمكانية الارتقاء به مستقبلا من خلال إدارة المخاطر المالية التي تواجهها الشركة.

أولا : إشكالية الدراسة

نظرا لتعدد الأدوات المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية لشركات التأمين تبحث هذه الدراسة في كيفية استخدام هذه الأدوات في تسيير المخاطر المالية، انطلاقا من تطبيق ذلك على الشركة الجزائرية للتأمينات ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

كيف تساهم أدوات التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية بالشركة الجزائرية للتأمينات ؟

وللإحاطة أكثر و إبراز معالم إشكالية هذه الدراسة، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الأدوات المستخدمة في عملية التشخيص المالي بالشركة الجزائرية للتأمينات ؟

- ما هي أهم المخاطر المالية التي تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات، بناء على نتائج التشخيص المالي؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

- تساهم القوائم المالية في معرفة اتجاه التغيرات الحاصلة في المركز المالي للشركة الجزائرية للتأمينات؛
- تساعد مؤشرات التوازن المالي في تحديد وضعة الخزينة للشركة الجزائرية للتأمينات؛
- تستخدم النسب المالية في تحديد مخاطر السيولة، النشاط، الملاءة المالية، ومخاطر الهيكلية في الشركة الجزائرية للتأمينات؛
- مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات.

ثالثا :أهمية الدراسة

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التشخيص المالي للوضعية المالية لشركات التأمين خاصة مع تزايد الحاجة لإيجاد الطرق والأساليب التي تساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها، والتي من خلالها يمكن للشركات الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم دون التأثير على التوازن المالي للشركة وذلك لما لها من خصوصية عن باقي الشركات، كون المنتج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقق منه.

رابعا:أهداف الدراسة

تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى :

- التعرف مختلف أدوات التشخيص المالي، وكيف يمكن أن تساهم في إدارة المخاطر بشركات التأمين.
- معرفة العلاقة بين التشخيص المالي و المخاطر المالية .
- التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بشركات التأمين، و ذلك من خلال دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات .
- إبراز الوضع المالي الحقيقي للشركة محل الدراسة .

خامسا: منهج الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة و كذلك التأكد من صحة الفرضيات قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المعلومات المتوفرة، المتعلقة بشركات التأمين واستخدام التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية و إبراز أهم الأدوات و المؤشرات المعتمدة في عملية التشخيص كما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، من خلال تطبيق المعارف النظرية على الشركة الجزائرية للتأمينات.

سادسا: دوافع اختيار موضوع الدراسة

تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى :

- الرغبة الشخصية في التعرف والإحاطة بالموضوع ، لذا تم اختيار موضوع يتعلق بشركات التأمين لما تتميز به من خصوصية في المعالجة المالية.

- الموضوع ضمن مجال تخصص الإدارة المالية، التشخيص المالي و إدارة المخاطر المالية.

- محاولة الإطلاع على أهم الأساليب المعتمدة من طرف شركات التأمين في تشخيص الوضعية المالية، بهدف التقليل من المخاطر المالية.

سابعاً : حدود الدراسة

الحدود المكانية: تتمثل في الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في الفترة ما بين 2017-2021.

ثامناً : الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع حسب ما تم الإطلاع عليه، نجد:

1) دراسة سليمة طبائية (2009) ، بعنوان " تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين (2007-2009) " ، علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة - الجزائر .

حيث تمحورت الدراسة حول البحث عن إجابة لإشكالية اعتماد نسب التحليل المالي التقليدية في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين وتجلت أهداف هذه الدراسة في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفاعلي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها وخرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن الهدف من التحليل المالي هو تقييم أداء شركات التأمين من خلال أساليب مختلفة و ذلك بوجود نظام رقابي جيد كما أن شركات التأمين تسعى دائما إلى تحقيق الربحية التي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية بالإضافة إلى أن سلامة و كفاءة أداء شركات التأمين يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها و كيفية معالجتها.

2) دراسة Nathalie Onjhasina (2013) بعنوان **compagnie Diagnostic financier d'assurances cas de la compagnie d'assurances et de réassurances ARO, université d'Antananarivo**

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول كيفية تشخيص الوضعية المالية لشركة توهي إحدى أهم شركات التأمين بمدغشقر، وقد استخدمت هذه الدراسة من أجل الإجابة على ذلك التشخيص المالي المعمق لميزانيتها العمومية وبيان دخلها بين عامي 2009، 2011 ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها: أن هامش الملاءة المالية للشركة منخفض، كما أن السيولة سجلت انخفاضا سنويا 20% وأوصت الدراسة بضرورة هامش الملاءة وتحسين السيولة وفيما يتعلق بالربحية المالية للشركة، يجب اتخاذ تدابير لتحسين نتيجة عمليات

إعادة التأمين، لزيادة النتيجة الفنية وتقليل تأثير النتيجة غير الفنية في تكوين النتيجة الصافية، من أجل الرفع من الأداء المالي للشركة.

(3) دراسة زهرة مختاري (2014) : بعنوان " التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خلال الفترة (2005-2007) " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس -

حيث تمحورت الدراسة حول الإشكالية دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي لشركة التأمين كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر، وإبراز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركات التأمين واستخلاص الطرق و الأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة و الضعف في الشركة ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن المؤمن يلجأ إلى شركات التأمين للاستفادة من خدماتها في التقليل من المخاطر التي قد تصيبه في نفسه أو ممتلكاته؛ التشخيص المالي عملية تحليلية يقوم بها المشخص المالي للبنية الداخلية للمؤسسة، والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا باستخدام مجموعة من النسب و المؤشرات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي (4). دراسة رحيش سعيدة (2021): بعنوان "مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين الجزائرية- دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات خلال الفترة 2014-2019 " مقال بمجلة آفاق للبحوث والدراسات.

تمحورت إشكالية الدراسة في كيفية تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التحليل المالي ولذلك استخدمت أساليب عدة مثل القوائم المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومن خلال تحليل هذه المؤشرات توصلت الدراسة إلى أن هذه الشركة في وضعية مالية جيدة حيث أنها تحقق التوازن المالي بالإضافة إلى استقرار على مستوى النسب المالية الأكثر دلالة إلا أن عليها التحكم في تكاليفها لتحقيق عوائد أكثر.

من خلال الدراسات السابقة نستنتج أنها استخدمت أدوات التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين ولكن لم تتطرق لمتغير إدارة المخاطر كمحدد أساسي في قدرة الشركات على الاستمرار في نشاطها من

خلال مقدرة التشخيص المالي على تحديد المخاطر التي تهدد الشركات ومن تم وسيلة قرار لمتخذي القرارات المالية في شركات التأمين وعليه جاءت هذه الدراسة من أجل إبراز أهمية التشخيص المالي في تقييم المخاطر المالية.

تاسعا : صعوبات الدراسة

- قلة الدراسات السابقة بنفس متغيرات الموضوع (التشخيص المالي، إدارة المخاطر المالية).

عاشرا : هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول و هي كالآتي :

(1 الفصل الأول : تحت عنوان " الإطار النظري للتشخيص المالي و المخاطر المالية في شركات التأمين " حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية شركات التأمين و ذلك بالتطرق إلى (مفهومها ، أنواعها ، وظائفها) ، أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتشخيص المالي في شركات التأمين، و ذلك من خلال (تعريفه ، طرقه ، خطواته و الأطراف المستفيدة منه) ، و في المبحث الثالث الأخير قمنا بالتطرق إلى أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين .

(2 الفصل الثاني: بعنوان " مساهمة التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين " حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا القوائم المالية في شركات التأمين أما المبحث الثاني تحدثنا عن مساهمة الأدوات التقليدية في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين، و في المبحث الثالث و الأخير كان عن مساهمة الأدوات الحديثة في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين .

(3 الفصل الثالث : بعنوان " دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات: الذي تضمن في المبحث الأول تعريف الشركة الجزائرية للتأمين الشامل و نشأتها و مهامها و كذلك الهيكل التنظيمي لها ، أما في المبحث الثاني تم

إسقاط الدراسة التطبيقية على الشركة خلال الفترة (2017-2021) و تقييم المخاطر المالية باستخدام أدوات التشخيص المالي .

الفصل الأول : الإطار النظري للتشخيص المالي و المخاطر
المالية في شركات التأمين

1.1 ماهية شركات التأمين

2.1 الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي في شركات التأمين

3.1 أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين

تمهيد

لكي تتمكن شركات التأمين من معرفة أهم إحتياجاتها المالية ومدى قدرتها في التعامل مع الوضعيات المالية الصعبة والحصول على معلومات دقيقة، فإنه يجب على المسير المالي إستخدام دراسة مالية مفصلة حول تشخيص الوضعية المالية للشركة، التي تسمح بمعرفة الأخطار والتغيرات المالية التي تحدث فيها خلال فترة زمنية معينة ومحاولة التخلص منها وذلك بإستخدام الأساليب والأدوات المناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة تساعد في استمرارية الشركة وتحقيق ميزة تنافسية وإكتساب مكانة سوقية جيدة.

ومن أجل التوسع في هذا الموضوع، سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- ماهية شركات التأمين.
- الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي في شركات التأمين.
- أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين.

1-1-1- ماهية شركات التأمين

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، فهي تسعى دائماً لضمان التسيير الجيد الملائم من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.

1-1-1- مفهوم شركات التأمين

أولاً : تعريف شركات التأمين

تعددت التعاريف التي أطلقت على شركات التأمين وأهمها:

- "تعد شركات التأمين من الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح وذلك بتقديم خدمة التأمين إلى عملائها، هي لا تسعى إلى تحقيق الربح بقدر ما يكون هدفها الأصلي خدمة أعضائها المنظمين إليها، في شكل تعويضات أو معاشات دورية ومزايا أخرى"⁽¹⁾.
- "مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائدته"⁽²⁾.
- "تتمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقيق الخطر المؤمن ضده"⁽³⁾.
- "تقوم شركات التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث، فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمنين لديها، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة مساهمات المؤمنين جميعاً الذين يدفعون أقساط التأمين وحسب العقد المبرم مع شركة التأمين، وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين"⁽⁴⁾.

(1) نضال فارس العريبي، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص:14.

(2) عبد الغفار حنيفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار)، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص:331.

(3) مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:73.

(4) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، داريزيد للنشر، عمان، 2006، ص:288.

ثانيا: خصائص شركات التأمين

من أهم الخصائص التي تتميز بها شركات التأمين ما يلي:

- تعتبر شركات التأمين من أهم الأوعية الادخارية نتيجة لتراكم الأقساط لديها وهذا ما يعمل على إنعاش وتنشيط الاستثمارات⁽¹⁾.
- تحتاج منشآت التأمين إلى إداريين وفنيين للعمل داخل الشركة وتحتاج كذلك إلى مجموعة من الوكلاء والسماسة للعمل خارج الشركة.
- تحافظ شركات التأمين على رأس المال من الضياع بسبب الأخطار التي قد تتعرض لها عند استثماره في السوق.
- تعتبر شركات التأمين ملجأ للحكومات والهيئات والأفراد في تأمين حياة اجتماعية واقتصادية مستقبلية سواء للعامل أو الموظف أو للفلاح ولأي صاحب مهنة أخرى⁽²⁾.

1-1-2-أنواع شركات التأمين

تصنف شركات التأمين وفق معيارين هما: المعيار القانوني والمعيار الفني.

❖ الفرع الأول: التصنيف وفق المعيار القانوني:

تأخذ شركات التأمين وفق هذا المعيار شكلين هما:

- 1-شركات المساهمة: تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير ولهم الحق في الربح الصافي الذي حققه⁽³⁾.

(1) زياد رمضان، مبادئ التأمين، دراسة عن التأمين، دار الصفاء للنشر، 1998، ص:110.

(2) محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، القاهرة، 2007، ص:6.

(3) الحبايبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص ص33-34.

2- شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بفخامة الحجم وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهمها بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها وتدار من قبل الخبراء المختصين⁽¹⁾.

❖ الفرع الثاني: التصنيف وفق المعيار الفني:

حسب المعيار الفني تنقسم شركات التأمين إلى ما يلي:

1- التأمين على الحياة: وهو التأمين ضد المخاطر المالية الناتجة عن وقوع أحداث معينة كالوفاة أو العجز أو المرض أو التقاعد، ويمكن رصد عدة مجموعات تنتمي لهذا النوع من التأمين تشتمل على تغطية العديد من المخاطر كالتالي⁽²⁾:

• المجموعة الأولى: تغطي خطر الوفاة والصعوبات المالية التي تنشأ للأسرة نتيجة لوفاة عائلها، وتسمى وثائق التأمين على الحياة؛

• المجموعة الثانية: تغطي خطر الحياة بعد سن معين وهي في مجملها تغطي المخاطر المالية الناتجة عن التقاعد؛

• المجموعة الثالثة: تغطي مجموعة من أخطار الحياة والوفاة وتقوم على أساس دمج وثائق المجموعة الأولى وبعض أنواع المجموعة الثانية، وتسمى بالتأمين المختلط؛

• تقوم المجموعة الرابعة بتغطية الأخطار المالية الناجمة عن المرض والحوادث؛

• المجموعة الأخيرة تلبى احتياجات خاصة للمؤمن عليهم، كالرغبة في الحصول على مبلغ معين في تاريخ معين.

(1) منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 104.

(2) كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 63.

2-التأمين العام: وتعرف بتأمينات الممتلكات، وتهدف إلى حماية ما يملكه الأفراد والمشروعات وتعويض ما تتعرض له من أخطار كالحريق وغرق السفن وحوادث الطائرات أو تعويض الغير عما يسببه استخدام الممتلكات من أضرار للغير مثل: تأمين السيارات وتأمين إلزامي المرور.

كما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين ماعدا التأمين على الحياة وهكذا ينحصر هذا التأمين في التأمين على الممتلكات، وينظر هذا النوع من شركات التأمين على أنها تقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الاستثمار إضافة إلى قيامها بمهمة التأمين فحملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثل في احتياطات رأس المال ليعاد استثمارها في شراء أسهم وسندات بهدف الحصول على مزيد من الدخل في صورة توزيعات أو فوائد أو أرباح رأسمالية، ويعد هذا هو وجه الشبه بين شركات التأمين وبين شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة⁽¹⁾.

1-1-3-وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف حسب طبيعة المؤسسة ولكي تمارس نشاطها لابد من توفر مجموعة من الشروط لقبولها ممارسة نشاط التأمين من قبل الدولة.

أولاً: وظيفة التسعير

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب إستعادته من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن هذه الوظيفة تحدد سعر كل من أنواع التأمينات المختلفة على حدا، ويكون ذلك يتناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر، كما انه يتناسب مع مبلغ التأمين، كما يؤخذ في الحسبان عوامل أخرى كالظروف المحيطة بالشئ المؤمن ضده⁽²⁾.

(1) نضال فارس العريبيد، مرجع سبق ذكره، ص:16.

(2) أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص:157.

ثانيا: وظيفة الاكتتاب

تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب لطالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين، بما يحقق أهدافها وغاياتها، ففي هذه الوظيفة تختلف سياسات الشركة باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، فقد يكون الهدف من سياسة الشركة هو الحصول على أكبر مجموعة من وثائق التأمين المختلفة التي تعطي ربحا منخفض كما قد يكون الهدف من سياستها هو الحصول على أقل عدد من وثائق التأمين التي تعطي ربحا مرتفعا، وقد تلجأ الشركة في بعض الأحيان إلى وضع دليل تحدد فيه الأخطار التي تقبل تأمينها وكذا المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

ثالثا: وظيفة الإنتاج

تعني بالإنتاج في نشاط التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركة التأمين أين تقوم هذه الأخيرة ببيع الخدمة التأمينية المتمثلة في اكتتاب العقود لصالح الزبائن أي المؤمن لهم.

رابعا: وظيفة تسوية المطالبات

من خلال هذه الوظيفة تقوم الشركة بدفع تعويضات المستحقة للمؤمن له عن تحقق الخطر المؤمن ضده، ففي شركات التأمين توجد جهة متخصصة في دراسة ملفات المطالبات المقدمة، وهي التي تحدد التعويض المستحق.

خامسا: وظيفة الإستثمار

كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية ومنه سيتوفر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع إستثمارها، وحسب مبدأ الملائمة في الإستثمار فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بإستثمار أموالها في أدوات إستثمارية طويلة الأجل، وذلك كون الإلتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة⁽¹⁾.

(1) منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص:404.

أما الإستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال التأمينات للممتلكات فغالبا ما تكون قصيرة الأجل بنسبة أقل وحسب مبدأ الملائمة تقوم بإستثمار أموالها في أدوات إستثمارية قصيرة الأجل وشديدة السيولة.

سادسا: وظيفة إعادة التأمين

ويقصد بها إعادة تأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركة إعادة التأمين⁽¹⁾.

1-2-1- الإطار المفاهيمي لتشخيص المالي في شركات التأمين

يعد التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير المالي، فهو أسلوب منظم يساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة التي تسمح للمؤسسة في تحديد نقاط القوة والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية.

1-2-1- مفهوم التشخيص المالي

نظرا لتعدد التعاريف التي قام بها الباحثون حول التشخيص المالي تطرقنا لذكر بعض منها:

أولا: تعريف التشخيص المالي

- "عملية تشخيص للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"⁽²⁾.
- "القاعدة التي تحلل الشركة من منظور عام عبر وظائفها وتنظيمها وتفتح على اقتراحات بالتنوير وبناء على هذه المعلومات يتم توجيه المسؤولين بهدف تحسين قدرات الشركة"⁽³⁾.
- "إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص"⁽⁴⁾.

(1) منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص:404.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الجزائر، 2006، ص:45.

(3) T.P Thibaut, le Diagnostic d'entreprise, guide pratique, Ed sidefor, paris 1989, p : 19.

(4) خليفة الحاج، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة حول التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، وهران، ص:3.

- "نشاط يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة من وجهة نظر القائم بالتشخيص، وبما يفيد في الحكم على مجالات القوة والضعف في السياسات المالية للشركة"⁽¹⁾.
- من خلال التعريف السابقة نستنتج أن التشخيص المالي هو: عملية تحليلية ومعالجة للبيانات المالية المتاحة عن شركة ما باستعمال أدوات التشخيص المالي، وذلك بتشخيص الوضعية المالية لها في مدة زمنية محددة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وبناء الأهداف المستقبلية.

ثانياً: أهمية التشخيص المالي

- تبرز أهمية التشخيص المالي للشركات والمنظمات من خلال تحقيق الأغراض التالية:
- يسمح بتقييم الوضعية المالية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف للشركة والكشف عن فرص الاستثمار وطرق تمويلها⁽²⁾.
- يحدد مدى قوة المركز المالي والإئتماني للشركة ودرجة الإستقلالية والقدرة الإستثمارية لديها ومن ثم مدى قدرتها على الإستمرار في السوق لتحقيق النمو لعملياتها و نشاطاتها⁽³⁾.
- يقيم التشخيص المالي الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع ومنه تقييم الأداء بعد إنشائها، ويساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع.
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه الشركة في مواجهة المخاطر المالية على المدى القصير والمتوسط وحماية الشركة من الإنحرافات المحتملة⁽⁴⁾.

(1) جمال الدين المرسي ، أحمد عبد الله اللحح ، الإدارة المالية "مدخل إتخاذالقرارات" ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006،ص:95.

(2) فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل إستراتيجي للإدارة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:215.

(3) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص:96.

(4) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:24.

1-2-2-أهداف التشخيص المالي:

يمكن تلخيص أهداف التشخيص المالي في ما يلي:

- التشخيص المالي وسيلة فعالة لمعرفة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة، وعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والتكاليف.
- توجيه الانتباه إلى النقاط التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول، وغالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية⁽¹⁾.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير، بالإضافة إلى إتباع نتائج قواعد الاستثمار والتمويل والاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنة والخطط المستقبلية⁽²⁾.
- اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية من خلال تزويد المسيرين الماليين بمجموعة من المعلومات⁽³⁾.
- تحديد الانحرافات بالأداء المحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها⁽⁴⁾.
- معرفة المخاطر التي تتعرض لها الشركة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى تأزم في الوضعية المالية وكيف تواجهها⁽⁵⁾.

(1) كلثوم البز، مولود حواس، "التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، ص:289.

(2) عمار بن مالك، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص:13.

(3) خيمسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص:47-48.

(4) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (الاتجاهات المعاصرة)، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص:22-23.

(5) عبد الله غانم، عبد الحق رايس، دراسة نظرية لأهداف التشخيص المالي -النمو-المردودية-التوازن- المخاطر في البنوك التجارية مداخلة ضمن الملحق الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، 22-23 ماي 2012، ص:2.

1-2-3-خطوات التشخيص المالي

حتى يتمكن المشخص المالي من الوصول إلى نتائج معينة، يجب أن يمر بمجموعة من الخطوات وتتمثل في ما يلي:

1-تحديد الغاية أو الهدف:

التمثل في تعظيم ثروة المساهمين في المؤسسة، وتنظيم قيمة المؤسسة في السوق وكيفية مواجهتها للمخاطر المالية⁽¹⁾.

2-التصنيف:

جمع مختلف مصادر المعلومات من المحاسن وفرزها وإجراء الحسابات اللازمة، واستعمال النسب ووضع المؤشرات في جداول في صورة تمكنا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

3-تحديد أدوار التشخيص المالي الأفضل:

اختيار أدوات التحليل المالي الملائمة للأهداف المحددة والتمثلة في الملائمة المالية، الإستقلالية المالية، النمو، المردودية، الخطر المالي، القدرة على الوفاء والتوازن المالي.

4-تقرير ملخص التشخيص (تحديد الفرص والتهديدات):

الفرص والتي تتمثل في الملائمة، سيولة كافية، نمو قوي، أما التهديدات فتتمثل في تدهور الخزينة، عدم كفاية الموارد الثابتة، انخفاض رقم الأعمال.

5-الإستنتاج:

يقوم المشخص المالي بالقيام بكتابة استنتاجاته في شكل تقارير يقدمها إلى الجهات التي طلبت منه التشخيص⁽²⁾.

⁽¹⁾Nacer-edine Sadi, analyse financière d'en trepreprise, L'harmattan, paris, 2009, pp89, 90.

⁽²⁾محمد الصريفي، التحليل المالي "التحليل المالي وجهة نظر محاسبية وإدارية"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص:116.

1-2-4- طرق التشخيص المالي:

يحاول المشخص المالي عند قيامه بعملية التشخيص إختيار الطريقة المثلى التي تساعده في الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من عملية التشخيص حيث أنه يوجد أربع طرق للتشخيص المالي وهي: طريقة المقارنة الإجمالية ، طريقة التشخيص المعياري، طريقة التشخيص المقارن و طريقة التشخيص التطوري.

1- طريقة المقارنة الإجمالية:

إن التشخيص المالي لا يجب أن يقتصر على دراسة البنية المالية للمؤسسة، بل أخذ المحيط بعين الاعتبار أيضا تسمح بالتوفيق بين البيانات المالية لتكوين تشخيص مناسب وملائم، كما تهتم طريقة المقارنة الإجمالية أيضا بالهيكل القانوني للمؤسسة، وبمحافظة منتجاتها، كذلك إعادة تنظيم طرق الإنتاج⁽¹⁾.

2- التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي، وتقدير الوضعية المالية المستقبلية لإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلوماتي محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية الماليةيرتكز التشخيص المالي التطوري عن العناصر التالية:

● **تطور النشاط:** متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية، ومن ثم الحكم على نمو النشاط (مرتفع، مستمر، منخفض)، يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

● **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول عن مجموعة من الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروريا لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما

⁽¹⁾Hervé-Hutin, Tout La finance d'entreprise en pratique, editionorganisation, paris, 2^{eme}edition, 2002, p, p.172.

يعد مؤشر إستراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة، إذ كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الإنسحاب من السوق.

• **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء والموردين والمخزونات والتي تشكل في مجموعها الإحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية.

• **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة وبناء عن العناصر السابقة الذكر يمكن للمشخص المالي مراقبة مستويات الإستهانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركات وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل الإحتياجات وقدرتها على السداد ومدى إستقلاليته المالية وتأثير الإستهانة على المردودية.

• **تطور المردودية:** تعد المردودية أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية الرافعة المالية.

3-التشخيص المقارن:

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مثلية في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءا على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

يهدف المشخص من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغيير في المحيط وخصوصا في حالات المحيط غير مستقر⁽¹⁾.

(1) إلياس بن ساسي، يوسق قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 49

4-التشخيص المعياري:

يمكن إعتبار التشخيص المعياري إمتدادا للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون/ الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر ب8%؛
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي⁽¹⁾.

1-2-5- الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي

إن المجال الواسع للتشخيص المالي جعل الكثير من الأفراد يهتمون به رغم إختلاف أهدافهم و تنوع أغراض إستخداماتهم للمعلومات المالية ، وذلك وفقا لعلاقتهم بالشركة من جهة ، و تنوع هذه المعلومات من جهة أخرى ،وبناء على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي إلى:

أولا : الأطراف الداخلية

1) الإدارة : يساعد التشخيص المالي المدير في تحديد مواطن الضعف و القوة و تصحيح الأداء بغرض تحديد الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة الشركة ، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات او رفع أسعارها او خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. من جهة أخرى ، إهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكنها من الوفاء بالتزاماتها عند الإستحقاق كما تجد انه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى الخزينة⁽²⁾.

(1)إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص:50-51.

(2) أسعد حميد العلي ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2012 ، ص : 77.

(2) دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2009 ، ص:ص: 67-68.

2) العاملون : تهتم هذه الفئة بالتشخيص المالي لمعرفة مدى نجاحه في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع ومعرفة مدى توفر الإستقرار الوظيفي ، وتحديد المطالب الجديدة بضوء النتائج وتعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالب وفق مؤشرات منطقية.

3) المساهمون : يهتم المساهمون عادة بالنسب المالية التي تقيس أداء المشروع وربحيته ونسب المديونية ، والعائد على الإستثمار و مقدار ربحية السهم الواحد وسعر السوق⁽¹⁾.

ثانيا : الأطراف الخارجية

1) سماسرة الأوراق المالية : يهدف هؤلاء من التشخيص المالي إلى التعرف على ما يلي:

• التغيرات التي يمكن أن تطرق على أسعار الأسهم نتيجة لتطورات المالية في الشركة أو نتيجة الظروف الإقتصادية العامة ، الأمر الذي يساعد على إتخاذ قرارات التسعير المناسب لهذه الأسهم⁽²⁾.

• أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص إستثمارية جيدة يمكن إستغلالها و تقديم النصح بشأنها للعملاء.

2) الحوكمة والمؤسسات المختصة : تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التشخيص المالي ، لأنها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورها تعكس مدي الإلتزام بالتعليمات المالية و القوانين الخاصة بالأسعار والضرائب، كما يمكن إستخدامها لأغراض البحث و الإحصاء من قبل المختصون في التشخيص المالي لغرض نشر المركز و الترتيب الإئتماني للمشاريع⁽³⁾.

كما أن الدولة هي الأخرى يهتما الحصول على البيانات التحليلية عن وضع الشركة سواء من ناحية مساهماتها بدفع الضرائب او مساهماتها من الناحية الإقتصادية وما حققته من قيمة مضافة في الإقتصاد الوطني و مساهماتها من الناحية الإجتماعية⁽⁴⁾.

(1) دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2009 ، ص:ص: 67-

68

(2) مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار أجنادين للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص:ص: 236.

(3) دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص:ص: 68

(4) عدنان تايه النعيمي و آخرون ، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق)، الطبعة الثانية، دار الميسر للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007، ص:ص: 101.

3) الدائنون: تختلف وجهة نظر الدائنين إلى التشخيص المالي تبعاً لنوع الدين⁽¹⁾ :

• **الديون طويلة الأجل:** ما يهم الدائنون هنا هو ضمان إسترداد أموالهم و حصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن إهتمامهم بالتشخيص المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية و كفاءتها في تغطية الفوائد السنوية .

• **الديون قصيرة الأجل:** ما يهم الدائنون هنا هو ضمان تحصيل مبلغ الدين في تاريخ إستحقاقه لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتشخيص رأس المال العامل والمركز التنفيذي والسيولة في الوحدة⁽²⁾ .

4) الموردون: يهتم الموردون بدراسة الوضع المالي وسلامته للزبون و إستقرار سيولته النقدية وقدرته في تسديد المشتقات في المدى القصير، و يهتم هؤلاء بهيكل الأصول المتداولة أو نسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول .

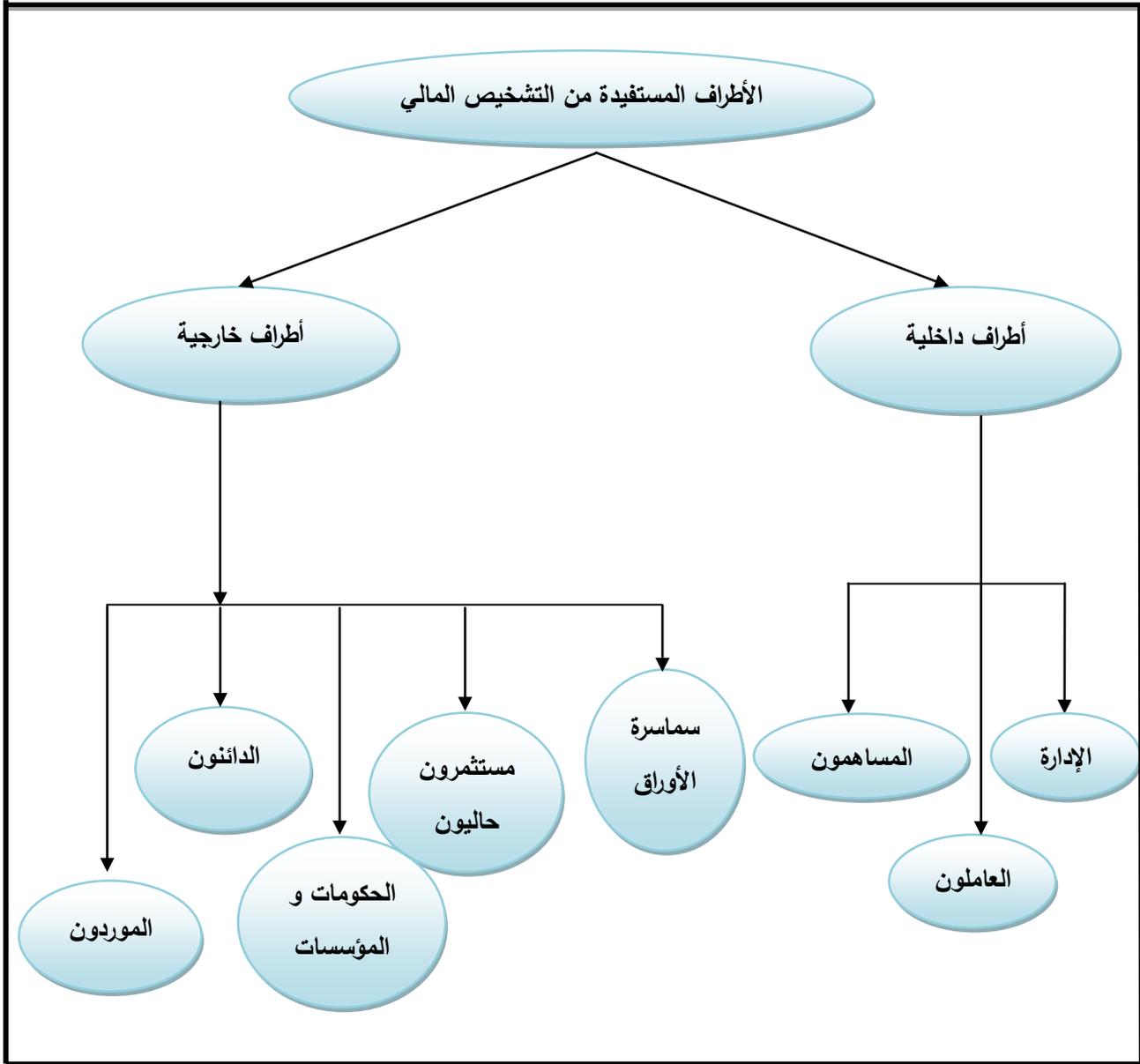
5) المستثمرون الحاليون: هم أصحاب الأسهم في شركات المساهمة أو من يقوم بإستثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات ، حيث يسعون إلى تشخيص القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المحققة خلال فترة مالية معينة ، والتنبؤ بالأرباح المتوقعة في المستقبل ، و إهتمامهم في إحتساب العائد على أسهم المشروع في توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم⁽³⁾ .

⁽¹⁾ منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي(مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص:19

⁽²⁾ منير شاكر محمد و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص:19.

⁽³⁾ أيمن الشنطي ، عامر شقرة ،مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر و التوزيع ، 2007، ص ص:137-138.

الشكل رقم (1-1) : الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي



المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على المعلومات السابقة

1-3-أساسيات حول المخاطر المالية في شركات التأمين:

1-3-1- مفهوم المخاطر المالية:

لكل شركة درجة معينة من المخاطر المالية تختلف باختلاف نشاطها الرئيسي وتؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على ملاءتها، ولهذا من المهم الإشارة إلى المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر المالية من تعاريف وخصائص.

أولاً: تعريف المخاطر المالية:

"هي المخاطر الناشئة عن ممارسة النشاط المالي في المنشأة، وتعبّر عن حالة عدم اليقين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ما يؤدي إلى حدوث خسائر ناشئة عن عدم تحقيق الهدف المالي، وكثيراً ما تكون المخاطر المالية غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ترتبط ارتباطاً قوياً بالمخاطر الناتجة عن أسعار الفائدة والعكس بالعكس"⁽¹⁾.

"هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة"⁽²⁾.

"مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الإئتمان (الرافعة المالية) حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة إلتزاماتها من أصول جارية"⁽³⁾.

"المخاطر المالية تتعلق أساساً بهيكل رأس المال، وقدرة المؤسسة على مواجهة الإلتزامات والمصاريف الثابتة، وتتعلق بعوامل السيولة المتغيرة والقدرة على سداد الإلتزامات الطويلة"⁽⁴⁾.

(1) محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار سورية الفتاة، الطبعة الأولى، حلب، 2022، ص: 214

(2) عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص: 20.

(3) بلعزوز بن علي، إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص: 332.

(4) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات البنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 366.

"تلك التدبذبات التي تصيب نتيجة الاستعمال بعد الضريبة، أي التدبذبات في العائد المتاح للمساهمين (حملة الأسهم العادية) بسبب استخدام مصادر تمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض وتوزيعات الأسهم الممتازة"⁽¹⁾.

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن المخاطر المالية: هي عدم قدرة الشركة على سداد جميع الأموال التي تدين بها لدائنيها والتي تسبب لها خسائر نقدية بسبب مختلف العمليات التي تقوم بها.

ثانيا: خصائص المخاطر المالية:

يتميز الخطر المالي بخاصيتين⁽²⁾:

- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
 - أن قيمته في المستقبل تتطوي على أحد ثلاثة نواتج محتملة هي:
- نتيجة موجبة:** حينما تكون قيمته التي تحققت فعلا أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.
- نتيجة محايدة:** حينما تكون قيمته مساوية تماما للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.
- نتيجة سالبة:** حينما تكون قيمته الفعلية أسوء من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

1-3-2-أنواع المخاطر المالية في شركات التأمين:

من أهم المخاطر المالية في شركات التأمين:

أولاً: مخاطر الائتمان

تتجلى مخاطر الائتمان في قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها، حيث أن هناك دائما إمكانية لتخلف المقرض عن الدفع لسبب ما الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مخاطر الائتمان⁽³⁾.

⁽¹⁾ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، مصر، 2003، ص : 262.

⁽²⁾ محمد عبد الله شاهين، "تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار حميثر للنشر والتوزيع ، مصر، 2017، ص: 149.

⁽³⁾ إيمان بن سراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص : 107.

تحدد المخاطر الائتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض عن سداد الدين وفي حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض هذا التعريف يخفي عدة مخاطر أساسية فكمية المخاطرة في الرصيد المتعلق للمقترض، وجودة المخاطر تنتج من كل قرض حدود العجز عن سداد ومن الضمانات التي تقلل من الخسارة وفي حالة العجز عن السداد، والمبلغ المعرض للمخاطرة هو الرصيد المعلق من تاريخ العجز عن السداد، ويختلف عن الخسارة في حالة العجز عن السداد بسبب الإسترجاعات المحتملة والتي تتوقف على العوامل المخففة للمخاطرة الائتمانية مثل الضمانات⁽¹⁾.

ثانياً: مخاطر السيولة:

وتعني إحصائية تحقق خسارة معينة بهدف توفير السيولة المطلوبة في الوقت المناسب لشركة، أي هي المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة⁽²⁾.

مخاطر السيولة هي النتيجة الطبيعية للمعاملات القياسية التي تحدث فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم، وبالنظر للفجوة الموجودة بين مواعدي الاستحقاق يوجد دائماً مخاطرة سيولة وتكلفة سيولة، ويمكن تعريف تكلفة مخاطر السيولة بأنها أي تكلفة متولدة عن حبس وتجميد السيولة لفترة عمر القرض⁽³⁾.

ثالثاً: مخاطر السوق:

تمثل مخاطر السوق المخاطر التي تؤثر على قيمة الشركة وتدفقاتها النقدية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية⁽⁴⁾.

(1) مهند جينا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 91.

(2) عبد السلام لفتة سعيد، إدارة المصاريف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة لنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 126.

(3) محمد حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص: 79.

(4) علي حسين الدوغجي، عباس فاضل العكيلي، الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات لتحوط من المخاطر الوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية/ بالتطبيق في مصرف بغداد، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 08، العدد 25، 2013، ص: 49.

تصنف مخاطر السوق إلى ثلاثة أنواع:

1. مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف أنها المخاطر التي تحدث نتيجة لتغير أسعار الفوائد وعدم تطابق إستحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما، فهكذا ترتبط مخاطر أسعار الفائدة للشركة لتغيير عائد موجودات الشركة ومتطلباتها وقيمتها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة⁽¹⁾.

2. مخاطر سعر الصرف:

هي نوع من المخاطر التي يواجهها المصرف أثناء قيامه بعمليات التحويل المالي أو تنفيذ نشاطات تجارية بالنقد الأجنبي، إذ تتأثر قيم الموجودات والتزامات المصرف بالعملات الأجنبية المختلفة بسبب تذبذب أسعار الصرف خاصة عند اعتماد المصرف على ودائع العملاء بالعملات الأجنبية⁽²⁾.

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التغيرات المعاكسة المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظة بها، إذ كان البنك يحتفظ بالموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يبرز في انخفاض سعر الصرف، إذا كان العكس، فإن الخطر يكمن في إرتفاع أسعار الصرف لهذه العملية⁽³⁾.

3. مخاطر أسعار الأوراق المالية:

هي إحتمال تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للأوراق المالية، والتي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار، وقد يعبر قياس مخاطر أسعار الأوراق المالية في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال⁽⁴⁾.

(1) حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 178.
(2) إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص: 36.
(3) فائزة العراق، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص: 59.
(4) عبد السلام لفتة سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

تنشأ على الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الأسهم مثل الإنخفاض في مؤشر معين من أسعار البورصة، ومن الأمثلة الأخرى العقود الآجلة وخيارات البيع أو شراء كميات محددة من أدوات حقوق الملكية وعقود المبادلة المرتبطة بمؤشرات أسعار الأسهم⁽¹⁾.

رابعاً: مخاطر التضخم:

يترتب عن هذه المخاطر إنخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها، لذا يشير البعض إلى مثل هذه المخاطر بمخاطر إنخفاض القوة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي: تشير مخاطر إنخفاض القوة الشرائية إلى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم⁽²⁾.

خامساً: مخاطر السمعة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء⁽³⁾.

1-3-3 طرق قياس المخاطر المالية:

هناك أدوات ووسائل لقياس المخاطر المالية التي توصف دوماً بالمتغير الحساس عند إتخاذ أي قرار مالي، ويمكن تقسيم أدوات قياس المخاطر المالية إلى نوعين كما يلي:

أولاً: الأدوات الإحصائية:

الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي ومن أهم هذه الأدوات:

⁽¹⁾ناصر نورالدين عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص: 331.

⁽²⁾بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

⁽³⁾حسين بالعجوز، غزي محمد العربي، دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والكلاسيكي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها في الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 22-31 نوفمبر 2006، ص: 4.

● **المدى:** والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الإهتمام، المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الإهتمام.⁽¹⁾

● **التوزيعات الاحتمالية:** وهي تقدم أداة كمية أكثر دقة من المدى من خلال تتبع سلوك المتغير المالي بحساب إحتمال وقوع الخطر، أي تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وبذلك تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم المالية.

وتستخدم التوزيعات الاحتمالية في المقارنة بين مستويات الخطر لعدد من الأصول المالية، مما يساعد متخذ القرار على اختيار الأصل المناسب والذي يكون ذا مستوى خطر أدنى، فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين، كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.⁽²⁾

● **الانحراف المعياري:** ويقاس الانحراف المعياري للقيم على وسطها الحسابي، أي انحراف التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه التدفقات النقدية، ويمكن تعريفه على أنه الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي.⁽³⁾

ويعطي الإنحراف المعياري في حالة التأكد العلاقة الآتية:

$$B = \sum_{i=1}^n \frac{(Xt - X)^2}{N}$$

⁽¹⁾ خالد وهيب ارواوي، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2000، ص:41.

⁽²⁾ حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص:37-38.

⁽³⁾ أقيرة عمر، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2006، ص:18.

أما في حالة وجود توزيع احتمالي للتدفقات النقدية فيعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$B = \sum (X_1 - E(X) \cdot 2p_i)$$

ومن المتوقع أن الانحراف المعياري يقيس الحجم المطلق للمخاطر، كما أنه ليس عمليا في حالة عدم

تساوي القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.

● **معامل الاختلاف:** يعمل معامل الاختلاف كمقياس نسبي للتشتت أو المخاطر، ويتم حسابه بقسمة الانحراف

المعياري على الوسط الحسابي (أي القيمة المتوقعة) لنفس التوزيع الاحتمالي:

$$C = \frac{B}{E(R_i)}$$

حيث:

C: معامل الاختلاف؛

B: الانحراف المعياري؛

E(R_i): متوسط القيمة المتوقعة للعوائد.

علما أنه كلما كان معامل الاختلاف أقل كان الاستثمار أقل مخاطرة⁽¹⁾.

● **معامل بيتا:** وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير

آخر، ويعد هذا المؤشر واحد من أهم المؤشرات المالية على صعيد إستثمارات الأسهم، (فمثلا يمكن قياس درجة

حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو التغيرات في أسعار الفائدة للبنوك)، وبدل معامل بيتا

المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر⁽²⁾.

(1) محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 49.

(2) أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار المنهل، مصر، 2016، ص: 69.

ثانياً: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية إتجاه الغير، خاصة الدائنين في الآجال المحددة لإستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الإستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لها، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية لإلتزامات المنشأة⁽¹⁾.

ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها في التحليل المالي مصنفة حسب المهام المراد تقييمها ووفقاً للنشاط، تصنف النسب إلى خمسة مجموعات وهي كالآتي⁽²⁾:

- النسب التي تقيس درجة المديونية (الرفع والتغطية)؛
- النسب التي تقيس القدرة على أداء الإلتزامات قصيرة الأجل (نسب السيولة)؛
- النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل (نسب النشاط والدوران)؛
- النسب التي تقيس العلاقة بين المنفعة؛
- النسب التي تقيس الربحية والعائد.

1-3-4- إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين:

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لمختلف أنواع المخاطر، حيث تهتم إدارة المخاطر المالية بتقديم دورا هاما في شركات التأمين، فإدارة المخاطر المالية تعني إستخدام الأدوات المناسبة لتذنية الخسائر المحتملة الوقوع، بالإضافة إلى وضع إستراتيجيات لإدارة مخاطرها.

⁽¹⁾ عبد القادر شلالي، علال قاشي، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول: حول "إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 26، 27 نوفمبر، 2013، ص:14.

⁽²⁾ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص:7.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المالية:

تعرف إدارة المخاطر المالية بأنها: "التعرف على أخطار المضاربة المالية وتحليلها ومعالجتها وتتضمن هذه المخاطر مخاطر سعر السلعة، مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر تبادل السلعة"⁽¹⁾.
وتعرف بأنها: "تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية"⁽²⁾.

وتعرف بأنها: "العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من جهة أصحابه"⁽³⁾.
وتهدف إدارة المخاطر المالية إلى ثلاثة أهداف وهي:

- الوقاية من الخسائر؛
- تعظيم درجة الربحية؛
- تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة⁽⁴⁾.

ثانياً: دور إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين:

تلعب إدارة الخطر في شركات التأمين دوراً هاماً بالنسبة لشركة التأمين ذاتها حيث يتمثل هذا الدور في ما يلي⁽⁵⁾:

- 1) تركيب محفظة الشركة وطبيعتها من حيث أنواع التأمين المختلفة ومكوناتها من حيث حجمها وتجانس التغطيات في كل نوع، وبهذا تدخل إدارة الخطر لتحديد سياسة الاكتتاب المباشر في الشركة؛
- 2) تحديد احتفاظ الشركة العام من كل نوع من أنواع التأمين ومن كل خطر مقبول؛

(1) محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص:135.

(2) محمد علي، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات المساهمة المصرية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص:3.

(3) عيسوي سهام، مرغاد لخضر، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014، ص:155.

(4) زهرة حمداني، مرجع سبق ذكره، ص:152.

(5) عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص:246-247.

- 3) تحديد هيكل إعادة التأمين بما يتفق وتركيب الأخطار المقبولة وحدودها وشروطها؛
- 4) مراجعة تقديرات إدارة المطالبات المباشرة للمخصصات؛
- 5) تقسيم الأخطار المقبولة على أسس فنية بوعي كامل لخطورة هذه العملية والتي ترتقي إلى مستوى القرار المالي الذي يترتب عليه تحديد الإلتزامات لشركة التأمين؛
- 6) إقتراح التغطيات التأمينية الجديدة التي يمكن لشركة التأمين تقديمها وفقاً لإحتياجات السوق؛
- 7) مساعدة إدارة العلاقات العامة في شركات التأمين لتحديد أنسب سياسيات الدعاية والترويج للتغطيات التأمينية التي تقدمها الشركة، وإدارة الأنشطة الإقتصادية المختلفة التي تقوم بها شركة التأمين ككيان إقتصادي بالمجتمع.

ثالثاً: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

يمكن تحديد الإستراتيجيات الرئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي⁽¹⁾:

- 1) **إستراتيجية ترك الموقف مفتوح:** ويقصد بذلك الإحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية عندما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر.
- 2) **إستراتيجية تحمل المخاطر المحسوبة:** ويقصد بها تحديد مستويات الخطر المالي الذي يمكن أن تتحملها الشركة والتي لا ترغب أن تتحمل أكثر منها، ويتم إتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالشركة حتى المستوى المقبول، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر، مثل التنويع في الخدمات التي تقدمها الشركة، التغيير في مستوى الرافعة المالية⁽²⁾.

⁽¹⁾جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص:176.

⁽²⁾فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المالية للنشر، فلسطين، 2008، ص:139.

(3) إستراتيجية تغطية كل المخاطر: تعني تحديد مصدر الخطر بالنسبة للمؤسسة، أي تدنية الخطر إلى مستوى الصفر، وتتبع الشركة في هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر بالكامل كالتغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر بإستخدام أدوات الهندسة المالية وتحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين⁽¹⁾.

⁽¹⁾زهرة حمداني، مرجع سبق ذكره، ص:159.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين والتي يمكن أن تذل بملاءمتها المالية وتعيق قدرتها على أداء التزاماتها اتجاه المؤمن لهم، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إدارة هذه المخاطر ومحاولة التخفيف من حدتها وذلك بواسطة التشخيص المالي للشركة الذي يعتبر تقييم للحالة المالية لها في فترة زمنية معينة، من أجل تخفيض مستوى المخاطر من جهة، ومعرفة الفرص و استغلالها وجعلها أكثر قوة من جهة أخرى.

الفصل الثاني :مساهمة التشخيص المالي في إدارة المخاطر
المالية في شركات التأمين

1.2 القوائم المالية في شركات التأمين

2.2مساهمة الأدوات التقليدية في إدارة المخاطر المالية في شركات
التأمين

3.2 مساهمة الأدوات الحديثة في إدارة المخاطر المالية في شركات
التأمين

تمهيد

يعتبر التشخيص المالي ذو أهمية كبيرة في شركات التأمين فهو يشمل جميع وظائف الشركة ويبرر مدى أهميتها من خلال دراسة الوضعية المالية لها وتحليلها، على اعتبار أن شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تعمل على استخدام التشخيص المالي كوسيلة من أجل تقييم مخاطرها المالية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية وتشخيصها بعدة أساليب وأدوات مالية مختلفة، لتصبح أداة أساسية تساهم وتساعد في إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها شركات التأمين.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء أكثر على أساليب وأدوات التشخيص المالي التي تساعد في

إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين، ولهذا قمنا بتقسيمه إلى ما يلي:

- القوائم المالية في شركات التأمين.
- مساهمة الأدوات التقليدية في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين.
- مساهمة الأدوات الحديثة في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين.

2-1- القوائم المالية في شركات التأمين

2-1-1- تعريف القوائم المالية

التعريف الأول: القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية، ومرتبطة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية والدائنية، وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات والمصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلية وأخرى خارجة⁽¹⁾.

التعريف الثاني: إن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليس هدف في حد ذاتها وإنما هي وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج والإستفادة منها في إتخاذ القرارات، والحكم على نتائج عمليات الشركة وتقييم مركزها المالي⁽²⁾.

التعريف الثالث: القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات الإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة⁽³⁾.

2-1-2- أنواع القوائم المالية في شركات التأمين

إن إعداد القوائم المالية في نهاية الفترات المالية هي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي في شركات التأمين من أجل التعرف على التغيرات الحاصلة في المركز المالي، حيث أن القوائم المالية في شركات التأمين لا تختلف عن المؤسسات الأخرى إلا في كيفية إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية نظراً لطبيعة الحسابات الخاصة المستعملة من طرف شركات التأمين. وتتمثل القوائم المالية لشركات التأمين في كل من الميزانية، وجدول حسابات النتائج، قائمة التغير في حقوق الملكية إضافة إلى قائمة التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة).

(1) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الأردن، 2006، ص: 35.

(2) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء، مصر، 2009، ص: 262.

(3) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2007، ص: 79.

أ-الميزانية المالية: تعتبر الميزانية قاعدة أساسية للقوائم المالية، وحسب النظام المحاسبي المالي يتم تبويب الميزانية المالية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية تتمثل في الأصول والخصوم والأموال الخاصة.

أولاً: تعريف الميزانية

تتضمن الميزانية المالية لشركات التأمين مثلها مثل جميع المؤسسات التجارية والصناعية والمؤسسات المالية، الأصول التي تمثل إستخدامات الأموال في شركات التأمين والخصوم التي تمثل مصادر أموال الشركة⁽¹⁾.

وتعتبر الميزانية كجرد تقوم بها الشركة في وقت معين لمجموع ما تملكه الشركة من أصول، ولكل ما عليها من ديون (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون⁽²⁾.

ثانياً: عناصر الميزانية المالية

تتمثل عناصر الميزانية المالية في عناصر الأصول وعناصر الخصوم وهي كما يلي:

1-الأصول: هي موارد إقتصادية تمتلكها الشركة أو خاضعة لسيطرتها، لذلك تستخدم الشركة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الإستهلاك، أو التبادل مع الغير، وتتضمن جميع الأصول بصفة مشتركة، وهي قدرتها على تزويد الشركة بمنافع إقتصادية مستقبلية، والتي تأخذ عادة شكل تدفقات نقدية داخلية إلى الشركة⁽³⁾.

❖ **أصول ثابتة:** وتضم كل الإستثمارات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، وتظهر بقيمة صافية من الإهلاكات، وهي على العموم كل حسابات الإستثمارات، بإستثناء حساب المصارف الإعدادية، وهذا نظراً لطبيعة هذه المصارف، فهي أعباء وليست موجودات مالية أو معنوية، وعليه فهي لا تعبر عن قيمة حقيقة

⁽¹⁾ سليمة طبائبية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2009، ص:78.

⁽²⁾ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير و التحليل المالي (دروس و تمارين) ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2008 ، ص:17.

⁽³⁾ رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص:66.

وبالإضافة إلى حسابات الإستثمارات، فإننا نضيف باقي الأصول التي لا تتحول إلى سيولة إلا في مدة تزيد عن السنة، كمديونية للإستثمار على المدى الطويل، ومخزون الأمان⁽¹⁾.

❖ **أصول متداولة:** وتعرف كذلك بالأصول قصيرة الأجل، وهي الأصول النقدية والأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال عام أو خلال دورة الأعمال العادية، وترتب هذه الأصول ويفصح عنها حسب سيولتها حيث يتم البدء بأسرعها سيولة وتحولاً إلى نقدية وتنتهي بأبطائها (المخزون)⁽²⁾.

2- الخصوم: وهي إلزام على المؤسسة للغير (أي لغير المالك)، وتنشأ عن أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الإقتصادية خارج المؤسسة وتنقسم إلى⁽³⁾:

❖ **الأصول الدائنة:** ترتب هذه المجموعة حسب مدة الإستحقاق، فنجد الجزء الأول وهو مجموعة العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وهي تمثل رأس المال الخاص بالإضافة إلى الإحتياطات والنتائج قيد التخصيص والمؤونات غير مدفوعة بعد لترح نسبة الضريبة عليها، أما الجزء الثاني، فهو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة المدى من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها وحسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الإستثمار⁽⁴⁾.

❖ **ديون قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات أو الأفراد، ويطلب منها تسديدها خلال فترة مالية واحدة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ مليكة زغيب، ميلود بوشنقرة، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 21.

⁽²⁾ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 38.

⁽³⁾ طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 82.

⁽⁴⁾ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

⁽⁵⁾ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

الجدول رقم (1-2): نموذج الميزانية.

(أ) جانب الأصول

صافي (N-1)	صافي (N)	اهتلاك الرصيد	إجمالي (N)	ملاحظة	الأصول
					<p>أصول غير جارية.</p> <p>فارق بين الاقتناء (المنتج الإيجابي أو السلبي).</p> <p>تثبيتات معنوية.</p> <p>تثبيتات عينية.</p> <p>أراضي.</p> <p>مباني.</p> <p>قيم التوظيفات المنقولة.</p> <p>تثبيتات عينية أخرى.</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها.</p> <p>تثبيتات يجرى انجازها.</p> <p>تثبيتات مالية.</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة.</p> <p>سندات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها.</p> <p>سندات أخرى مثبتة.</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.</p> <p>ضرائب مؤجلة على الأصول.</p>
					مجموع الأصول غير جارية.
					<p>أصول جارية .</p> <p>مؤهلات فنية لعمليات التأمين.</p> <p>حصة التأمين الاقتراني المسندة.</p> <p>حصة إعادة التأمين المسندة.</p> <p>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة.</p> <p>المؤمنون.</p> <p>وسطاء التأمين المدينون.</p>

					الضرائب وما شابهها. حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة. الموجودات وما شابهها. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى. الخبزينة.
					مجموع الأصول الجارية.
					المجموع العام للأصول.

Source: Ministre de finance, CNC, avis n89 portant plan et règle des fonctionnements des comptes et présentation des «états financières des entités d'assurances et / ou réassurances, Alger, 2011, p78.

ب) جانب الخصوم

السنة (N-1)	السنة (N)	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة. رأس المال الصادر. رأس مال غير مستعان به. علاوة واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فارق إعادة التقدير. فارق المعادلة (1). النتيجة الصافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1). رؤوس أموال خاصة أخرى/ الترحيل من جديد. حصة الشركة المدمجة. حصة ذوي الأقلية.</p>
			المجموع
			<p>الخصوم غير الجارية. قروض وديون مالية. ضرائب (مؤجلة ومرصودة لها). ديون أخرى غير جارية. مؤونات تقنية. مؤونات ومنتجات مدرجة في الحساب مسبقاً.</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية
			<p>الخصوم الجارية. أموال أو قيم مستلهمة من إعادة التأمين. مؤونات فنية لعمليات التأمين. دائنون وموارد وحسابات ملحقة. ضرائب. ديون أخرى.</p>

			خزينة سلبية.
			مجموع الخصوم الجارية.
			مجموع الخصوم.

Source: Ministre de finance, CNC, avis n89 portant plan et règle des fonctionnements des comptes et présentation des «états financières des entités d'assurances et / ou réassurances, Alger, 2011, p79.

ب-جدول حساب النتائج (قائمة الدخل)

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية نظرا لأهمية البيانات المدرجة فيها فهي تعطي صورة كاملة وواضحة لأصحاب المشاريع والمستفيدين منه.

• مفهوم جدول حساب النتائج

التعريف الأول: "هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال الشركة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف الشركة خلال الفترة، حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة"⁽¹⁾.

التعريف الثاني: "جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية ، الغرض منه تحليل نتيجة السنة ، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة ، فإن جدول حسابات النتائج حلل أنشطة الشركة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المستخدمة من طرف الشركة للوصول إلى قرارات تقويمية ، و يبين جدول حسابات النتائج مصادر الأموال و استخداماتها"⁽²⁾.

⁽¹⁾هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:84.

⁽²⁾مبارك لسوس، التسيير المالي، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص ص: 24-25.

الجدول رقم (2-2): جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة).

السنة المالية (N-1)	السنة المالية (N)	ملاحظة	البيان
			<p>أقساط مكتبية للعمليات المباشرة. أقساط مقبولة. أقساط مكتبية مؤجلة. أقساط مقبولة مؤجلة. أقساط مكتبية للسنة. خدمات على العمليات المباشرة. خدمات بالموافقة. خدمات السنة عمولات مقبولة لإعادة التأمين. عمولات مدفوعة لإعادة التأمين. عمولات إعادة التأمين. عمولات مدفوعة. إعانات الاستغلال لنشاط التأمين.</p>
			1- هامش التأمين الصافي.
			<p>الخدمات والاستهلاكات الأخرى. المشتريات المستهلكة. الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى. أعباء المستخدمين. الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة. مخصصات الاهتلاكات، والمؤونات وخسائر القيمة. الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.</p>
			2- النتيجة التشغيلية.
			<p>المنتجات المالية. الأعباء المالية.</p>
			3- النتيجة المالية.

			4-النتيجة العادية قبل الضريبة (2+3).
			الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية. الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية. مجموع منتجات الأنشطة العادية.
			5-النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
			العناصر غير العادية.
			6-النتيجة غير العادية
			7-النتيجة الصافية للسنة المالية.
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية.
			8-النتيجة الصافية للمجموع المدمج.
			منها: حصة ذوي الأقلية حصة المجمع.

المصدر: وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها

وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر.

الجدول رقم (2-3): حساب النتائج حسب الوظيفة

عمليات مصنفة حسب ضمانات التأمين	كل الضمانات مجتمعة	البيان
		أقساط صادرة على عمليات مباشرة أقساط صادرة مرحلة خدمات على العمليات المباشرة
		1. الهامش على العمليات المباشرة
		أقساط مقبولة أقساط مقبولة مرحلة خدمات على القبول عمولات مدفوعة من إعادة التأمين
		2. الهامش على عمليات القبول
		أقساط متنازل عنها أقساط متنازل عنها مرحلة خدمات على التنازل عمولات مقبوضة على التنازل
		3. الهامش على التنازل
		أقساط معاد التنازل عنها أقساط معاد التنازل عنها مرحلة خدمات على إعادة التنازل عمولات مقبوضة على إعادة التنازل
		4. الهامش على إعادة التنازل
		إعانات استغلال التأمين
		5. هامش التأمين
		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة

		الإنتاج المثبت المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
		6. النتيجة العملياتية

Source: Système comptable financier des assurances, Compagnie internationale d'assurance et de réassurance, Algérie, Version 2.7.3- compagnies, 24/11/2009, P 101.

ج- قائمة التدفقات النقدية

توضح قائمة التدفقات النقدية المركز النقدي للشركة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد قائمة التدفقات

النقدية، ولذلك تعتبر هذه القائمة مكملة لقائمة المركز المالي⁽¹⁾.

(سيتم التطرق إليه بشكل مفصل في المطلب الثالث).

د- قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغيير الأموال الخاصة)

أولاً: مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية

يشكل الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال

الخاصة للشركة خلال السنة المالية⁽²⁾.

كذلك عرفها المعيار (IAS) أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في

القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر فترة وبداية فترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر

التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل⁽³⁾.

⁽¹⁾أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص:69-70.

⁽²⁾بلعروسي أحمد النيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 49.

⁽³⁾خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS 2007 و FRS، الطبعة الأولى، إتراف للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:126.

كما تهدف قائمة التغيير في حقوق الملكية إلى تقييم معلومات مفيدة عن مصادر التغيير في عناصر المركز المالي.

وتتبع أهمية قائمة التغيير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغيير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية ما ينجم عنه من تغيير في الأرباح المحتجزة. كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة، لذلك فإن قائمة التغييرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات⁽¹⁾.

ثانياً: المعلومات المطلوبة في قائمة التغيير في حقوق الملكية

- رأسمال المصرح به والمكتتب به والمدفوع؛
- الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية في بداية ونهاية الفترة المالية والتغيرات في الاحتياطيات خلال الفترة؛
- الأرباح المتبقية في بداية ونهاية الفترة المالية ومقدار الأرباح أو الخسائر التقديرية والتغيرات خلال الفترة بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية والتحويلات بين الإحتياطيات والأرباح المتبقية؛
- التغيرات في الحقوق الأخرى لأصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية⁽²⁾.

⁽¹⁾فايز زهدي الشتلوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2005، ص: 23.

⁽²⁾عامر حسن عفانة، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 77.

الجدول رقم (2-4) : التغيير في حقوق الملكية

الإحتياطات و النتيجة	فارق إعادة التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة	البيان
					الرصيد في 31 ديسمبر N- 2
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N- 1
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري ، الموافق 25 مارس 2009،

مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و

كزامدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجزائر ، ص:37.

2-2-2- مساهمة الأدوات التقليدية في إدارة المخاطر المالية

تعتمد شركات التأمين على التشخيص المالي التقليدية كأداة مهمة في إتخاذ قراراتها المالية على الوجه العام وإدارة مخاطرها المالية على الوجه الخاص، ولكي تتمكن من الحصول إلى أهدافها المسطرة تحرص على إختيار أدوات التشخيص المالي المناسبة والمتمثلة أساسا في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

2-2-1- التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تتمثل في التوازنات المالية الثلاث رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة والتي سنتعرف عليها من خلال تعريفها، تفسير مدلولها وطرق قياسها.

أولاً: رأس المال العامل FR

1-التعريف: هو ذلك المؤشر للتوازن، وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير⁽¹⁾.

هو هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الاستغلال.

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين⁽²⁾:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

⁽¹⁾Pierre conso, Farouk Henici, « Gestion financière de l'entreprise », 10^e édition, dunod, paris, 2002, pp198, 199.

⁽²⁾ Josette peyard, « analyse financière », 8^e édition, librairie, Vuibert, paris, novembre 1999, pp, 128,129.

2-أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه

هناك عدة أصناف لرأس المال العامل وهي⁽¹⁾:

أ- **رأس المال العامل الصافي**: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة بإستخدام الموارد المالية الدائمة.

ب- **رأس المال العامل الإجمالي**: يقصد رأس المال العامل الاجتماعي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم المحققة والقيم الجاهزة أي:

ج- **رأس المال العامل الخاص**: يتبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الإستعانة بالجزء المبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الإستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

د- **رأس المال العامل الأجنبي**: يبين قيمة الموارد المالية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاشتغال.

وتحسب وفق العلاقة التالية: رأس المال الخاص = الأصول الخاصة - الأصول الثابتة

أو: رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الصافي - رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون القصيرة أو الطويلة الثابتة

(1) جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس 2008-2009، ص:90.

3- حالات رأس المال العامل

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي⁽¹⁾:

أ- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى بإستخدام مواردها طويلة الأجل، وحققت فائضا مالي يمكن استخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية، وهذا يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الصافي سالب $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية بإستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى إستثمارها إلى الحد الذي يتوافق مع الموارد المالية.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل BFR

1-التعريف: هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في شركات التأمين أثناء دورة نشاطها، فعليها أن تغطي مخزونها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فارق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حالة الشركة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير إحتياجات رأس المال العامل الدائم من نسبة إلى أخرى تماشيا مع تغير نشاط الشركة⁽²⁾.

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص: 148.

2-أنواع إحتياجات رأس المال العامل: نميز بين نوعين من إحتياجات رأس المال العامل:

أ- إحتياجات رأس المال للإستغلال: تشمل إحتياجات التمويل المتولدة عن دورة الإستغلال بسبب حدوث فارق

زمني بين إحتياجات الإستغلال وموارد الإستغلال حيث أن:

- إحتياجات الإستغلال: تتمثل في إحتياجات التمويل بفعل سرعة دورة الإستغلال.
- موارد الإستغلال: تتمثل في موارد التمويل بفعل الديون المقدمة من الموردين.

وتحسب إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$BFR_{ex} = \text{إحتياجات استغلال الدورة} - \text{موارد استغلال}$$

ب- إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال

تتمثل إحتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج الإستغلال، بسبب حدوث فارق زمني بين إحتياجات خارج

الإستغلال (دائنون آخرون) وموارد الإستغلال (ديون متنوعة).

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR_{h_{ex}} = \text{إحتياجات خارج دورة الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

ومنه إحتياجات رأس المال العامل الإجمالية:

$$BRF = BFR_{h_{ex}} - BFR_{ex}$$

ج- التفسير المالي لإحتياجات رأس المال العامل BRF

• إحتياجات رأس المال العامل موجبة: في هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من إحتياجات

الدورة للسنة الماضية.

⁽¹⁾ بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،

• **إحتياجات رأس المال العامل سالبة:** في هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من إحتياجات الدورة للسنة الحالية، وذلك يعود لقيام الشركة التأمين بإتخاذ القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

• **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن شركة التأمين مع الاستغلال الأمثل للموارد⁽¹⁾.

ثالثا: الخزينة TR

1- تعريفها: يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف الشركة خلال دورة الإستغلال الواحدة وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيها فعلا من مبالغ سائلة⁽²⁾.
وتحسب الخزينة كما يلي:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

$$\text{أو: الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال.}$$

2- حالات الخزينة المالية: يوجد ثلاث حالات للخزينة المالية وهي⁽³⁾:

• **الخزينة موجبة ($TN > 0$):** إذا كان رأس المال العامل FR أكبر من إحتياجات رأس المال العامل BFR هذا يعني أن الشركة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية إحتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكل الربحية، وعليه، يجب على الشركة أن تعالج بعض إلتزاماتها أو تعظيم قيم إستغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

• **الخزينة السالبة ($TN < 0$):** إذا كان رأس المال العامل FR أقل من إحتياجات رأس المال العامل BFR هذا يعني أن موارد الشركة غير كافية لتغطية كل إحتياجاتها وبالتالي، الشركة في حالة عجز لذا يجب أن تحصل

⁽¹⁾ بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص ص154، 156.

⁽²⁾ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

⁽³⁾ باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2003، ص: 37.

حقوقها أو تطلب قروض من البنك أو تتنازل عن بعض إستثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية أو بعض من مواردها.

● **الخزينة الصفرية (TN=0):** إذا كان رأس المال العامل FR يساوي إحتياجات رأس المال العامل BFR هذا يعني أن الشركة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جداً، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للشركة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (2-5): الوضعية المالية للخزينة.

البيان	رأس المال العامل < 0	رأس المال العامل > 0
احتياجات رأس المال العامل < 0	أ- رأس المال العامل > من احتياجات رأس المال العامل. خزينة سالبة.	خزينة سالبة.
	ب- رأس المال العامل < من احتياجات رأس المال العامل. خزينة موجبة.	
احتياجات رأس المال العامل > 0	ج- رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل. خزينة موجبة.	خزينة موجبة.
	د- رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل. خزينة سالبة.	

المصدر: باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2003، ص: 38.

2-2-2- الترخيص المالي باستخدام النسب المالية

تختلف النسب المالية في شركات التأمين عن غيرها من المؤسسات الإقتصادية الأخرى نظراً لطبيعة الأصول والالتزامات والإيرادات والتكاليف في هذا النوع من النشاط، حيث تعتبر هذه النسب من أهم أساليب التشخيص المالي الأكثر شيوعاً في شركات التأمين، وتنقسم إلى:

2-2-2-1- النسب المالية المستخدمة في التأمينات على الحياة

تشتمل النسب المستخدمة في تأمينات الحياة على نسب الإختبارات المالية ونسب إختبارات استقرار النشاط التأميني والإستثماري.

أولاً: نسب الإختبارات المالية: تتمثل في النسب التالية⁽¹⁾:

1- معدل التغير في النتيجة: يقصد به الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على النتيجة بالعام الحالي بالمقارنة بالنتيجة في السنة السابقة، حيث يعد هذا المعدل من أكثر المعدلات المستخدمة في مجال التحليل المالي.

$$\text{معدل التغير في النتيجة} = \frac{\text{النتيجة السنة الحالية} - \text{النتيجة السنة السابقة}}{\text{النتيجة السنة السابقة}} * 100$$

حيث يعطي هذا المعدل صورة عامة عن النتائج النهائية للنشاط زيادة أو نقصان، وتدل الإشارة على إتجاه التغير الذي حدث في النتيجة.

2- نسبة صافي مزولة النشاط إجمالي الدخل: استعمل مصطلح فائض بدلا من ربح لأن الزيادة في الإيرادات عن المصروفات في شركات التأمين و إعادة التأمين لا تغير الربح في المفهوم المحاسبي المتعارف عليه.

$$\text{نسبة فائض مزولة النشاط الإجمالي الدخل} = \frac{\text{المنتجات} - \text{التكاليف}}{\text{النواتج}} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{الإيرادات}}$$

(1) ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين، محمد إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص: 302.

ويجب أن تكون هذه السنة موجبة، حيث الحصول على معدل سالب أو قيمة صفرية يستدعي ضرورة إجراء تشخيص ودراسة لعمليات الشركة.

3- نسب العمولات والمصروفات إلى إجمالي الأقساط: وتعتبر هذه النسبة على مدى مساهمة القسط في تغطية كافة تكاليف شركة التأمين.

$$\text{نسبة تكاليف من إجمالي الأقساط} = 100 * \frac{\text{العمولات و المصروفات}}{\text{الأقساط إجمالي}}$$

والحد المقبول لهذه النسبة هو 60% ولا يجب أن تفوق هذا المعدل حتى يكون هناك هامش ربح للقسط وبالتالي، إجمالي الأقساط يغطي على أكثر العمولات والمصروفات.

4- نسبة صافي الدخل على الاستثمارات: وتعد هذه النسبة مؤشرا على مدى كفاءة السياسة لاستثمارات شركات التأمين.

$$\text{نسبة صافي الدخل من الاستثمارات} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمارات}}{\text{(قيمة الأصول أول العام + قيمة الأصول آخر العام) - صافي الدخل من الاستثمارات}} * 100$$

ويجب أن تكون النسبة محصورة بين 4% و 9.9% حيث تعتبر مؤشرا على كفاءة السياسة الإستثمارية لشركات التأمين.

5- نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال والنتيجة: توضح هذه النسبة قيمة الجزء من حقوق الملكية في صورة العقارات، وباعتبار هذه الأصول من الصعب تحويلها إلى نقدية ولا تتمتع بدرجة سيولة بدون التعرض إلى الخسارة⁽¹⁾.

$$\text{نسبة الأصول الى رأس المال و النتيجة} = 100 * \frac{\text{الأصول الثابتة (في شكل عقارات)}}{\text{رأس المال + النتيجة}}$$

(1) ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره ، ص: 302.

وعليه لا يجب أن تتجاوز قيمة العقارات قيمة حقوق الملكية المكونة في هذه الحالة من رأسمال والنتيجة إلى الحد الأقصى لهذه السنة هو 100% لأنه إذا تجاوزت 100% يعني أن الشركة قد تكون في حرج عند الحاجة.

6-نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال والنتيجة: أن عملية إعادة التأمين في مجال التأمين على الحياة منخفضة جدا بالمقارنة بمجال التأمينات العامة، وهذا لطبيعة وثائق التأمين على الحياة ووجود الإحتياطي الحسابي وما يترتب عليه من تخفيض المبالغ المعرضة للخطر وخاصة الأنواع الإيداعية من الوثائق وعليه ففي الحالات العادية تكون هذه النسبة صغيرة وزيادة هذه النسبة قد تعكس تعرض الشركة إلى صعوبات من خلال لجوءها إلى عمليات إعادة التأمين.

$$\text{نسبة عمولات التأمين الصادر الى رأس المال و النتيجة} = 100 * \frac{\text{عمولات إعادة التأمين الصادر}}{\text{رأس المال} + \text{النتيجة}}$$

حيث الحد الأقصى المقبول لهذه السنة هو 20% لأن إرتفاع هذه النسبة يدل على وجود صعوبات تواجهها الشركة مما أوجبها اللجوء إلى عمليات إعادة التأمين⁽¹⁾.

ثانيا: نسب اختبارات الإستقرار للنشاط التأميني والإستثماري

وتتكون من النسب التالية:

1- نسب التغيرات في الأقساط المحصلة: ويقصد بالتغيرات في الأقساط المحصلة الزيادة أو النقصان في

قيمة الأقساط المحصلة في العام الحالي عن تلك التي تم تحصيلها في العام السابق:

$$\text{نسبة التغير في الأقساط المحصلة} = 100 * \frac{\text{أقساط العام الحالي} - \text{أقساط العام السابق}}{\text{أقساط العام السابق}}$$

⁽¹⁾ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره، ص:302.

كحد أقصى، حيث ترمز هذه النسبة إلى اتجاه تغير قيمة الأقساط والمحددة بين 10% و 50% في الأحوال العادية.

2- التغيير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط:

يتم استخراج هذه النسبة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: القيام بحساب النسبة المئوية لأقساط كل فرع بالمقارنة بإجمالي الأقساط للعام الحالي عن طريق قسمة جملة أقساط الفرع على جملة أقساط كل الفروع.

المرحلة الثانية: يتم تحديد القيمة المطلقة للتغير الذي حدث في النسبة المئوية لأقساط كل فرع بغض النظر عن إشارة التغير وذلك بطرح نسبة العام السابق من نسبة العام الحالي.

المرحلة الثالثة: يتم فيها جمع التغير لكل فرع وقسمتها على عدد الفروع.

التغير في نسبة الأقساط الخاصة بكل فرع من فروع التأمين إلى إجمالي الأقساط

$$= \frac{\text{مجموع (أقساط كل فرع للعام الحالي \% - أقساط نفس الفرع عن العام السابق \%)}}{\text{عدد فروع التأمين على الحياة}}$$

لا يجب أن تتجاوز هذه النسبة 3% مما يدل على إستقرار أعمال الشركة⁽¹⁾.

3- متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الإستثمارات عن نسبتين:

حيث تعبر هذه النسبة عن متوسط التغير لسنتين للنسب المئوية بالنقدية وكل نوع من أنواع الإستثمارات

إلى إجمالي الإستثمارات، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال إتباع المراحل التالية:

(1) زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص:104.

المرحلة الأولى: نقوم بحساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل من أنواع الاستثمار العام الحالي حيث يتم ذلك بقسمة النقدية ونوع الاستثمار على إجمالي الإستثمارات لنفس العام، ويتم حساب النسبة المئوية لكل من النقدية وكل نوع من أنواع الإستثمار للعامين الماضيين وقبل العام الماضي وهذا بقسمة النقدية ونوع الإستثمار للعامين الماضيين على إجمالي الاستثمارات لنفس العامين.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة نقوم بحساب قيمة ما لحق بهذه النسب من تغير خلال العام دون احتساب الإشارة وهذا بطرح نسبة العامين الماضيين من نسبة العام الحالي.

المرحلة الثالثة: نقوم بحساب متوسط القيم المطلقة للتغير في نسبة بنود الإستثمارات لعامين/ وهذا بقسمة مجموع القيم المطلقة للتغير في النسب على عدد نوعيات الاستثمار التي حسب تغيرها خلال عامين، وعليه نجد:

$$\text{متوسط التغير والنسب الخاصة بالنقدية لكل نوع من أنواع الاستثمارات عن سنتين} = \frac{\text{مجموع (كل نوع للعام الحالي \% - كل نوع من العاملين السابقين \%)}}{\text{عدد الأنواع}}$$

يجب أن لا تتعدى هذه النسبة 5%، حيث توضح النسبة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإستثمارات إذ

تعطي صورة عن هيكل توزيع محفظة الإستثمارات الخاصة بالشركة⁽¹⁾.

(1) زهرة مختاري ، مرجع سبق ذكره ، ص: 105.

2-2-2-2- النسب المالية المستخدمة في فروع تأمينات للممتلكات

أولاً: النسب المالية الخاصة بشركات التأمين

من أهم هذه النسب نجد ما يلي:

أولاً:نسب النشاط

تقيس هذه المجموعة كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات إستحقاق عناصر الخصوم، حيث كلما كان دوران عناصر الإستغلال سريعاً كلما كان الوقت الضروري لتحويلها إلى نقدية أقل (مع ثبات العوامل الأخرى)⁽¹⁾.

الجدول رقم (2-6): نسب النشاط في شركات التأمين.

اسم النسبة	النسبة %	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين		تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية فكلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطاء أكبر ويحد أقصى.
الاحتفاظ بأقساط التأمين		تشير إلى مدى الاعتماد على إعداد التأمين، المعدل المقبول هو أكثر من 50%.
تكلفة الحصول على رقم الأعمال		تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم الأعمال.
تكلفة مصاريف المستخدمين	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{(\text{رقم الأعمال} - \text{رقم أعمال الوكلاء العمليون})}$	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.
معدل الأجر المقدمة	$\frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{عدد المستخدمين}}$	تبين معدل أجر المستخدمين المقدم.

(1) أسعد جميل العلي، الإدارة المالية (الأسس النظرية والتطبيقية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 83.

تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.	(رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العاملون) عدد المستخدمين	إنتاجية المستخدمين
تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسب منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف السير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.	تكلفة الحوادث الأقساط الصافية الدورة الحالية	تكلفة الحوادث
تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على السيولة إضافة لإجراء التوظيفات الجديدة.	حقوق المؤمن لهم رقم الأعمال الإجمالي	حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال
معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.	نواتج مالية التوظيفات المالية	التوظيفات المالية

المصدر: سليمة طبائية، تقسيم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

8 ماي 1945 -قائمة-، الجزائر، 2003، ص: 82.

ثانيا: نسب السيولة

تعد نسبة السيولة من المواضيع المهمة في شركات التأمين وهي إمكانية تحويل الأصول إلى نقود وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الإلتزامات المختلفة عند تاريخ الاستحقاق، وتؤثر بشكل مباشر على ربحيتها وبالتالي تسبب لاحقا في عدم قدرتها على الوفاء ببعض الإلتزاماتها⁽¹⁾.

⁽¹⁾زهير شلال، أفاق إصلاح نظام العمومية الجزائرية الخاصة بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، -بومرداس-، الجزائر، 2014، ص: 16.

الجدول رقم (2-7): نسب السيولة في شركات التأمين.

التعليق	النسبة %	اسم النسبة
تبين قدرة الشركة على تسوية التزاماتها حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسب هو 105%.	$\frac{\text{الخصوم}}{\text{الأصول السائلة}}$	الخصوم إلى الأصول السائلة
تهدف إلى التأكد من توافر السيولة لدى الشركة بالنسبة للمخصصات التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100%.	$\frac{\text{المخصصات التقنية}}{\text{الأصول السائلة}}$	المخصصات التقنية إلى الأصول السائلة
تعتبر مؤشرا لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25%.	$\frac{\text{التغير في الاحتياطي لسنة واحدة}}{\text{فائض العام السابق}}$	الاحتياطات التقنية
تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل، والحد الأقصى لها هو 40%.	$\frac{\text{رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}}$	رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل

المصدر: سليمة طبائية، تقسيم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

8 ماي 1945 -قالمة-، الجزائر، 2003، ص: 82

ثالثاً: نسب الربحية

تعتبر نسب الربحية المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة، وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة⁽¹⁾.

وتتكون نسب الربحية من⁽²⁾:

1- ناتج عمليات التأمين الإجمالي عن سنتين

تقيس ربحية الشركة الناتجة عن عملياتها في مجال التأمينات العامة في المدى الطويل ونعبر عنها

بالمعادلة التالية:

$$\text{ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين} = \text{معدل الخسارة عن سنتين} + \text{معدل المصروفات عن سنتين} - \text{معدل الاستثمارات عن سنتين}.$$

ويتوجب ألا تتعدى هذه النسبة 100%.

حيث تحتسب مكونات هذه المعادلة كما يلي:

$$\text{معدل الخسارة عن سنتين} = \frac{\text{التعويضات التحميلية عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

$$\text{معدل المصروفات عن سنتين} = \frac{\text{المصروفات العمومية و الإدارية عن سنتين}}{\text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}$$

2- عائد الاستثمار:

تعتبر هذه النسب من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسات الاستثمارية لشركة التأمين، حيث تعطي

مؤشراً جيداً لوجود محفظة استثمارات الشركة، وتحسب كما يلي:

(1) منير شاكر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

(2) زهرة مختاري، مرجع سبق ذكره، ص: 108-109.

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار} * 100}{\text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والعام السابق}}$$

يجب أن لا تتخفف هذه النسبة عن 6%.

رابعاً: نسبة الملاءة⁽¹⁾:

وتعني قدرة شركات التأمين على سداد إلتزاماتها عند الإستحقاق وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين وتعتبر أن السلعة التي يتم التعامل بها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً لمدة معينة ولا يتحقق خلاله، كما تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة.

الجدول رقم (2-8): هامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين.

التعليق	النسبة %
هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون النقدية.	رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات النقدية الديون النقدية
يجب أن لا يقل عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.	رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات النقدية رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين

المصدر: سليمة طبائبية، تقسيم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 -قائمة-، الجزائر، 2003، ص: 82.

عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام للشركة.

(1) سليمة طبائبية، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الجدول رقم (2-9): نسبة الملاءة المالية لشركات التأمين.

التعليق	النسبة %	اسم النسبة
تعد كهامش أمان للمؤمن لهم، إذا كانت مرتفعة أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة عسر مالي أو الإفلاس.	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي التعويضات}}$	كفاية الأموال الخاصة
نقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أوراق المالية}}$	الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية
تعبر عن مدى قدر رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.	$\frac{\text{رأس المال الحر}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$	علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات
تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.	$\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}}$	الأصول الثابتة للأموال الخاصة
تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث حيث يستحسن أن تقرب من الواحد الصحيح.	$\frac{\text{التعويضات}}{\text{الديون التقنية}}$	التعويضات للديون التقنية
يجب أن تكون أكبر من 100%.	$\frac{\text{هامش الملاءة المحقق}}{\text{هامش الملاءة الواجب تحقيقه}}$	هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقه

المصدر: سليمة طبائية، تقسيم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

8 ماي 1945 -قائمة-، الجزائر، 2003، ص: 82.

خامسا: نسبة المردودية

تقيس مدى تحقيق الشركة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما تعبر عن محصلة نتائج القرارات التي اتخذتها إدارة الشركة فيما يتعلق بالسيولة، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض الجوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل الشركة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة الشركة⁽¹⁾.

(1) مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

الجدول رقم (2-10): نسب المردودية في شركات التأمين

التعليق	النسبة %	اسم النسبة
تأتي الرواتب وملحقاتها من العلاوات والعوائد الأخرى في المرتبة الثانية بعد التعويضات وذلك من إجمالي المصاريف، لذا تتم مقارنتها مع إجمالي الأقساط حتى تعطي صورة على مدى كفاءة العمليات التي تقوم فيها شركات التأمين.	$\frac{\text{الرواتب وملحقاتها}}{\text{رقم الأعمال}}$	المصاريف الدائنة
تحقق الأصول إيرادات وعوائد لا يستهان فيها في شركات التأمين خلال توظيفها للحصول على فوائد لتغطية التزاماتها.	$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول
تضم ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضوء أصولها الموضحة في ميزانياتها، أي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار أموالها.	$\frac{\text{إجمالي المصاريف}}{\text{إجمالي الأصول}}$	إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول
تعبر عن مدى كفاءتها في استغلال أصولها.	$\frac{\text{الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$	نتيجة الدورة إلى إجمالي الأصول
تعبر عن مردودية أموال الشركة الخاصة للمستثمر.	$\frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	مردودية الأصول الخاصة

المصدر: سليمة طبائبية، تقسيم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

8 ماي 1945 -قالمة-، الجزائر، 2003، ص:83.

2-3- مساهمة الأدوات الحديثة في إدارة المخاطر المالية

من خلال هذا البحث سيتم التطرق إلى أهم أدوات وأساليب التشخيص المالي الحديث والتمثلة في قائمة التدفقات النقدية والأساليب الإحصائية الرياضية.

2-3-1- قائمة التدفقات النقدية: تمثل قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، والتي تنتج من مزولة الشركة لأنشطتها التشغيلية والتمويلية.

2-3-1-1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية

أولاً: تعريف قائمة التدفقات النقدية

"تعتبر قوائم التدفقات النقدية أداة تحليل متميزة وعامة تقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية"⁽¹⁾.

"توضح هذه القوائم التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى المؤسسة أو إلى خارج المؤسسة خلال فترة معينة. إن قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هو أمر هام يؤثر على مستقبل الشركة وهذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية ، كما قامت به المؤسسة من بيع أو شراء أو سداد ديون وإقراض"⁽²⁾.

ثانياً: أهمية قائمة التدفقات النقدية

تكمن أهمية قائمة التدفقات الخزينة فيما يلي:

إن معلومات التدفقات للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمقدرة المشروع على توليد النقدية، وإحتياجات المشروع في إستخدام هذه النقدية.

(1) سليمان بلعور، علي بن طالب، بناء وتحليل تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة البليدة، 16-17-18 نوفمبر 2011، ص: 3.

(2) محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 3.

معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية لتدفقات النقدية للمشاريع المختلفة.

نستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخي كمؤشر لمبالغ، وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي⁽¹⁾.

ثالثاً: أهداف قائمة التدفقات النقدية

من الأهمية تم إستخلاص الأهداف التي يسمى القائمون على إنجاز قائمة التدفقات النقدية الوصول إليها⁽²⁾:

- قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
- التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- إيجاد معيار محدد للحكم على مدى كفاءة الأداء النقدي.
- وضع برنامج زمني لتحصيل والتسديد النقدي المناسب.
- المساهمة في الاقتصاد باستعمال النقد المتاح.
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء والبيع.

⁽¹⁾ عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، صص: 16-17.

⁽²⁾ فيصل محمود السوار، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص: 185.

2-1-3-2- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

توجد طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما:

أولاً: الطريقة المباشرة

حسب هذه الطريقة يتم استبعاد المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل ثم يضاف صافي التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية وصافي التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية للوصول إلى التدفقات النقدية خلال العام، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للوصول إلى رصيد النقدية في نهاية العام.

الجدول رقم (2-11): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة.

البيان	الملاحظة	السنة	القيمة (N-1)
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية. التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين وإعداد التأمين. المبالغ المدفوعة على أنشطة التأمين وإعداد التأمين. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. الضرائب عن النتائج المدفوعة. تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية). تدفقات الخزينة المرتبطة بالعنصر غير العادية.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ).			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. تسديد لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل القيم الثابتة العينية أو المعنوية. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية. الفوائد المتحصلة من التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.			

			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم. حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المتماثلة.
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيول وشبه السيول
			تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ، ب، ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية. أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية.
			تغيير الخزينة خلال الفترة

Source: ministre de finance, CNC, auis N 89 pourtant plant et mégle des fonctionnements des comptes et présentations des états financières des entités d'assurances et ou méassurances, Alger, 2011, p80.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة

يشار إليها طريقة التوقف أو التسويات، حيث تبدأ بصافي الربح من واقع قائمة الدخل و تحوله إلى صافي

تدفقات مرتبطة بأنشطة تشغيلية، و هو معد على أساس الإستحقاق و ليس على الأساس النقدي.

الجدول رقم (2-12): تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية. صافي نتيجة السنة المالية. تصححات من أجل: الإهلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المؤونات التقنية تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات المدينة الأخرى تغير الموردون والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ).
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. مسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة. تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة. تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع)
			صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمار (ب).
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).

			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ، ب، ج).
			أموال الخزينة عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير الأموال خلال الفترة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام

1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009، ص: 36.

كلتا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة الظاهرة صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية، ولكن الاختلاف بينهما ينحصر في عرض وتفاصيل البنود التي تؤدي إلى ذلك المبلغ الإجمالي، فالطريقة غير المباشرة تعدل صافي ربح الفترة زيادة أو نقصان للوصول إلى المبلغ الإجمالي، في حين أن الطريقة المباشرة تحسب التدفق النقدي لكل بند من بنود الدخل للوصول إلى المبلغ الإجمالي⁽¹⁾.

2-3-1-3-2- مكونات قائمة التدفقات النقدية

تتكون قائمة التدفقات النقدية من العناصر التالية⁽²⁾:

• تدفق الخزينة للاستغلال

تقاس باستخدام عدة مؤشرات منها فائض خزينة الإستغلال والتدفق المالي الناتج عن عمليات الإستغلال، كما يعبر عن مستوى السيولة النقدية بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط.

• تدفق خزينة الاستثمار

يتمثل في الفرق بين حيازة الإستثمارات والتنازل ويمكن قياسه باستخدام تدفق الخزينة المتاحة الذي يقيس قدرة المؤسسة على تمويل إستثمارها اعتمادا على تدفق الإستغلال.

⁽¹⁾ رضوان حلوة حنان، نزار خليج البلداوي، المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم، إثر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص:

425.

⁽²⁾ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

• تدفق خزينة التمويل

هي الأموال التي جمعتها المؤسسة من مصادر خارجية وتنوي إستخدامها لتغطية الإحتياجات المالية الداخلية.

• الخزينة الصافية

هي مجموع كل التدفقات المالية خلال الدورة المالية ويمكن من خلالها الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي.

2-3-2- الأساليب الإحصائية والرياضية

تعتبر الأساليب الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي ومنها الأساليب الرياضية والإحصائية.

1- الأساليب الإحصائية⁽¹⁾

هي التي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية في مجموعة البيانات والعديد من السنوات بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن ألا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل وتحسب العلاقة بين مؤشرات وفق المعادلة

التالية:

$$100 * \frac{\text{قيمة العنصر في السنة المقارنة}}{\text{القيمة نفس العنصر في السنة الأساس}}$$

وللقيام بعملية التشخيص المالي وفق الأساليب الإحصائية يجب إتباع بعض الإجراءات المتمثلة في:

- لا يتم إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية.
- إعداد جدول يتكون من حلقتين الأولى للعناصر والثانية لسنوات تتكون من عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.

- تعتبر قيمة الأساس 100، ثم تنتسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100.

⁽¹⁾وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

- بعد إعداد جدول التحليل يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر حيث يمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

2- الأساليب الرياضية⁽¹⁾

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حساب الأهداف توجد عدة طرق رياضية مستعملة في هذا المجال، ويجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بها حتى يمكن الإستفادة منها في التشخيص المالي عندما لا يمكن الإستفادة من الطرق التقليدية بشكل جيد، يمكن إستعمال الأساليب الرياضية التالية:

2-1- طريقة الارتباط والانحدار

تستخدم لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك من خلال معادلة الانحدار $y=f(x)$

y: تمثل الظاهرة الأولى.

x: تمثل الظاهرة الثانية.

قد تكون الظاهرة الأولى سبب الظاهرة الثانية، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع.

2-2- طريقة البرامج الخطية

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو مجموعة من الظواهر، كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية نعتمد

$$Y=a(x) + b$$

على استعمال المعادلة التالية:

⁽¹⁾ شعيب الشنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (FRS)، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص:

بحيث يجب تحديد قيمة كل من a و b من خلال المعادلتين التاليتين:

$$\sum X_i + nby_i = a\sum$$

$$\sum X_i^2 + b \sum X_iY_i = a\sum$$

(i): تسلسل المتغيرات.

X_i: قيم المتغير الأول.

Y_i: قيم المتغير الثاني.

2-3-3 نماذج التنبؤ بالفشل المالي

يعتمد التشخيص المالي لهدف التنبؤ المالي على استخدام النماذج الكمية والنسب والمؤشرات المالية لمعرفة

معطيات معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم أخرى.

ومن بين النتائج التي إعتد عليها ما يلي:

نموذج Kida⁽¹⁾:

من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل وهو مبني على خمس سنوات وهي خمس متغيرات مستقلة من

النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z ولكن مؤشر وزن ترجيحي حسب أهمية

كل نسبة أو مؤشر، من خلال المعادلة التالية:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

X₁: الربح الصافي ÷ إجمالي الأصول.

X₂: الأموال الخاصة ÷ إجمالي الخصوم.

X₃: النقديات ÷ الخصوم المتداولة.

⁽¹⁾شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

X4: المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

X5: النقديات ÷ إجمالي الأصول.

في حالة كانت النتائج موجبة فإن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي، وإذا كانت سلبية فإن المؤسسة تواجه خطر الفشل المالي الذي يؤدي إلى الإفلاس.

نموذج nliarge 1975⁽¹⁾:

يجمع هذا النموذج بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر ويرتكز على المؤشرات النوعية أكثر من الكمية، ويعطي أهمية كبيرة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المؤسسة، وأهم ما يركز عليه النموذج هو أنه إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها تستعمل النظام المحاسبي ولن تستجيب لتغير.

حسب هذا النموذج تمر هذه المؤسسة الفاشلة بعدة مراحل وتبدأ بحدوث العيوب التي تقود إلى حدوث الأخطاء التي يترتب عليها ظهور أعراض الفشل، والتي بإستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلاً بالتصفية أو الإفلاس.

تقييم حالة المؤسسة حسب هذا النموذج يكون كما يلي:

- إحتمال الفشل ضعيف (حالة الشركة جيد) إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة يقل عن 18.
- إحتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات الفعلية أكثر من 18 وأقل من 38.
- إحتمال الفشل قوي، إذا كان مجموع العلامات الفعلية 35 وأكثر.

⁽¹⁾ رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد5، المجلد 37، جامعة تشرين 2015، ص ص: 135-138.

نموذج gordanspringate⁽¹⁾:

سنة 1978 استخدم الباحث springate أسلوب التحليل التمييزي المعتمد لإختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين مجموعة الشركات الناجحة ماليا ومجموعة أخرى من الشركات التي أعلنت إفلاسها ثم تصفيتيها.

$$Z = 1.03 X_1 + 3.07 X_2 + 0.66 X_3 + 0.4$$

وذلك حسب الصيغة التالية:

X1: رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول المادية.

X2: الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول المالية.

X3: الأرباح قبل الضرائب ÷ الخصوم المتداولة.

X4: صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول المادية.

كلما ارتفعت قيمة المؤشر z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت z أقل من

0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

⁽¹⁾ حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 251.

خلاصة

تعتبر القوائم المالية في شركات التأمين والمتمثلة في (الميزانية، جدول حسابات النتائج، التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية)، والتي تساهم بشكل فعال في تشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين لأنها تتميز بالمصداقية والشفافية والملاءة والقابلية للمقارنة كما قمنا بالإلمام على الأساليب التقليدية والحديثة للتشخيص المالي، فالتقليدية يمكن من خلالها حساب مؤشرات التوازن المالي التي تبين الوضعية الحقيقية لشركات التأمين، وكذلك النسب المالية التي تقدم تحليلاً شاملاً لشركة سواء تعلق الأمر بالربحية أو السيولة أو النشاط أو الملاءة، أما الأساليب الحديثة فتمثلت في التدفقات النقدية التي تبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة في الشركة بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية والرياضية وأيضا التنبؤ بالفشل المالي التي تعطينا فكرة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية لشركات التأمين.

الفصل الثالث : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات

-LA CAAT-

1.3 تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات.

2.3 تطور مؤشرات أداء الشركة الجزائرية للتأمينات.

3.3 تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات.

تمهيد

من أجل توضيح ما جاء في الدراسة النظرية و التي تمثلت في فصلين ، الأول إطار نظري للتشخيص المالي و المخاطر المالية في شركات التأمين، و الثاني حول مساهمة التشخيص المالي في إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة النظرية على أرض الواقع، حيث قمنا بالربط بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي من خلال تشخيص الوضعية المالية لإحدى شركات التأمين،والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمينات، وذلك باستخدام أدوات التشخيص المالي من أجل الحكم على الوضعية المالية للشركة بالإعتماد على القوائم المالية للشركة .

و بالتالي يتناول هذا الفصل :

- تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات.
- تطور مؤشرات أداء الشركة الجزائرية للتأمينات.
- تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات.

3-1-1- تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT بصفة عامة .

3-1-1-1- تعريف الشركة ونشأتها

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينات والثمانينات، وسوف يتم تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات من خلال التعرف على نشأتها، تطورها، مهامها، مواردها البشرية، هيكلها التنظيمي.

أولا: نشأة وتطور الشركة:

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT في ظل محيط يتميز بإحتكار الدولة لنشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82-85 ، وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين LA CAAR، هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل، ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين تم توليد هذه الشركة عن شركة LA CAAR، وقد كانت تدعى عند إنشائها بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل، لتتخصص بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، البحري أو الجوي .

ومع بداية الإصلاحات والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في إطار السياسة الإقتصادية التي انتهجتها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق تحولت الشركة الجزائرية للتأمينات من شركة عمومية إلى شركة اقتصادية ذات أسهم (SPA/EPE) وذلك في أكتوبر 1989 ، ونتيجة لهذا التوجه نحو

الإستقلالالذاتي في تسيير الشركة قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محافظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:

- تأمين الأخطار الصناعية كتأمين ضد الحريق.

- تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السيارات.

ونتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسؤولها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمين النقل، ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات أو باقي الشركات الفاعلة بدأت تظهر المنافسة بينها مع البقاء دائما في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى أن جاء عام 1995 وبموجب المادة 07/95 الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص المحليين أو الأجانب، الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد.

تعرض الشركة الجزائرية للتأمينات حاليا مجموعة منتجاتها التأمينية من أجل تغطية الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها زبائنها (أشخاص طبيعيين أو معنويون) سواء في ممتلكاتهم أو في حياتهم الإجتماعية أو المهنية وهي تسعى من أجل ذلك لخلق توافق بين المنتجات التي تعرضها والرغبات والتطلعات المحتملة لزبائنها، وقد ساهمت الشركة برأس مال يقدر 6.000.000 دج في 1985 ، وانتقلت إلى 10.000.000 دج سنة 1992 ، ليصل حاليا إلى 22.000.000 دج.

(1) متاح على الرابط : <http://www.caat.dz> يوم : 2023/05/04 على الساعة: 10:35 .

تحتوي شركة التأمين LACAAT على 09 وحدات متواجدة عبر التراب الوطني على النحو التالي:

- ثلاث وحدات في الجزائر (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش) ⁽¹⁾.
- وحدة في عنابة.
- وحدة في قسنطينة.
- وحدة في سطيف.
- وحدة في وهران.
- وحدة في تلمسان.
- وحدة في غرداية.

ثانيا: مهام الشركة ومواردها البشرية

(أ) مهام الشركة الجزائرية للتأمينات

بصفة عامة تتمثل مهامها فيما يلي:

- التأمين من الأخطار وتعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر.
- تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الإقتصادي الوطني .
- المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة الإقتصادي بصفة عامة.
- تمويل المشاريع الإئتمانية.
- ولتحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:
- الكفاءة والفعالية في تسيير العقود.

⁽¹⁾ متاح على الرابط : <http://www.caat.dz> يوم : 2023/05/04 على الساعة: 10:40 .

- إمكانية الرفع والتحكم في التوازن المالي.

-التحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن، خاصة استعمال التكنولوجيا الجديدة للمعلومات

-تحسين وتحديث وتسيير الموارد البشرية⁽¹⁾.

ب)الموارد البشرية للشركة الجزائرية للتأمينات

مع أول عام لمباشرة نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات كان عدد عمالها حوالي 300 عامل ليصل في نهاية 2019 إلى 1681 عامل مع تحسن ملحوظ في نسبة ومستوى التأطير، و الزيادة المعتبرة في كم ونوع عمال الشركة سنويا راجعة إلى إستراتيجيتهاالمنتهجة فيما يخص التوظيف والتكوين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص، وممارسة الشركة لفروع تأمين جديدة هذا من جهةونظرا لتوسع شبكتها التجارية سواء المباشرة أو غير المباشرة من جهة أخرى، ونظرا لأهمية العنصر البشري في الشركة كونت مديرية مركزية مكلفة بالموارد البشرية ، و تسهر هذه المديرية على ما يلي:

- توظيف كفاءات مطابقة للمواصفات المهنية المحددة.

- تكوين ورسكلة الموظفين لمسايرة تطور الأنشطة ونمو الشركة .

-التكفل بالمتربصين والسهرة على إمدادهم بالوثائق اللازمة لإعداد بحوثهم.

ويمكن تقديم الشركة الجزائرية للتأميناتمن حيث نشاطاتها المختلفة والمتعددة ونسب تطورها خلال

السنتين الأخيرتين بالأرقام والنسب من خلال الجدول الموالي⁽²⁾

(1) متاح على الرابط: <http://www.caat.dz> يوم : 2023/05/04 على الساعة: 10:45

(2) متاح على الرابط : <http://www.caat.dz> يوم : 2023/05/04 على الساعة: 10:50.

الجدول رقم (3-1): الشركة الجزائرية للتأمينات في بضعة أرقام.

نسبة التطور	2019	2018	العناوين (المواضيع)
			التسيير الفني
%2	24589110	24125610	الإنتاج
%7	12942434	12062242	التعويضات
%8	15019113	13879173	مخصصات المطالبات المستحقة الدفع
%5	12254186	11633152	عقود إعادة التأمين
%7	2039522	1890226	لجان إعادة التأمين
%5	4936941	4711817	المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركات إعادة التأمين
			التسيير المالي
%8	34032094	31543349	الاستثمارات المالية
%24	1584286	1278932	المنتجات المالية
			التنظيم الإداري
%12	5266872	4686818	تكاليف التسيير
%2	1681	1652	العمال
			النتائج
%6	8122884	7672001	هامش التأمين
%-26	1756450	2380225	النتيجة الفنية التشغيلية
%-9	2532093	2771622	النتيجة الصافية
			القدرة المالية والملاءة
%0	20000000	20000000	رأس المال
%5	25842167	24593095	حقوق الملكية
%8	27953130	25934469	هامش الملاءة المالية

المصدر: CAAT Algérie, Rapport annuel 2019

3-1-2- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات عدة تغييرات هامة خاصة فيما يتعلق بالجانب التنظيمي ، إذ عرف هيكلها التنظيمي تغييرات عديدة وذلك موازاة مع التطورات التي حدثت في قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص فالهيكل التنظيمي الأول والذي كان معتمدا عليها في فترة الاحتكار والذي اعد على اساس التقسيم الوظيفي باعتبار أن الشركة كانت متخصصة في فرع النقل فقط مباشرة بعد إلغاء مبدأ التخصص في سنة 1990 طرأت أولى تغييرات وأصبح تقسيم الهيكل يمزج بين الوظائف والفروع وهو الاتحاد الحديث للمؤسسات الان ومع احترام المنافسة قررت الشركة تدعيم الهيكل التنظيمي بمديرية للتسويق وأخرى للمراجعة وذلك سنة 1997 .

أولاً: الهيكل المركزي للشركة

يقع المقر الاجتماعي للشركة الجزائرية للتأمينات بالجزائر العاصمة - بئر مراد رايس - حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة وتمكن مهامه الأساسية العامة للمؤسسة وتوجيهها بشكل شامل فهو يهدف إلى حوصلة أهداف مجموع الوظائف والهيكل.

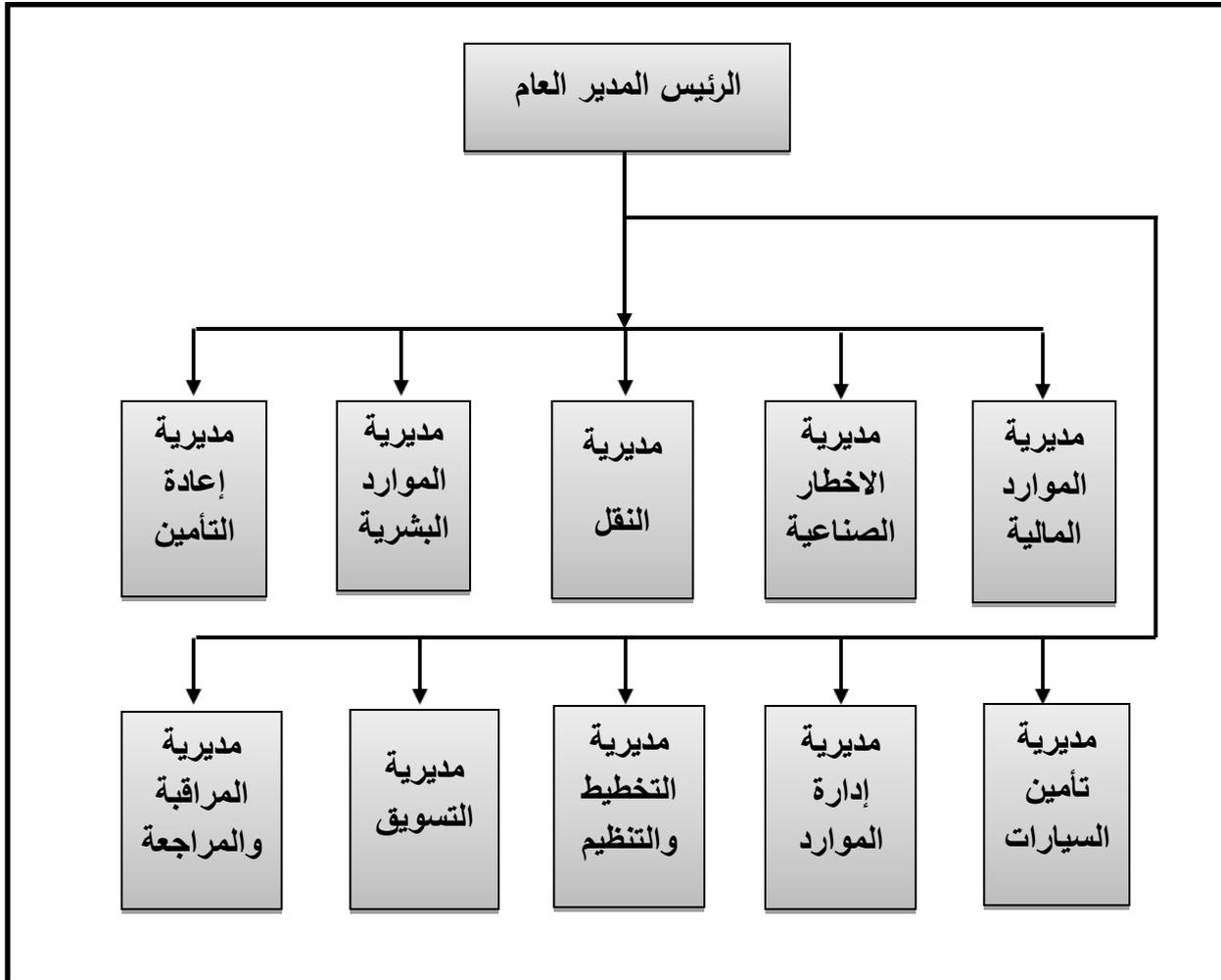
المديرية العامة: كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات العسكرية العشر، يترأسها الرئيس

المدير العام كما تضم المدير العام المساعد، المفتش العام إضافة إلى وحدة تسيير الفروع الجهوية.

المديريات المركزية : وعددها 10 مديريات (1).

(1) متاح على الرابط : <http://www.caat.dz> يوم : 2023/05/04 على الساعة: 10:55.

الشكل (3-1) : الهيكل التنظيمي المركزي لشركة LA CAAT



المصدر : الشركة الجزائرية للتأمينات - قسم التنظيم-

ثانيا: الهيكل اللامركزي للشركة

و يتمثل في الوحدات (الفروع) الجهوية والمفتشيات الجهوية والوكالات

1- الفروع الجهوية : عبارة عن الوحدات اقتصادية مستقلة نسبيا حيث يمكن تشبهاها بالمؤسسة، ويبلغ عددها

09 وهي كالتالي: فرع الجزائر، 01 الجزائر، 02 الجزائر، 03 وهران - عنابة - قسنطينة- سطيف - تلمسان

وفرع الجنوب بغرداية، كل فرع يتأهه مدير إضافة إلى مساعديه.

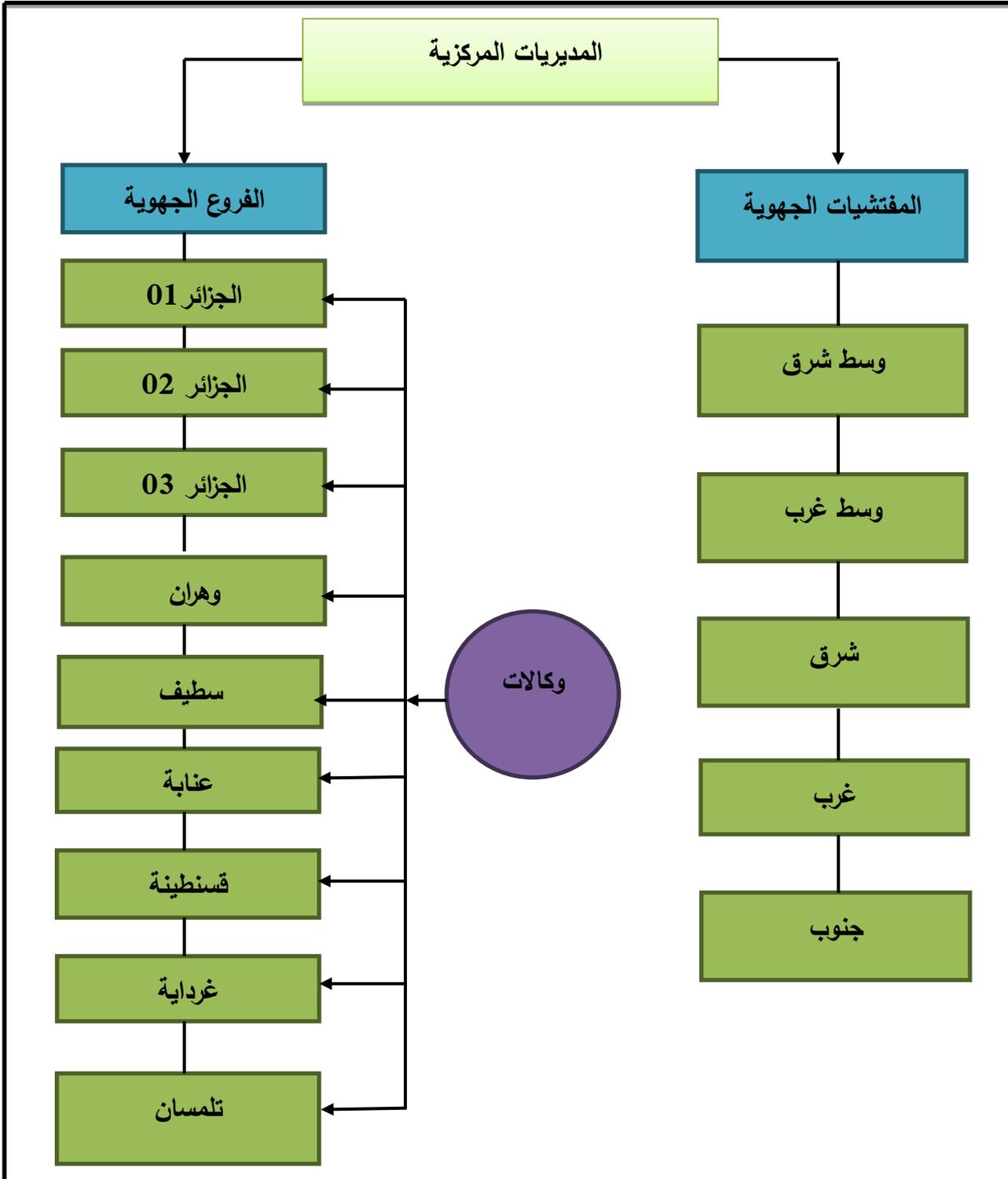
2-المفتشيات الجهوية: وعددها 05، وسط غرب - وسط شرق -شرق - غرب وجنوب ، تابعة للمفتش العام

يتأس كل واحدة منها مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.

3-وكالات: تكون الهيكل القاعدي للشركة، وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن والمزيد من

التوضيح الشكل التالي يمثل الهيكل اللامركزي للشركة.

الشكل (2-3) : الهيكل التنظيمي اللامركزي لشركة LA CAAT



المصدر : الشركة الجزائرية للتأمينات

3-2- تطور مؤشرات أداء الشركة الجزائرية للتأمينات

تعتمد شركات التأمين على تقدير نشاطاتها و المتمثلة في النشاط التقني و المالي، على نشاطها للسنة السابقة وكذا الأهداف والبرامج التي سنقوم بتطبيقها ضمن مؤشرات.

اولا: النشاطات التقنية

تشمل هذه الانشطة مؤشرين رئيسيين : هي رقم الاعمال و التعويضات، و التي سيتم توضيحها في ما

يلي:

1- رقم الأعمال

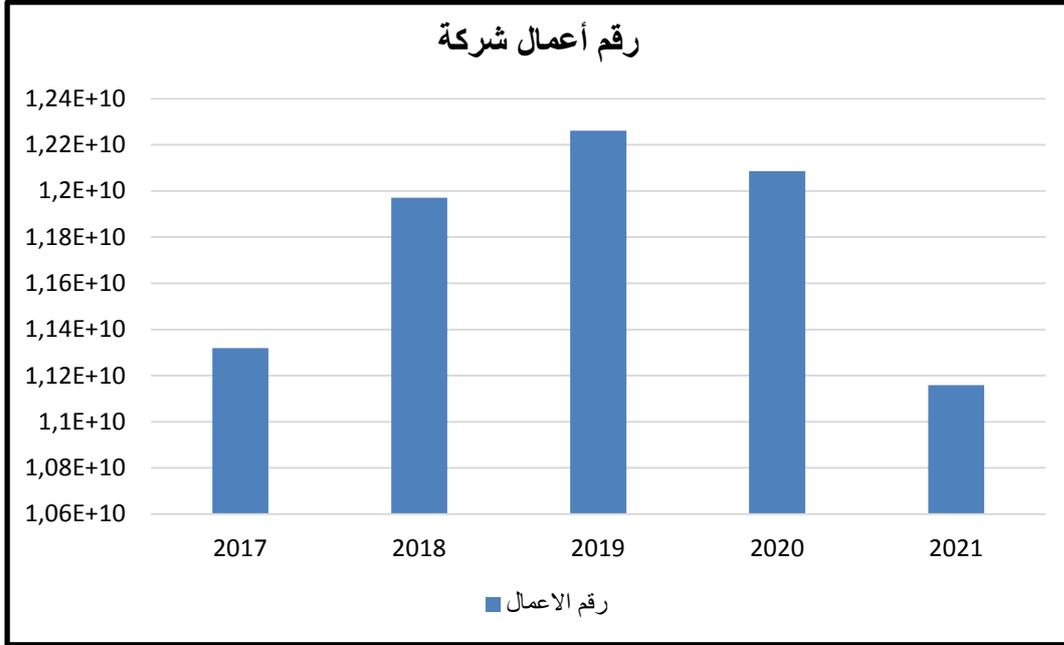
جدول رقم (3-2) : تطور رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة (2017-2021)

الوحدة : دينار جزائري

التغير	2021	التغير	2020	التغير	2019	التغير	2018	2017	البيان
%-8	11.158.256.877,80	%-1	12.085.578.748,60	%2	12.261.449.065,13	%5	11.970.234.625,96	11.319.008.311,25	رقم الاعمال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

الشكل (3-3) : التمثيل البياني لتطور رقم أعمال الشركة



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (1-3)

نلاحظ من خلال قراءة وتحليل الجدول والشكل اعلاه ، تطور بطريقة إيجابية في رقم أعمال الشركة خلال السنوات 2017،2018،2019 ، حيث كانت نسبة التطور 5% بين سنة 2017 و 2018 واستمر هذا التطور إلى سنة 2019 بمبلغ قدره 12.261.449.065,13 دينار جزائريو ذلك نتيجة أدائها للخدمة التأمينية بالمستوى المطلوب و كذلك تنوع فروعها التأمينية مما أدى إلى ثقة زبائننا مما سمح لها بتحقيق هذا الأداء . أما في سنة 2020 و سنة 2021 انخفض رقم الأعمال بنسبة 1% و 8% على التوالي وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة الصحية (جائحة كورونا). مما أثر على قطاع التأمين كغيره من القطاعات المالية التي تأثرت بالأزمة، ليس على المستوى المحلي فقط وإنما على المستوى العالمي.

2- التعويضات

يقصد بها دفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقيق الخطر المؤمن ضده.

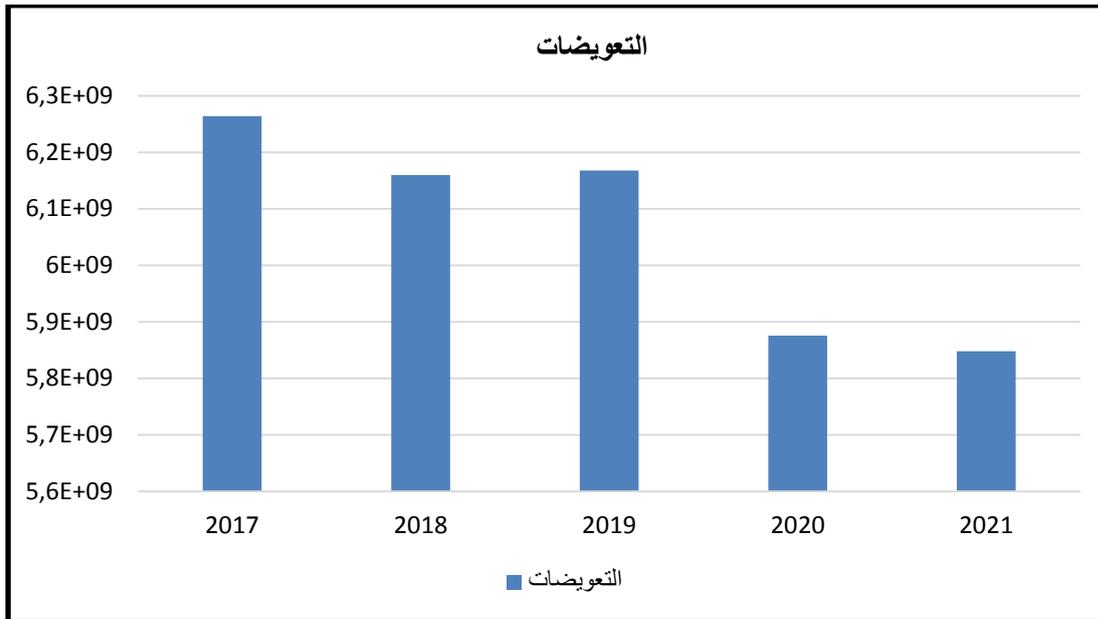
جدول رقم (3-3): تطور تعويضات الشركة خلال السنوات 2017-2021 .

الوحدة : دينار جزائري

التغير	2021	التغير	2020	التغير	2019	التغير	2018	2017	البيان
%-0.47	5.848.035.964,39	%-5	5.875.806.158,47	%0.12	6.167.948.655,93	%-2	6.160.055.690,24	6.264.052.934,41	التعويضات

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على وثائق الشركة.

الشكل (3-4): التمثيل البياني لتطور تعويضات الشركة



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات الجدول (3-2)

يلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني ، أن الشركة تقوم بدفع التعويضات للمؤمن لهم خلال السنوات الخمس و التي قمنا بدراستها حيث نلاحظ إنخفاض طفيف في التعويضات سنة 2018 بنسبة 2% بمبلغ قدره 6.160.055.690,24 دينار جزائري مقارنة بسنة 2017 الذي كان مبلغ التعويضات فيها 6.264.052.934,41 دينار جزائري أما في سنة 2019 بنسبة 0.12% مقارنة 2018، ويعود تغير هذه النسب والانخفاض في التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم إلى نقص الحوادث المؤمن عليها من طرف الشركة. و في سنتي 2020 و 2021 شهدت الشركة إنخفاض ملحوظ في قيمة التعويضات(5%) الذي بلغ 5.875.806.158,4 دينار جزائري في سنة 2020 و 5.848.035.964,39 دينار جزائري في سنة 2021 وهذا الانخفاض راجع لتداعيات جائحة كورونا.

ثانيا : النشاطات المالية

تحدد هذه النشاطات من خلال مؤشر الاستثمارات.

الجدول(3-4) : تطورات استثمارات الشركة خلال السنوات 2017-2021 .

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	التغير	2019	التغير	2020	التغير	2021	التغير
الإستثمارات	29.783.000.000	31.543.000.000	%6	34.032.000.000	%8	36.694.000.000	%8	38.542.000.000	%5

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة

من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن إستثمارات الشركة إرتفعت خلال السنوات الخمس ويعود هذا الإرتفاع إلى إستمرار الجهود المبذولة من طرف الشركة لتعزيز شبكة التوزيع وضمان المتابعة المنتظمة للبيانات والميزانيات المستخدمة من أجل تقوية صورة الشركة في السوق الوطني وجذب الزبائن خاصة في ظل تداعيات الأزمة الصحية التي أثرت كما رأينا سابقا على نشاط الشركة.

من خلال تحليل بعض مؤشرات الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات، لاحظنا تراجعاً واضحاً خلال سنتي 2020 و 2021، والسبب راجع لتداعيات الأزمة الصحية والتي أدت بآلاف الزبائن لتجميد عقود التأمين، بينما لجأ آخرون إلى تقليصها من التأمين الشامل إلى تأمين جزئي، خاصة بالنسبة لأصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المركبات، وذلك في أعقاب الخسائر والصعوبات المالية المترتبة على جائحة فيروس كورونا.

كما أن إجراءات الغلق والحجر الصحي، أدت إلى إشهار عدد من المؤسسات إفلاسها، وقيام أخرى بسحب سجلها التجاري، وتوقيف النشاط مؤقتاً، كما أن عدم تسديد المتعاملين والزبائن لأقساط التأمين أثر على الشركة فضلاً عن تأثرها بوقف السفر وغلق الحدود، وتجميد تأشيرة "شنغن"، وتجميد القروض البنكية التي كان التأمين عليها أحد المنتجات التي تطرحها الشركات. وعليه حاولت الشركة زيادة استثماراتها كحل للتقليل من هذه التداعيات. وهنا تظهر أهمية عملية التشخيص في تقييم المخاطر ومحاولة اتخاذ إجراءات من أجل التقليل من حدتها على الشركة ومساعدتها على الاستمرار.

3-3- تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات

سنحاول تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين الجزائرية من خلال أدوات التشخيص المالي التي تم التطرق إليها في الفصل النظري، حسب المعلومات المتحصل عليها والمستخرجة من وثائق الشركة .

3-3-1- تشخيص الوضعية المالية للشركة عن طريق القوائم المالية

سنقوم بدراسة القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) الخاصة بالشركة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 للوقوف على نقاط القوة والضعف للشركة.

اولاً: الميزانية المالية المختصرة للشركة خلال الفترة (2017-2019)

(1) جانب الأصول

الجدول رقم (3-5): تطور ميزانية الأصول خلال السنوات (2017-2019).

الوحدة: دينار جزائري

التغير	2021	التغير	2020	التغير	2019	التغير	2018	2017	البيان
%6	37.724.620.998,29	%10	35.582.856.413,34	%21	32.396.591.302,55	%9	26.791.890.203,15	24.378.816.022,34	الأصول غير جارية
%0.35	43.069.562.228,11	%7	42.919.869.032,37	%1	40.191.770.693,61	%6	39.912.695.483,57	37.563.245.773,82	الأصول الجارية
%3	80.794.183.226,4	%8	78.502.725.445,71	%8	72.588.361.996,16	%7	66.704.585.686,72	61.942.061.796,16	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للشركة للسنوات 2017-2021

نلاحظ من خلال الجدول أن :

_الأصول الغير جارية ارتفعت سنة 2018 بنسبة 9% بمبلغ 26.791.890.203,15 دينار جزائري بالمقارنة مع السنة السابقة،وقدر المبلغ في سنة 2019 ب 32.396.591.302,55 دينار جزائري أي بنسبة 21% مقارنة بسنة 2018، كما ارتفعت خلال سنتي 2020 و 2021 بنسبة 10% و 6% على التوالي ، وحسب تحليل بنود ميزانية الأصول التفصيلية المبينة في الملاحق لسنوات الدراسة، يعود ذلك إلى زيادة نسبة استثمارات الشركة، وارتفاع نسبي في قيمة الأصول قيد الإنشاء و هذا يدل على أن الشركة قامت بتوسيع نطاق خدماتها التأمينية من خلال إنشاء أصول جديدة. بالإضافة إلى زيادة التوظيفات المالية من خلال المساهمة في رأس مال بعض الشركات وإيداع مبالغ في البنوك نظرا لانخفاض أسعار لفائدة في السوق النقدي.

_ الأصول الجارية شهمت ارتفاعا من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة حيث ارتفعت سنة 2018 بنسبة 7% عن سنة 2017 و لترتفع في سنتي 2019 و 2020 بنسبة 8% في حين سنة 2021 ارتفعت بنسبة 0.35% ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في مكونات الأصول الجارية والمتمثلة أساسا في المؤونات التقنية، والمدينون أو ما يسمى بالديون على الزبائن والمنكونة من ديون المؤسسات العمومية نتيجة للصعوبات المالية التي تواجهها وانتهاج الشركة سياسة منح تسهيلات التسديد لزيائنها حتى لا تنقلص حصتها السوقية نظرا لوجود عدة شركات عاملة في القطاع خاصة مع التداعيات الأخيرة لجائحة كورونا كما أن الشركة تحتفظ بمقدار معين من الأموال على شكل سائل نقدي في كل من صندوقها ورصيدها لدى البنك المركزي وكذا البنوك التجارية ومراكز الصكوك البريدية، والمعبر عنها في ميزانية الأصول بالخزينة والتي عرفت قيم موجبة و متزايدة بنسب مختلفة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة.

(2) جانب الخصوم

الجدول رقم (3-6) : تطور ميزانية الخصوم خلال السنوات (2017-2021).

الوحدة : دينار جزائري

التغير	2021	التغير	2020	التغير	2019	التغير	2018	2017	البيان
	36.300.816.905,63		34.236.105.671,31		31.649.380.309,63		29.408.869.496,8	27.198.650.669,98	الأموال الدائمة
%4	28.669.852.347,72	%6	27.444.970.374,69	%5	25.842.167.144,72	%7	24.593.094.679,04	22.778.628.003,53	رأس المال الخاص
%12	7.630.964.557,91	%17	6.791.135.296,62	%20	5.807.213.164,91	%8	4.815.774.817,76	4.420.022.666,45	الخصوم غير الجارية
%1	44.493.366.420,77	%8	44.260.619.774,40	%10	40.938.981.686,53	%7	37.295.716.189,92	34.743.411.126,18	الخصوم الجارية

المجموع	61.942.061.796,16	66.704.585.686,72	%8	72.588.361.996,16	%9	78.496.725.445,71	%8	80.794.183.326,4	%3
---------	-------------------	-------------------	----	-------------------	----	-------------------	----	------------------	----

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة للفترة 2017-2021.

من خلال الجدول و تحليله تبين لنا أن للأموال الدائمة ارتفعت خلال الفترة المدروسة (2017-2021) وهذا راجع إلى ارتفاع رأس المال الخاص والمكون من الاحتياطات ورأس المال الاجتماعي ونتيجة الدورة الصافية-هناك تخصيص ضئيل للأموال كاحتياطات لمواجهة الأخطار التي تعترض عملها، وهو ما سيؤثر من خلال إمكانية تعرضها للخسائر وبذلك تتأثر أرباحها المحققة بالانكماش مع العلم أن نتيجة الدورة هي ربح خلال السنوات المدروسة كما يعود السبب في ارتفاع الأموال الدائمة إلى زيادة الديون طويلة الأجل (الخصوم غير الجارية).

أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) والتي تشكل في المتوسط تقريبا ما يفوق 50% من إجمالي الخصوم للشركة كما أنها تتزايد بنسب مختلفة من سنة لأخرى ومن خلال تحليل بنود الميزانية التفصيلية الموجودة في الملاحق خلال السنوات المدروسة نلاحظ أن هذه الزيادة راجعة بالأساس إلى ارتفاع الديون التقنية والتي لوحدها تمثل ما يفوق 30% في المتوسط من إجمالي الخصوم، أي أن الشركة تعتمد في تمويل استخداماتها بصفة أساسية على هذا النوع من الديون والتي تعبر عن التزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وكذا عمليات إعادة التأمين.

ثانيا : جدول حسابات النتائج

الجدول التالي يبين اهم النتائج التي توصلت إليها الشركة خلال السنوات 2017-2021

الجدول رقم (3-7) :نتائج حسابات الشركة لسنوات (2017-2021)

من خلال جدول حسابات النتائج نستخلص ما يلي :

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	التغير	2019	التغير	2020	التغير	2021	التغير
1. أقساط مكتتبة	11.319.008.311,25	11.970.234.625,96	%6	12.261.449.065,13	%2	12.085.578.748,60	%-1	11.158.256.877,80	%-8
2. خدمات السنة	6.264.052.934,41	6.160.055.690,24	%-2	6.167.948.665,93	%0.12	5.875.806.158,47	%-5	5.848.035.964,39	%-0.5
3. عمولات إعادة التأمين	1.914.334.009,34	1.861.822.238,27	%-3	2.029.383.382,25	%9	2.004.180.941,34	%-1	2.171.067.404,08	%8
4. إعانات الإستغلال	-	-		-		-		-	

	%5	%5	%7	%0.004	%-9
	2.926.482.164,57	3.274.729.597,90	2.036.240.062,52	1.238.489535,38	7.481.288.317,49
	%10	%8	%65	%-29	%1
	2.797.829.447,69	3.141.277.544,90	1.902.834.493,92	1.238.443.050,98	8.213.953.531,47
	%-9	%-13	%20	%-26	%6
-	2.532.093.416,11	2.911.299.042,17	1.154.848.929,38	1.756.450.112,79	8.122.883.781,45
	%10	%6	%12	%5	%10
-	2.771.621.779,33	3.342.307.331,99	962.082.118,69	2.380.225.313,30	7.672.001.173,99
-	2.509.986.561,25	3.142.053.792,49	862.456.265,36	2.279.597.527,13	6.969.289.386,19
10. النتيجة غير العادية	9. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8. النتيجة العادية قبل الضريبة (6+7)	7. النتيجة المالية	6. النتيجة التشغيلية	5. هامش التأمين الصافي

النتيجة الصافية	2.509.986.561,25	2.771.621.779,33	%10	2.532.093.416,11	%-9	2.797.829.447,69	%10	2.926.482.164,57	%5
-----------------	------------------	------------------	-----	------------------	-----	------------------	-----	------------------	----

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة للفترة (2017-2021)

- **هامش التأمين الصافي:** نلاحظ أن هامش التأمين الصافي يظهر بقيمة موجبة خلال فترة الدراسة حيث قدر بـ 6.969.289.386,19 دينار جزائري سنة 2017، وارتفع في سنة 2018 بنسبة 10% وقدر بـ 7.672.001.173,99 دينار جزائري وفي سنة 2019 ارتفع إلى 8.122.883.771,47 دينار جزائري بنسبة 6% مقارنة بسنة 2018، أما في سنتي 2020، 2021 سجلنا إنخفاضا في قيم هامش التأمين الصافي و يتعلق هذا الإرتفاع والإنخفاض بالتغير في قيمة الأقساط المكتتبة خلال السنوات المدروسة.
- **النتيجة التشغيلية:** قدرت قيمتها في 2017 بـ 2.279.597.527,13 دينار جزائري وفي سنة 2018 بـ 2.380.225.313,30 دينار جزائري بنسبة تغير 4.5%، أما في سنة 2019 قدرت بـ 1.756.450.112,79 دينار جزائري بنسبة انخفاض 26.20%، و أستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2020 ليرتفع مجددا سنة 2021 بنسبة 0.004% ويرجع الارتفاع إلى الانخفاض في مصاريف الاستغلال في حين العكس يعود الانخفاض إلى ارتفاع مصاريف الاستغلال .
- **النتيجة المالية:** سجلت ارتفاع خلال السنوات الخمس المدروسة، حيث في سنة 2018 كانت نسبتها 11.5% مقارنة بسنة 2017، أما في سنة 2019 سجلت نسبة تغير قدرت بـ 20% مقارنة مع سنة 2018

وإستمر هذا الارتفاع في سنتي 2020 و 2021، وهذا راجع للارتفاع في المنتجات المالية والانخفاض في المصاريف المالية مما يدل على تحقيقها لفوائض تستطيع من خلالها ضمان الاستقرار والبقاء في السوق وحسن تسييرها لإيراداتها والذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه متعاملاتها.

● **النتيجة العادية قبل الضرائب:** قدرت النتيجة العادية قبل الضريبة سنة 2017 بـ 3.142.053.792,49 دينار جزائري ، أما في سنة 2018 قدرت بـ 3.342.307.331,99 دينار جزائري بنسبة زيادة قدرت بـ 6% مقارنة بسنة 2017 ، وفي سنة 2019 قدرت بـ 2.911.299.042,17 دينار جزائري بنسبة انخفاض -13 % مقارنة بسنة 2018 أما في سنة 2020 قدرت بـ 3.141.277.544,90 دينار جزائري و استمر هذا الارتفاع إلى سنة 2021 و يرجع هذا التذبذب في القيم إلى التغير في قيم كل من هامش التأمين الصافي و النتيجة التشغيلية .

● **النتيجة الصافية:** سجلت سنة 2017 قيمة قدرت بـ 2.509.986.561,25 دينار جزائري وارتفعت بنسبة 10% في سنة 2018 و قدرت بـ 2.771.621.779,33 دينار جزائري ، أما في سنة 2019 فسجلت انخفاض بنسبة 9%- مقارنة بسنة 2018 و قدر بـ 2.532.093.416,11 دينار جزائري والسبب راجع إلى الانخفاض الواضح في النتيجة التشغيلية ورغم ارتفاع النتيجة المالية إلا أنها لم تغطي ذلك الانخفاض الحاصل في النتيجة التشغيلية في حين في سنة 2020 رغم انخفاض النتيجة التشغيلية فالارتفاع في النتيجة المالية انعكس في النهاية على ارتفاع النتيجة الصافية ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع المصاريف المالية والمتمثلة في فوائد القروض أما في سنتي 2020 و 2021 نلاحظ زيادة في النتيجة الصافية مما يدل على أن الشركة كثفت مجهوداتها من أجل تحقيق هذا التقدم وعليه يمكن القول أن الفرق بين مصاريف الشركة الجزائرية

للتأمينات وإيراداتها نتج عنه نتيجة موجبة، مما يدل تحقيقها لفوائض تستطيع من خلالها ضمان الاستمرار والبقاء في السوق، وحسن تسييرها لإيراداتها والذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه متعاملينها.

3-3-2- التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تتعرض التوازنات المالية لمفهوم التوازن المالي باختلاف طبيعة نشاط الشركة حيث يمكن المقارنة بين مدة الموارد من جهة ومدة الاستخدامات من جهة أخرى، وسوف نقوم بحساب كل من رأس المال العامل والاحتياج وكذا الخزينة خلال سنوات الدراسة حتى نتمكن من معرفة مدى تحقيق الشركة الجزائرية للتأمينات لقاعدة التوازن المالي.

أولاً : رأس المال العامل

من أجل معرفة إذا كانت الشركة متوازنة ماليا أم لا، نعتمد على الميزانيات المختصرة للشركة للسنوات (2017-2021).

(1) رأس المال العامل الدائم:

الجدول رقم (3-8): رأس المال العامل الدائم

الوحدة : دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
36.300.816.905,63	34.236.105.671,31	31.649.380.309,63	29.408.869.496,8	27.198.650.669,98	الأموال الدائمة
37.724.620.998,29	35.582.856.413,34	32.396.591.302,55	26.791.890.203,15	24.378.816.022,34	الأصول غير الجارية
-1.423.804.092,66	-1.346.750.742,03	-747.210.992,92	2.616.979.293,65	2.819.834.647,64	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021).

من خلال النتائج المتوصل لها نلاحظ أن رأس المال العامل خلال سنة 2017 و 2018 كان موجبا وهذا

يعني أن الشركة تمكنت من تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة عكس السنوات 2019، 2020، 2021 التي

حققت رأس مال عامل سالب والذي يعكس مبدئيا عدم وجود التوازن المالي الأذنبأي أن الأموال الدائمة لا تمول الأصول الثابتة ويعود هذا التدني إلى تزايد الأصول الثابتة والتي تتكون أساسا من التوظيفات المالية التي تقوم بها الشركة الجزائرية للتأمينات لكي تغطي التزاماتها من جهة، أما من جهة أخرى فنلاحظ ارتفاع في حجم الأموال الدائمة والناجم عن ارتفاع كل من الاحتياطات والمؤونات التقنية والنتيجة الصافية للدورة. إن وجود رأس المال العامل سالب يدل على عدم التوازن بين الموجودات والمطلوبات أي الاحتياجات والمصادر وعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها التقنية مما يفقدها ثقة المتعاملين معها.

(2) رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم (3-9) : رأس المال العامل الأجنبي

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الخصوم	61.942.061.796,16	66.704.585.686,72	72.588.361.996,16	78.502.725.445,71	80.794.183.326,4
الأموال الخاصة	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72

52.124.330.978,68	51.057.755.071,02	46.746.194.851,44	42.111.491.007,68	39.163.433.792,63	رأس المال العامل الأجنبي
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------	-------------------	-----------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة للفترة (2017-2021).

من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن الشركة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام

مواردها الخاصة، أي أن الشركة حققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية

مما يؤدي هذا إلى توازن الهيكل المالي للشركة.

(3) رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم (3-10): رأس المال العامل الخاص

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72
الأصول غير الجارية	24.378.816.022,34	26.791.890.203,15	32.396.591.302,55	35.582.856.413,34	37.724.620.998,29
رأس المال العامل الخاص	-1.600.188.018,81	-2.198.795.524,11	-6.554.424.157,83	-8.137.916.038,65	-9.054.768.650,57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لسنوات (2017-2021).

نلاحظ من خلال قراءة و تحليل الجدول، أن رأس المال العامل الخاص لشركة سالب خلال السنوات الخمس المدروسة، مما يدل على أن الأموال الخاصة لا تغطي أولاً تمويل الأصول غير الجارية مما يجبر الشركة للجوء إلى الزيادة في رأس المال الاجتماعي أو التخفيض من الاستثمار أو البحث عن مصادر تمويلية أخرى كالاستدانة.

(4) رأس المال العامل الإجمالي

الجدول رقم (3-11): رأس المال العامل الإجمالي

الوحدة : دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
43.069.562.228,11	42.919.869.032,37	40.191.770.693,61	39.912.695.483,57	37.563.245.773,82	رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021).

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي منخفضة خلال السنوات المدروسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي، مما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة مالياً أي تدخل الأطراف الخارجية في سياستها والمتمثلة في موردين جدد.

5) احتياجات في رأس المال العامل

الجدول رقم (3-12): احتياجات في رأس المال العامل

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
إحتياجات الدورة	34.499.846.391,94	35.843.827.101,15	35.044.620.727,11	38.820.068.119,55	37.779.090.343,72
موارد الدورة	34.743.411.126,18	37.295.716.189,92	40.938.981.686,53	44.260.619.774,40	44.493.366.420,77
إحتياجات في رأس المال العامل	-243.564.734,24	-1.451.889.088,77	-5.894.360.959,42	-5.440.551.654,85	-6.714.276.077,05

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لسنوات (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج سالب خلال سنوات الدراسة والذي يدل على أن الشركة لها موارد مالية تفوق احتياجاتها، أي أنه يوجد تفاوت بين أجال الاستحقاق وأجال التسديد، وها راجع إلى طبيعة وميزة

انعكاس دورة استغلال شركات التأمين، كونها تبيع عقود التأمين مقابل أموال في شكل أقساط وتقوم بتوظيفها إذا ما تحقق الخطر قامت بتسديد التزاماتها تجاه المؤمن لهم.

6) الخزينة

تعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وتعبّر عن مجموع الأموال التي بحوزة الشركة.

الجدول رقم (3-13) : الخزينة المالية لشركة خلال السنوات 2017-2021.

الوحدة : دينار جزائري

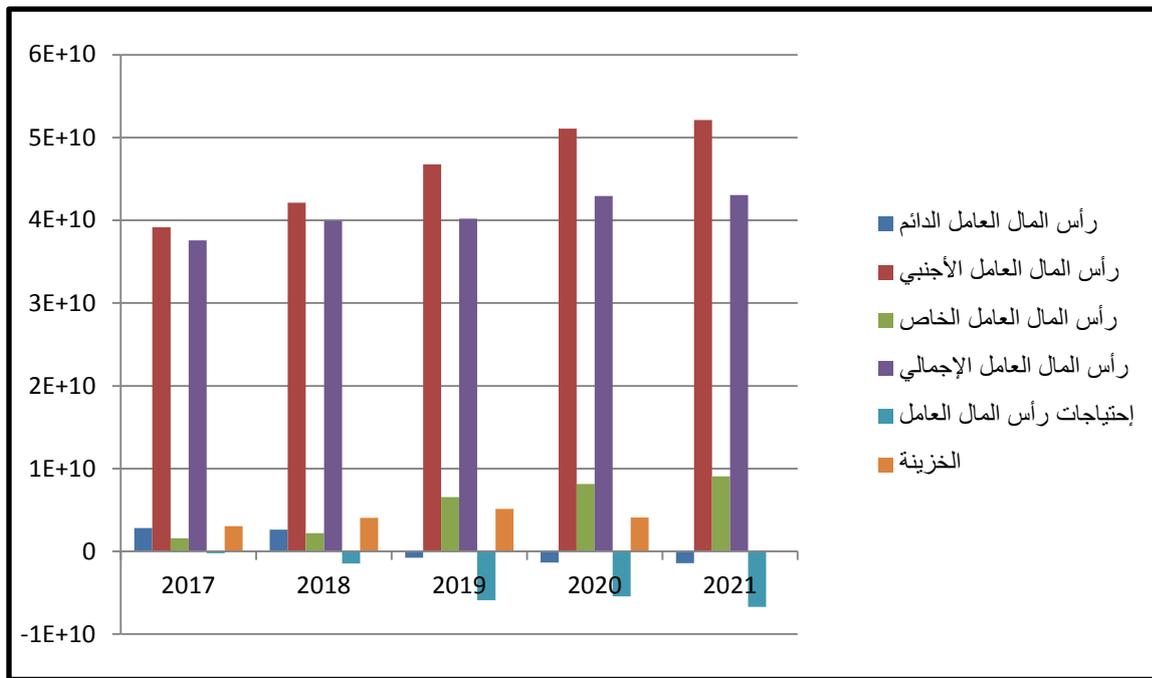
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال العامل	2.819.834.647,64	2.616.979.293,65	-747.210.992,92	1.346.750.742,03	1.423.804.092,66
إحتياج رأس المال العامل	-243.564.734,24	-1.451.889.088,77	-5.894.360.959,42	-5.440.551.654,85	-6.714.276.077,05
الخبزينة	3.063.399.381,88	4.068.868.382,42	5.147.149.966,50	4.099.800.912,82	5.290.471.884,39

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021).

شهدت الخزينة تزايدا من سنة إلى أخرى عدا سنة 2020 التي انخفضت قيمتها عن سنة 2019، كما أنها عرفت قيم موجبة وهذا يدل على القدرة على مواجهة مختلف المصاريف الآنية للشركة الجزائرية للتأمينات، كما تستعمل الفوائض في التوظيفات حتى لا يتكون لديها نقود مجمدة. ويمكن توضيح مؤشرات التوازن المالي في

الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5) : التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على جداول مؤشرات التوازن المالي .

من خلال أسلوب التوازنات المالية والمتمثل أساسا في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، في الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 2021 نستنتج أنه بالرغم من وجود رأس مال دائم سالب خلال السنوات 2019، 2020، 2021، والذي يدل على أن الأموال الدائمة لا تمول الأصول الثابتة، كما أن رأس المال العامل الخاص سالب أيضا ويفسر ذلك بكون الأموال الخاصة لا تستطيع لوحدها تمويل الأصول الثابتة ويجب اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى لكن بما أن الشركة الجزائرية للتأمينات مؤسسة اقتصادية تتمتع

بميزة خاصة، كون دورة استغلالها تختلف عن باقي الشركات، لذلك نستنتج أنه رغم وجود رأس مال عامل سالب إلا أنها في وضعية مالية جيدة كون أنها تقوم ببيع منتجاتها أولاً وتحصل على إيرادات ثم تقوم في حالة ما تحقق الخطر بتعويض الخسائر فهي تحتاج إلى توظيف تلك الإيرادات للحصول على عوائد حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها.

3-3-3- التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

من أجل تشخيص الوضعية المالية للشركة نعتمد على النسب المالية و المتمثلة في النسب المالية المستخدمة في تأمينات الحياة و النسب المالية المستخدمة في تأمين الممتلكات.

أولاً: النسب المالية المستخدمة في تأمينات الحياة

(1) نسب الإختبارات المالية

(أ) معدل التغير في النتيجة

الجدول رقم (3-14): معدل التغير في نتيجة الشركة

الوحدة : دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
2.926.482.164,57	2.797.829.447,69	2.532.093.416,11	2.771.621.479,33	2.509.98.6561,25	نتيجة السنة الحالية
2.797.829.447,69	2.532.093.416,11	2.771.621.479,33	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87	نتيجة السنة السابقة
%5	%10	%-9	%10	%7	معدل التغير في النتيجة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2017-2021).

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن نتيجة الشركة حققت إرتفاع في السنوات 2017، 2018، 2020، 2021، ويعود السبب في زيادة معدل التغير في النتيجة إلى الإرتفاع في الأقساط المكتتبة التي حققتها المؤسسة نتيجة نشاطها خلال هذه السنوات، أما في سنة 2019 حققت انخفاض بنسبة 9% وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى الإنخفاض الواضح في النتيجة التشغيلية، فبالرغم من إرتفاع النتيجة المالية إلا أنها لم تغطي ذلك الإنخفاض الحاصل في النتيجة التشغيلية.

ب)نسب الأصول إلى رأس المال و النتيجة

الجدول رقم (3-15): نسبة الأصول (التثبيات المادية) إلى رأس المال

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول غير جارية	5.671.404.982,3	5.663.404.192,9	5.625.707.283,9	5.776.123.849,8	6.025.841.010,5
رأس المال	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72
النتيجة	2.509.986.561,25	2.771.621.779,33	2.532.093.416,11	2.797.829.447,69	2.926.482.164,57
نسبة الأصول إلى رأس المال والنتيجة	%22	%21	%20	%19	%19

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال الفترة (2017-2021).

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن نسب الأصول إلى رأس المال و النتيجة لم تتجاوز 100% وهذا يعني أن الشركة ليست في وضعية حرجة أي أن التثبيات المادية التي تمتلكها الشركة لم تتجاوز قيمة حقوق الملكية خلال خمس سنوات باعتبار هذه الأصول من الصعب تحويلها إلى نقدية.

ت)نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال و النتيجة

الجدول رقم (3-16): نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال و النتيجة

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
عمولات إعادة التأمين الصادر	1.914.334.009,34	1.861.822.238,27	2.029.383.382,25	2.004.180.941,34	2.171.067.404,08
رأس المال	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72
النتيجة	2.509.986.561,25	2.771.621.779,33	2.532.093.416,11	2.797.829.447,69	2.926.482.164,57
نسبة عمولات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال	%8	%7	%7	%7	%7

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021) .

نلاحظ من خلال قراءة و تحليل الجدول أن النسب التي حققتها الشركة لعملات إعادة التأمين الصادر إلى رأس المال و النتيجة خلال السنوات الخمس لم تتجاوز الحد الأقصى المقبول لهذه السنة 20% وهذا يدل على أن الشركة لم تواجه أي صعوبات في ما يخص تغطيتها لعقود تأمين زياتنها.

(2) النسب المالية المستخدمة في تأمينات الممتلكات

أ. نسبة السيولة

الجدول رقم (3-17) : نسب السيولة

الوحدة : دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
37.724.620.998,29	35.582.856.413,34	32.396.591.302,55	26.791.890.203,15	24.378.816.022,34	الأصول غير الجارية
44.493.366.420,77	44.260.619.774,40	40.938.981.686,53	37.295.716.189,92	34.743.411.126,18	الخصوم الجارية
%85	%80	%79	%72	%70	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة لسنوات (2017-2021).

من خلال تحليل الجدول، نجد أن نسبة السيولة العامة أقل من 100% خلال السنوات الخمس وهذا يعد مؤشر سلبي بالنسبة لوضع الشركة أي أنها لم تتمكن من تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأصول الجارية وهذا سيشكل عبء على خزينة الشركة، مما يدل على أن الشركة تحتاج إلى سيولة ولا تمتلك نقود كافية لتغطية احتياجاتها الدورية كما نلاحظ أن قدرة الأصول الجارية على سداد الديون طويلة الأجل تتزايد باستمرار خلال فترة الدراسة.

ب. نسب الربحية

تهتم نسب الربحية بقياس كفاءة وفاعلية الشركة في توليد الأرباح من خلال استخدام مواردها المالية وأبرزها معدل العائد على الأموال الخاصة والذي يظهر على النحو التالي:

الجدول رقم (3-18) : نسب الربحية

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
نتيجة الدورة	2.509.986.561,25	2.771.621.779,33	2.532.093.416,11	2.797.829.447,69	2.926.482.164,57
الأموال الخاصة	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72
معدل العائد على الأموال الخاصة	%11	%11	%10	%10	%10

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021) .

نلاحظ من خلال تحليل الجدول أن نسبة الربحية خلال السنوات 2017 ، 2018 بلغت 11% أما في السنوات 2019، 2020، 2021، إنخفضت إلى 10% ، و منه فإن الشركة تقوم بإستغلال مواردها إسغلالاً أمثل من أجل تحقيق عوائد موجبة و نتيجة إيجابية، وبالتالي تحقيق ربحية و ضمان نموها و بقاءها في سوق المنافسة لأجل طويل.

ج.نسب الملاءة المالية

نسب الملاءة هي النسب التي يتم حسابها للحكم على المركز المالي للشركة من وجهة نظر الملاءة المالية طويلة الأجل تقيس هذه النسب قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ويمكن تلخيص نسب الملاءة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات فيما يلي:

الجدول رقم (3-19) : نسب الملاءة المالية

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72
التعويضات	6.264.052.934,41	6.160.055.690,24	6.167.948.655,93	5.875.806.158,47	5.848.035.964,39
كفاية الأموال الخاصة	%364	%400	%419	%467	%490

23.331.286.126,19	5.848.035.964,39	%150	28.669.852.347,72	43.069.562.228,11	الأصول الجارية
23.911.291.763,38	5.875.806.158,47	%156	27.444.970.374,69	42.919.869.032,37	الأصول الخاصة
22.178.313.527,83	6.167.948.655,93	%156	25.842.167.144,72	40.191.770.693,61	الأصول الجارية للأصول الخاصة
20.103.611.497,65	6.160.055.690,24	%162	24.593.094.679,04	39.912.695.483,57	التعويضات
18.473.213.415,91	6.264.052.934,41	%165	22.778.628.003,53	37.563.245.773,82	الديون التقفية

التعويضات لديون التقنية	%33.90	%30.64	%27.81	%24.57	%25.06
رأس المال الحر	22.778.628.003,53	24.593.094.679,04	25.842.167.144,72	27.444.970.374,69	28.669.852.347,72
إجمالي الإستثمارات	29.783.000.000	31.543.000.000	34.032.000.000	36.694.000.000	38.542.000.000
علاقة رأس المال الحر بالإستثمارات	%76	%78	%76	%75	%74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة لسنوات (2017-2021).

من خلال تحليل نسب الملاءة المالية لشركة التأمين الجزائرية نلاحظ أن الشركة تتمتع بكفاية الأموال الخاصة حيث تفوق خلال السنوات المدروسة نسبة 100% مما يدل على قدرة الأموال الخاصة على تغطية التعويضات وبالتالي تعتبر كهامش أمان بالنسبة للمؤمن لهم مما يزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة أما بالنسبة لنسبة الأصول الجارية للأموال الخاصة بالرغم من أنها متناقصة من سنة إلى أخرى إلا أن للأموال الخاصة

قدرة على تغطية الأصول الثابتة للشركة في حين نجد نسبة التعويضات إلى الديون التقنية منخفضة نوعا ما ومتناقصة من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على أن الشركة تتقوّم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، أما بالنسبة للعلاقة بين رأس المال الحرياً لإستثمارات فقدرت في المتوسط خلال سنوات الدراسة بـ 75.8% وهي تعبر عن قدرة تغطية رأس المال الحر في مواجهة مخاطر الإستثمار.

د. نسب هامش الملاعة

الجدول رقم (3-20): هامش الملاعة

الوحدة : دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
20.000.000.000	20.000.000.000	20.000.000.000	20.000.000.000	16.000.000.000	رأس المال الاجتماعي
5.743.370.183,15	4.647.140.927,00	3.310.073.728,61	1.821.472.899,71	4.268.641.442,28	الاحتياطات
14.004.324.447,96	14.130.886.382,03	12.546.192.693,61	10.488.149.208,86	9.598.463.222,63	المؤونات التقنية

23.331.286.126,19	23.911.291.763,38	22.178.313.527,83	20.103.611.497,65	18.473.213.415,91	الديون التقنية
39.747.694.631,11	38.778.027.309,03	35.856.266.422,22	52.413.233.606,22	29.867.104.664,91	هامش الملاعة
170,36%	162%	161,67%	160,71%	161,67%	نسبة هامش الملاعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة للفترة (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الملاعة المالية للشركة الجزائرية للتأمين بلغ سنة 2017 نسبة 161.67% من الديون التقنية لتستمر هذه النسبة في الارتفاع لتصل سنة 2021 نسبة 170.36%، وهي نسبة جيدة مما يؤكد ما قيل سابقا بأن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، ومنه نستنتج أن الشركة محل الدراسة تمتلك ملاعة مالية.

هـ. نسب المردودية

تقيس هذه النسب مردودية الشركة الجزائرية للتأمينات، من خلال مردودية أموالها الخاصة ومردودية أصولها ومردودية نتائجها الصافية والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21) : نسب المردودية

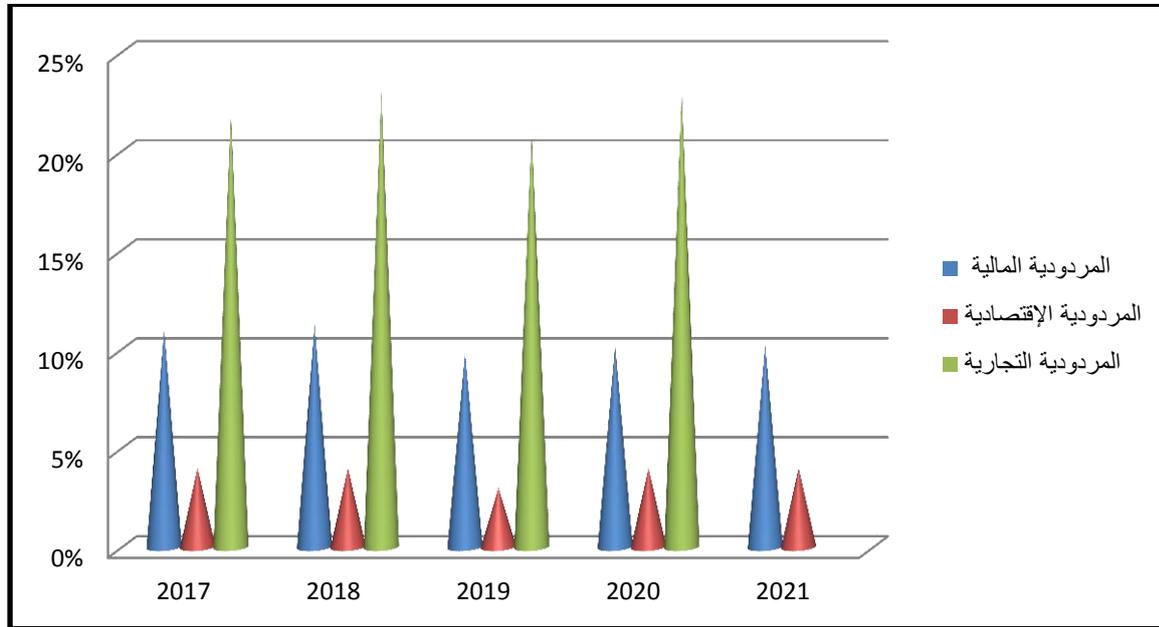
الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
نتيجة الدورة لصافية	2.509.986.561,25	2.771.621.779,33	2.532.093.416,11	2.797.829.447,69	2.926.482.164,57
رقم الأعمال السنوي خارج الرسم	11.319.008.311,25	11.970.234.625,96	12.261.449.065,13	12.085.578.748,60	11.158.256.877,80
المردودية التجارية	%22	%23	%21	%23	%26
نتيجة الدورة الصافية	2.509.986.561,25	2.771.621.779,33	2.532.093.416,11	2.797.829.447,69	2.926.482.164,57

مجموع الأصول	61.942.061.796,16	%4	80.794.183.226,4
المردودية الاقتصادية	66.704.585.686,72	%4	78.502.725.445,71
نتيجة الدورة الصافية	72.588.361.996,16	%3	2.926.482.164,57
الأموال الخاصة	2.771.621.779,33	%4	2.797.829.447,69
المردودية المالية	2.509.986.561,25	%4	28.669.852.347,72
	24.593.094.679,04	%11.27	27.444.970.374,69
	22.778.628.003,53	%11.02	25.842.167.144,72
	2.532.093.416,11	%9.8	
		%10.19	
		%10.2	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة للسنوات (2017-2021).

الشكل رقم (3-6) : التمثيل البياني لنسب المردودية المالية لشركة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-20).

من خلال قراءة الجدول نلاحظ :

● **المردودية التجارية** : وتدرس نتيجة النسبة الصافية مقارنة برقم الأعمال خارج الرسم أو الضريبة وهي من المؤشرات المستعملة في تقييم أداء المؤسسة وتعبر النسبة عن مستوى مردودية الدينار الواحد من المبيعات ومنطوقيا كلما زادت النسبة عن معيار المقارنة كلما تحسن أداء إدارة الشركة والعكس صحيح، حيث نلاحظ تذبذب في نسب المردودية التجارية خلال السنوات المدروسة، انخفضت سنة 2019 إلى 21% و من ثم ارتفعت في سنتي 2020 و 2021 على التوالي إلى 23% و 26% وهذا راجع إلى الارتفاع في النتيجة الصافية.

● **المردودية الاقتصادية**: و تقيس لنا موارد المستثمر في الشركة ، حيث نلاحظ أن نسب المردودية الاقتصادية متقاربة خلال السنوات المدروسة إلا في سنة 2019 انخفضت إلى 3%، و منه يمكن القول أن النسب

المتحصل عليها خلال السنوات المدروسة مقبولة، و هي تعبر عن الأداء المالي الجيد للشركة، و هذا يدل على إنخفاض التكاليف و قدرة المسيرين في التحكم فيها أي أن الشركة في حالة توازن .

● **المردودية المالية:** وهي مجموعة النسب التي تعبر عن طاقة الشركة لإيجاد أموال لضمان تقديم خدماتها التأمينية و تحسين نشاطها، حيث نلاحظ أن نسب المردودية المالية متقاربة خلال السنوات المدروسة حيث سجلت نسبة 11% في سنتي 2017 و 2018 و من ثم انخفضت في 2019 إلى 9.8% ، ثم ارتفعت سنة 2020 و 2021 إلى 10% وهذا راجع إلى أن نسبة الارتفاع المحقق في نتيجة الدورة أقل من نسبة الزيادة في الأموال الخاصة.

و. نسب النشاط

تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها المتاحة لفعالية وكفاءة في توليد العوائد من خلال استثمار أصولها وهو ما تبرزه معدلات دوران كل من الأصول الثابتة والمتداولة ودوران الأصول بصفة عامة.

1. معدل دوران الأصول

الجدول رقم (3-22): معدل دوران الأصول

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	11.319.008.311,25	11.970.234.625,96	12.261.449.065,13	12.085.578.748,60	11.158.256.877,80
مجموع الأصول	61.942.061.796,16	66.704.585.686,72	72.588.361.996,16	78.502.725.445,71	80.794.183.226,4
معدل دوران الأصول	0.18	0.18	0.17	0.15	0.14

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021).

من خلال تحليل الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول يولد 0.18 دينار في سنتي 2017 و 2018، و هذا يدل على أن الشركة تتمتع بكفاءة في إدارة ممتلكاتها مما يعني أنها يمكنها زيادة حجم خدماتها التأمينية دون زيادة رأس مالها، أما في السنوات 2019 ، 2020 ، 2021، إنخفض معدل دوران الأصول و لكن بقي في مستوى جيد و هذا يدل على وجود تطور في كفاءة الشركة.

2. معدل دوران الأصول الجارية

الجدول رقم (3-23) : معدل دوران الأصول الجارية

الوحدة : دينار جزائري

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
11.158.256.877,80	12.085.578.748,60	12.261.449.065,13	11.970.234.625,96	11.319.008.311,25	رقم الأعمال
43.069.562.228,11	42.919.869.032,37	40.191.770.693,61	39.912.695.483,57	37.563.245.773,82	مجموع الأصول الجارية
0.26	0.28	0.30	0.30	0.30	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021) .

نلاحظ من خلال تحليل الجدول، أن معدل دوران الأصول الجارية خلال السنوات 2017، 2018، 2019، قدر بـ 0.30 أما في سنتي 2020، 2021، انخفض مما يدل على أن الأصول الجارية سببا في انخفاض معدل دوران الأصول الجارية.

3. معدل دوران الأصول غير الجارية

الجدول رقم (3-24) : معدل دوران الأصول غير الجارية

الوحدة : دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	11.319.008.311,25	11.970.234.625,96	12.261.449.065,13	12.085.578.748,60	11.158.256.877,80
مجموع الأصول غير الجارية	24.378.816.022,34	26.791.890.203,15	32.396.591.302,55	35.582.856.413,34	37.724.620.998,29
معدل دوران الأصول غير الجارية	0.46	0.44	0.37	0.34	0.30

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة خلال السنوات (2017-2021) .

نلاحظ من خلال قراءة و تحليل الجدول، أن الشركة في سنة 2017 قدر معدل دوران الأصول غير الجارية 0.46 و هذا يعني أن الشركة لديها سيولة ، أما في السنوات من 2018 إلى 2021 إنخفض معدل دوران الأصول غير الجارية حيث أن الارتفاع في الأصول غير الجارية كان سببا في انخفاض معدل دوران الأصول غير الجارية.

ي . نسب الهيكلية

تهتم نسب الهيكلية بإبراز هيكل ميزانية الشركة. ومن أهمها: الاستقلالية المالية، نسبة الديون التقنية، نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص. والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-25) : نسب الهيكلية

2021	2020	2019	2018	2017	البيان
%35,49	%34,96	%35,60	%36,87	%36,77	الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الخصوم
%28,88	%30,46	%30,55	%30,14	%30,14	نسبة الديون التقنية=الديون التقنية /مجموع الخصوم
%96,22	%96,21	%97,69	%109,76	%111,56	نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول الثابتة
%75,99	%76,43	%79,76	%91,79	%93,43	نسبة التمويل الخاص=الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للشركة للفترة (2017-2021).

من خلال الجدول نلاحظ الاستقلالية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات شبه مستقرة لأن التزايد في مجموع الخصوم (والذي نتج عن تزايد الديون التقنية ماعدا سنة 2021 التي انخفضت فيها الديون التقنية)، يقابله تزايد في حجم الأموال الخاصة، كما نلاحظ أن نسبة الديون التقنية تشكل جزء مهم في تشكيلة الخصوم وهذا نظرا لتزايد قيمة التعويضات المعلنة غير المسددة وكذا الأخطار الجارية خلال سنوات الدراسة، أما بالنسبة لنسبة التمويل الدائم فنلاحظ أن الأموال الدائمة لها قدرة على تمويل الأصول الثابتة خلال سنتي 2017 و 2018 في حين بقية السنوات تنخفض هذه النسبة لتغطي الأموال الدائمة في المتوسط 96% من الأصول الثابتة، كذلك الأموال الخاصة تمول جزء كبير من الأصول الثابتة حيث كانت نسبة التمويل الخاص في سنة 2017 نسبة 93.43% لتتخفص إلى 75.99% سنة 2021، وهذا ما يؤكد النتائج المتوصل عن طريق التشخيص بإستخدام التوازنات المالية.

من خلال تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات وكيف يمكن لهذه العملية من تحديد نقاط القوة والضعف لدى الشركة ومساعدتها في تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وإدارتها: يمكن القول أن الشركة لها كفاءة في استغلال أصولها، ومقدرة على الوفاء بالتزاماتها وتوليد أرباح سنوية ، فبالرغم من أن عامي 2020 و 2021 كانا عامين استثنائيين تميزا بتأثير جائحة فيروس كورونا على الشركات في جميع انحاء لعالم و في ضل هذه الأزمة تمكنت الشركة الجزائرية للتأمين بفضل تبنيها استراتيجية قائمة على التكيف مع الاضطرابات و التغييرات في بيئة العمل من تخفيف آثار الأزمة، كما واصلت الشركة خلال هذه الفترة من توسيع و تحديث شبكة التوزيع لتلعب السياسة التجارية للشركة الجزائرية للتأمين دورا أساسيا في تطوير نشاطها و تعزيز مرتبتها في سوق التأمين.

كل هذا التدابير مكنت الشركة من تحقيق ربح صافي يقدر بـ 2.798 مليار دينار جزائري سنة 2020 بنسبة ارتفاع 10% من سنة 2019، كما حققت سنة 2021 ربح صافي قدر بـ 2.926 مليار دينار جزائري.

خلاصة

من خلال إستعراضنا لهذا الفصل، حاولنا تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات بهدف تقييم أدائها المالي خلال الفترة الممتدة بين (2017-2021)، حيث قمنا بقراءة و تحليل البيانات المالية من الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج ، و من بين الأدوات التي قمنا باستخدامها النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي حيث تبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها أن:

- رأس المال العامل السالب يدل على أن الأموال الدائمة لا تمويل الأصول الثابتة و بالتالي عدم وجود توازن مالي.

- تحقيق الشركة خزينة موجبة يدل على أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

- الشركة لم تتمكن من تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأصول الجارية مما يدل على أنها تحتاج إلى سيولة أي أن الشركة تتعرض لمخاطر السيولة.

- الشركة قادرة على استخدام أصولها الثابتة وبالتالي فهي قادرة على تحقيق الأرباح و هذا ما توضحه نسب النشاط.

- من خلال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لاحظنا أن الشركة الجزائرية للتأمينات قادرة على الوفاء بالتزاماتها إلى حد ما، و بالرغم من تداعيات جائحة كورونا و تأثيراتها السلبية على العالم إلا أن الشركة تتمتع بوضعية مالية جيدة على العموم.

الخاتمة

يعتبر التشخيص المالي أداة فعالة لتقييم الوضع المالي للشركات التأمين، حيث يساعدنا على فهم الوضع الحقيقي وضمان تحقيق الأهداف المرجوة لذا، قمنا بتناول موضوع التشخيص المالي وتطبيقه في تقييم المخاطر المالية في الشركة الجزائرية التأمينات، حيث يلعب دوراً هاماً في جميع المجالات، وخاصة في المجال التأميني يساعد التشخيص المالي في تسليط الضوء على النقاط الحساسة التي تحتاج إلى دراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يضمن استدامة واستمرارية الشركة وأي خلل في هذه النقاط يمكن أن يضعف شركات التأمين ويعرضها للمخاطر ويعرقل مسار نموها، خاصة في ظل المحيط المتغير الذي تعمل فيه الشركة سواء كان داخلياً أو خارجياً ولتحقيق النمو والاستقرار، يجب على شركات التأمين تقييم المخاطر المالية من خلال إجراء التشخيص المالي لأنشطتها السنوية، باستخدام مجموعة من المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية يساعد ذلك على تسهيل عملية التقييم والوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة ومن خلال دراستنا لها الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، ووضع مجموعة من الاقتراحات قد تساهم في تحسين أداء الشركة.

أولاً : نتائج الدراسة النظرية

- الهدف الرئيسي للتأمين هو حماية الفرد و الممتلكات من الأضرار المحتمل وقوعها في المستقبل.
- يعتبر التشخيص المالي عملية تحليلية للبيئة الداخلية للشركة و الذي يهدف إلى التعرف على الفرص والتهديدات و ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و النسب المالية .
- يمكننا التشخيص المالي من إدراك الوضع المالي للشركة و تحديد مكانتها بين منافسيها وبناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية الشركة.
- تختلف القوائم المالية لشركات التأمين عن المؤسسات الأخرى في كيفية إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية نظراً لطبيعة الحسابات المستعملة من طرف شركات التأمين.
- تتعرض شركات التأمين إلى العديد من الخاطر المالية و منها مخاطر الإئتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الفائدة .

- تعتبر مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أهم المؤشرات لتحليل الوضعية المالية لشركات التأمين .
- تقدم إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين دورا هاما من خلال استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة الوقوع.

ثانيا : إختبار الفرضيات

1) من خلال تحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات لاحظنا ارتفاع في أصولها بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة يعود ذلك إلى زيادة نسبة استثمارات الشركة، وارتفاع نسبي في قيمة الأصول قيد الإنشاء بالإضافة إلى زيادة التوظيفات المالية من خلال المساهمة في رأس مال بعض الشركات وإيداع مبالغ في البنوك نظرا لانخفاض أسعار لفائدة في السوق النقدي بالإضافة إلى ارتفاع المؤونات التقنية كما أن الشركة تحتفظ بمقدار معين من الأموال على شكل سائل نقدي في كل من صندوقها ورصيدا لدى البنك المركزي وكذا البنوك التجارية ومراكز الصكوك البريدية، والمعبر عنها في ميزانية الأصول بالخرينة والتي عرفت قيم موجبة ومتزايدة بنسب مختلفة من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة. كما توصلنا من خلال ميزانية الخصوم إلى أن لأموال الدائمة ارتفعت خلال الفترة المدروسة (2017-2021) ، وهذا راجع إلى ارتفاع رأس المال الخاص والمكون من الاحتياطات ورأس المال الاجتماعي ونتيجة الدورة الصافية، في حين الزيادة في الديون قصيرة الأجل راجع بالأساس إلى ارتفاع الديون التقنية أما من خلال تحليل جدول حسابات النتائج توصلنا إلى أن الشركة تعمل على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها مما انعكس على النتائج السنوية المحققة بالرغم من الأزمة الصحية التي أثرت على قطاع التأمين إلا أن الشركة تمكنت من تخطي ذلك حيث حققت نتيجة موجبة خلال الفترة المدروسة مما يثبت صحة الفرضية الأولى: تساهم القوائم المالية في معرفة اتجاه التغيرات الحاصلة في المركز المالي للشركة الجزائرية للتأمينات.

2) من خلال أسلوب التوازنات المالية تمكنا من تحليل وضعية خزينة الشركة الجزائرية للتأمينات. فمن خلال رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، في الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 2021 توصلنا

إلى أنه بالرغم من وجود رأس مال عامل دائم سالب خلال السنوات 2019، 2020، 2021، كما أن رأس المال العامل الخاص سالب، إلا أن خزينة المؤسسة موجبة وهذا يدل على وضعية جيدة للمؤسسة لأن الشركة الجزائرية للتأمينات مؤسسة اقتصادية تتمتع بميزة خاصة، كون دورة استغلالها تختلف عن باقي الشركات لذلك نستنتج أنه رغم وجود رأس مال عامل سالب إلا أنها في وضعية مالية جيدة كون أنها تقوم ببيع منتجاتها أولاً وتحصل على إيرادات ثم تقوم في حالة ما تحقق الخطر بتعويض الخسائر فهي تحتاج إلى توظيف تلك الإيرادات للحصول على عوائد حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها وعليه الفرضية الثانية صحيحة: تساعد مؤشرات

التوازن المالي في تحديد وضعة الخزينة للشركة الجزائرية للتأمينات

(3) من خلال تحليل النسب المالية للشركة الجزائرية للتأمينات توصلنا إلى تحديد أهم نقاط القوة والضعف التي تساعد على التنبؤ بمختلف المخاطر المالية بالشركة حيث من خلال تحليل نسب السيولة توصلنا إلى وجود ضعف في السيولة لدى الشركة لكن من خلال تحليل نسب النشاط والملاءة المالية ونسب الهيكلية يتضح أنها مقبولة خلال فترة الدراسة ولا توجي بوجود مشاكل مستقبلية وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة: تستخدم النسب المالية في تحديد مخاطر السيولة، النشاط، الملاءة المالية، ومخاطر الهيكلية في الشركة الجزائرية للتأمينات.

(4) من خلال تشخيص الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات باستخدام تحليل التوازنات المالية والنسب المالية، توصلنا إلى أنه رغم الوضعية الجيدة للشركة، إلا أنها تعاني مشاكل في السيولة قد تتفاقم لمخاطر يهدد وجودها في قطاع التأمين حيث لم تتمكن الشركة الجزائرية للتأمينات من تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأصول الجارية مما شكل عبء على خزينة الشركة أي أنها لا تملك نقودا كافية لتغطية احتياجاتها الدورية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة: مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات.

ثالثا : نتائج الدراسة التطبيقية

- حققت الشركة رأس مال عامل سالب في الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة بسبب عدم تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و يعود هذا الانخفاض مقارنة بالسنوات السابقة إلى تأثير جائحة كورونا على العالم و بالأخص القطاع المالي .
- الإحتياج في رأس المال العامل كان سالبا خلال السنوات المدروسة و هذا ما يفسر أن الإحتياجات أقل من الموارد و هذا يعني أن الشركة الجزائرية للتأمينات حققت هامش أمان.
- الخزينة الصافية للشركة الجزائرية للتأمينات موجبة في كل سنوات الدراسة و هذا ما يعكس الأداء الجيد لها، حيث يدل على أن رأس المال العامل كافي لتغطية إحتياجات رأس المال العامل و هذا ما يعطي أرباحية مالية للشركة في مواجهة إلتزاماتها اتجاه الغير .
- حققت الشركة رأس مال عامل و رأس مال عامل خاص سالبين و بالرغم من ذلك تتمتع الشركة الجزائرية للتأمينات بوضعية مالية جيدة و هذا راجع إلى أن شركات التأمين تتميز بدورة استغلال تختلف عن باقي الشركات كونها تقوم ببيع منتجاتها أولا و تحصل على إيرادات ثم تقوم في حالة ما تحقق الخطر بتعويض الخسائر .
- تبين نسب المردودية مقدرة وكفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات على استغلال أصولها، كما أنها تعمل على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها إلا أنها ضعيفة مقارنة مع الوسائل المتوفرة لديها.
- تتمتع الشركة الجزائرية للتأمينات بملاءة مالية جيدة خلال السنوات المدروسة و هذا راجع لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.
- تواجه الشركة الجزائرية للتأمينات مخاطر السيولة أي أنها لم تستطع تغطية إحتياجاتها الدورية و هذا راجع لتأثيرات الأزمة الصحية لفيروس كورونا.

- تتمتع الشركة بإستقلالية مالية مستقرة لأن التزايد في مجموع الخصوم يقابله دائما تزايد في حجم الاموال الخاصة.

رابعا : الإقتراحات

- يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية المالية للشركة.

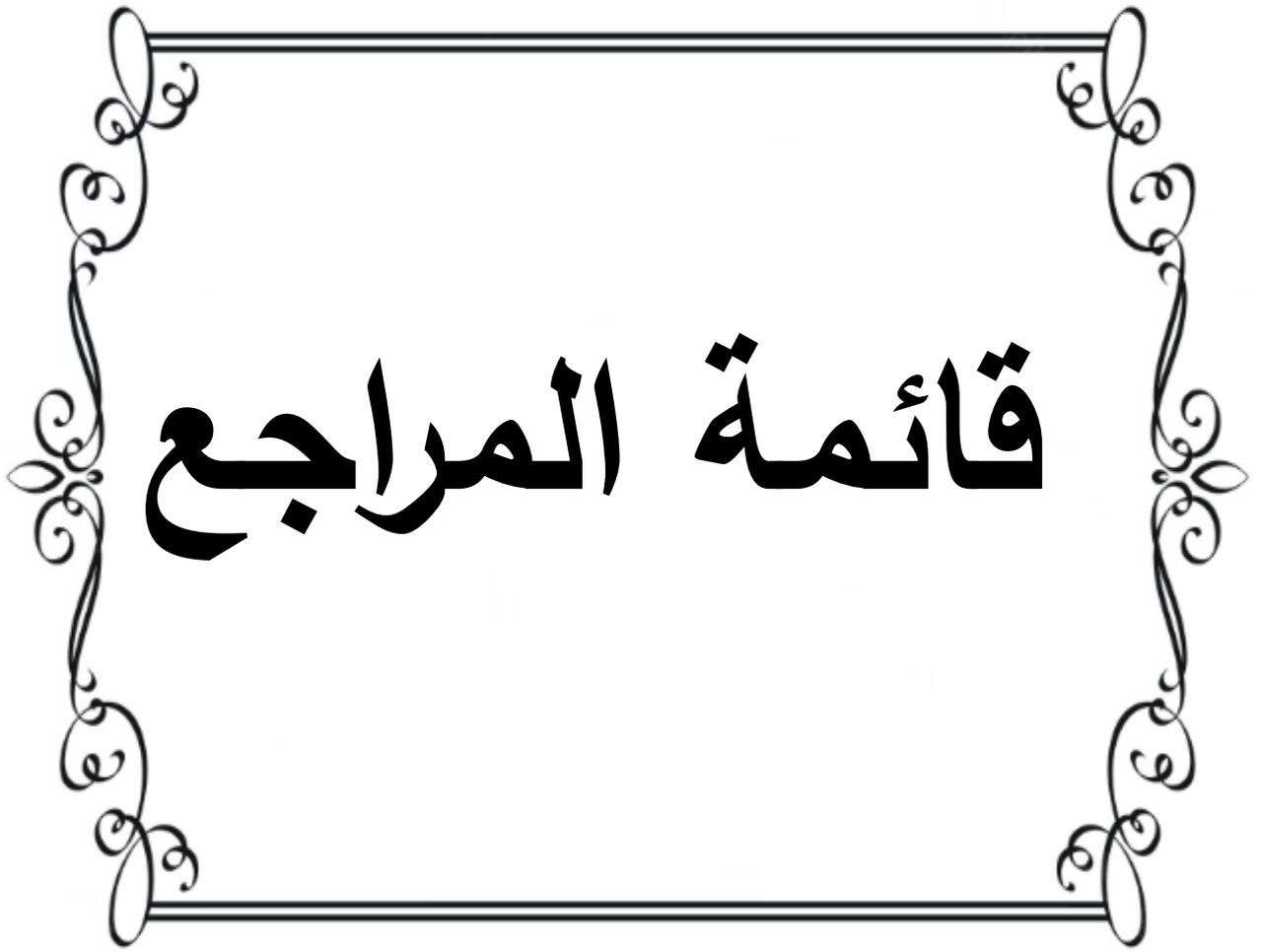
- ضرورة اعتماد الشركة على طرق و أساليب حديثة و متطورة في عملية التشخيص المالي.

- يجب على شركات التأمين مواكبة كل المستجدات في ما يخص المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لمعرفة كيفية مواجهتها مستقبلا.

- ينبغي على شركات التأمين تنظيم دورات تدريبية لتطوير مهارات موظفيها في كافة مراكز الوظيفة لأداء مهامهم بفعالية أكبر و لاسيما في مجال إدارة المخاطر المالية و خصوصا مخاطر السيولة.

- استخدام وسائل أكثر فعالية لاستغلال مواردها المتاحة أفضل استغلال.

- العمل على ابتكار منتجات جديدة تحقق عوائد مرتفعة بأقل درجة مخاطرة من أجل توفير السيولة اللازمة للشركة.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

- 1) إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- 2) أحمد جلال، إدارة الأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار المنهل، مصر، 2016، ص:69.
- 3) أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 4) أسعد جميل العلي، الإدارة المالية (الأسس النظرية والتطبيقية) ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5) أسعد حميد العلي ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2012.
- 6) أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 7) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الجزائر، 2006.
- 8) أيمن الشنطي ، عامر شقرة ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار البداية للنشر و التوزيع ، 2007.
- 9) باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2003.
- 10) بلعروسي أحمد النيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 11) ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين، محمد إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002

- 12) جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات" دار الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- 13) حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 14) حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- 15) خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS و FRS، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 16) خالد وهيب ارواوي، "الأسواق المالية والنقدية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2000.
- 17) خيمسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 18) دريد كامل آل شيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2009.
- 19) رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 20) رضوان حلوة حنان، نزار خليج البلداوي، المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم، إثر للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، الأردن، 2012.
- 21) زياد رمضان، مبادئ التأمين، دراسة عن التأمين، دار الصفاء للنشر، 1998.
- 22) شعيب الشنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (FRS)، الطبعة الأولى ، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- (23) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات البنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
- (24) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الأردن، 2006.
- (25) طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- (26) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.
- (27) عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- (28) عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصاريف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى ، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2013.
- (29) عبد الغفار حنفي، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.
- (30) عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار)، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004.
- (31) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، داريزيد للنشر، عمان، 2006.
- (32) عدنان تايه النعيمي و آخرون ، الإدارة المالية (النظرية و التطبيق) ، الطبعة الثانية ، دار الميسر للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2007 .
- (33) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (الاتجاهات المعاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (34) عزمي سلام، "إدارة الخطر والتأمين"، دار الحامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2009.
- (35) عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- 36) فائزة العراق، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار
الجامعية الجديدة لنشر، الإسكندرية، 2013.
- 37) فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل إستراتيجي للإدارة والتميز"، دار الشروق للنشر
والتوزيع، الأردن، 2006.
- 38) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المالية للنشر، فلسطين، 2008.
- 39) فيصل محمود السوارة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،
2013.
- 40) كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 41) مبارك لسوس، التسيير المالي، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 42) محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع،
عمان، الأردن، 2008.
- 43) محمد الصريفي، التحليل المالي "التحليل المالي وجهة نظر محاسبية وإدارية"، الطبعة الأولى، دار الفجر
لنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 44) محمد توفيق البلقيني وإبراهيم محمد مهدي، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، السعودية،
2006.
- 45) محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار سورية الفتاة، الطبعة
الأولى، حلب، 2022.
- 46) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء، مصر، 2009.
- 47) محمد عبد الله شاهين، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار حميثرا لنشر والتوزيع،
مصر، 2017.

- 48) محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 49) محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، القاهرة، 2007.
- 50) مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، "مقدمة في مبادئ التأمين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 51) مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار أجنادين للنشر و التوزيع ، 2006.
- 52) مليكة زغيب، ميلود بوشنقرة، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 53) منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشآت المعارف، مصر، 1999.
- 54) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث للنشر، الطبعة الخامسة، مصر ، 2003.
- 55) منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008.
- 56) مهند جنا نقولا عيسي، "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية" الطبعة الأولى ، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 57) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطانة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 58) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير و التحليل المالي (دروس و تمارين) ، الطبعة الأولى ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2008.

- 59) ناصر نورالدين عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار الجامعة، مصر، 2015.
- 60) نضال فارس العريبي، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999.
- 61) هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 62) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 63) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2007.

ثانياً : المقالات

- 1) بلعزوز بن علي، "إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
- 2) رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 5، المجلد 37، جامعة تشرين 2015.
- 3) علي حسين الدوجي، عباس فاضل العكلي، الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات لتحوط من المخاطر الوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية/ بالتطبيق في مصرف بغداد، مجلة الدراسات محاسبة ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 08، العدد 25، 2013.
- 4) عيساوي سهام، مرغاد لخضر، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2014.
- 5) كلثوم البز، مولود حواس، "التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الإستراتيجي بالمؤسسة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث.

ثالثا : الرسائل الجامعية

أ) الدكتوراه

1) إيمان بن سراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.

2) جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

3) زهير شلال، أفاق إصلاح نظام العمومية الجزائرية الخاصة بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، -بومرداس-، الجزائر، 2014.

4) لحبابية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

5) محمد علي، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات المساهمة المصرية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

ب) ماجستير

1) بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2012.

2) جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

- (3) زهرة حمداني ، "إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية" مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- (4) سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2009.
- (5) عامر حسن عفانة، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.
- (6) عمار بن مالك، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.
- (7) فايز زهدي الشتلوني ، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2005.
- (8) قيرة عمر، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2006.

رابعاً : الملئقيات

- (1) عبد الله غانم، عبد الحق رايس، دراسة نظرية لأهداف التشخيص المالي -النمو-المردودية-التوازن- المخاطر في البنوك التجارية مداخله ضمن الملئقى الوطني بعنوان التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، 22-23 ماي 2012.
- (2) حسين بالعجوز، غزي محمد العربي، دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام القيمي والكلاسيكي، مداخله في إطار الملئقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها في الاقتصاديات والمؤسسات،

دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر،

بسكرة، الجزائر، يومي 21.22 نوفمبر 2006.

(3) خليفة الحاج، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة حول التشخيص المالي

أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة، وهران.

(4) سليمان بلعور، علي بن طالب، بناء وتحليل تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي لنظام

المحاسبة المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة البليدة، 16-17-18 نوفمبر

2011.

(5) عبد القادر شلاحي، علال قاشي، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول: حول "إدارة المخاطر

المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 26، 27 نوفمبر، 2013.

خامسا : النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر يوم الأربعاء 28 ربيع الأول

عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 .

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري ، الموافق 25 مارس

2009، مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى

الكشوف المالية و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجزائر.

(3)وزارة المالية، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف

المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجزائر.

سادسا : المواقع الإلكترونية

<http://www.caat.dz>(1)

المراجع باللغة الاجنبية :

أولا : الكتب

- 1) Hervé-Hutin, Tout La finance d'entreprise en pratique, Edition organisation, paris, 2^{eme} Edition, 2002.
- 2) Josette pelard, « **analyse financière** », 8^e édition, librairie, Vuibert, paris, novembre 1999.
- 3) Nacer-edine Sadi, analyse financière d'entreprise, Le harmattan, paris, 2009.
- 4) Pierre conso, Farouk Henici, « **Gestion financière de l'entreprise** », 10^e édition, dunod, paris.
- 5) T.P Thibaut, le Diagnostic d'entreprise, guide pratique, Ed sidefor, paris 1989.

ثانيا : النصوص القانونية

- 1)Ministre de finance, CNC, avis n89 portant plan et règle des fonctionnements descompteset présentation des «états financières des entités d'assurances et / ou réassurances, Alger.
- 2) Système comptable financier des assurances, Compagnie internationale d'assurance et de réassurance, Algérie, Version 2.7.3- compagnies, 24/11/2009.

الملاحق

BILAN

Exercice clos le 31/12/2017

ACTIF	NOTE	MONTANT		MONTANT	MONTANT
		BRUT N	AMORT-PROV N	NET N	NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelle	2.1.1	265.625.802,72	147.448.250,34	118.177.552,38	104.025.858,86
Immobilisation corporelle	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.263.315.831,54	1.934.589.598,83	3.328.726.232,71	2.779.576.769,80
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	421.796.159,32	623.237.993,60	647.312.976,87
- Autres immobilisations corporelles		1.517.520.204,45	1.000.859.423,56	516.660.780,89	529.841.664,92
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	7.372.742,65	27.384.507,35	28.437.756,30
Immobilisations en cours	2.1.1	551.841.410,65	3.657.853,85	548.183.556,80	884.917.742,71
Immobilisations financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres participations et créances rattachées		3.932.210.155,08	178.792.589,33	3.753.417.565,75	3.974.791.373,51
- Autres titres immobilisés		14.452.177.567,90	1.897.280,00	14.450.280.287,90	12.886.660.784,37
- Prêts et autres actifs financiers non courants		152.932.566,41	3.094.611,25	149.837.955,16	160.871.146,31
- Impôts différés actif	2.1.5	235.697.678,87		235.697.678,87	265.348.570,72
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		28.078.324.531,47	3.699.508.509,13	24.378.816.022,34	22.888.996.555,30
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	
- Part de la réassurance cédée		9.547.035.426,28		9.547.035.426,28	6.639.579.159,54
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		51.427.796,35	0,00	51.427.796,35	64.206.043,27
- Assurés intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	11.866.884.373,30	2.185.005.639,39	9.681.878.733,91	9.168.252.826,90
- Autres débiteurs	2.1.3	2.854.371.825,52	44.086.403,34	2.810.285.422,18	2.538.722.536,41
- Impôts et assimilés		937.080.374,08	152.327.878,90	784.752.495,18	1.029.945.049,10
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et actifs financiers courants		11.668.926.578,46	44.460.060,42	11.624.466.518,04	12.363.607.063,12
- Trésorerie		3.063.399.381,88		3.063.399.381,88	3.044.082.870,32
TOTAL II - ACTIF COURANT		39.989.125.755,87	2.425.879.982,05	37.563.245.773,82	34.848.395.548,66
TOTAL GENERAL ACTIF		68.067.450.287,34	6.125.388.491,18	61.942.061.796,16	57.737.392.103,96

BILAN

Exercice clos le 31/12/2017

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	16.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (réserves consolidées (1))	2.1.5	4.268.641.442,26	2.904.789.209,24
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	
Résultat net - résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Autre capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		22.778.628.003,53	21.242.557.562,11
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	7.615.139,34	7.319.945,21
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	27.136.718,36	28.414.413,93
Autres dettes non courants		297.384.502,10	788.437.751,05
Provisions réglementées	2.1.5	3.429.244.463,18	3.150.481.741,76
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	658.641.843,47	621.522.397,33
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.420.022.666,45	4.576.176.249,28
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	3.590.297.442,30	3.194.746.191,32
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		18.471.023.647,25	18.071.715.618,02
- Acceptations		2.189.768,66	1.335.065,16
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et cédants créditeurs	2.1.3	5.764.174.908,87	3.980.205.339,84
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		107.109.887,46	160.494.975,08
Impôts Crédits	2.1.3	2.916.985.692,42	2.767.369.463,23
Autres dettes	2.1.3	3.891.629.779,22	3.742.791.639,92
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		34.743.411.126,18	31.918.658.292,57
TOTAL GENERAL PASSIF		61.942.061.796,16	57.737.392.103,96

COMPTE DE RESULTATS

Période : 01/01/2017 Au 31/12/2017

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS	OPERATIONS ET	OPERATIONS	OPERATIONS
		BRUTES	RETROCESSIONS	NETTES	NETTES
		N	N	N	N-1
Primes émises sur opérations directes		23.128.439.892,38	11.479.754.790,88	11.648.685.101,50	12.416.786.742,83
Primes acceptées		99.433.729,83		99.433.729,83	83.228.769,39
Primes émises reportées		-110.729.487,10	318.381.032,97	-429.110.520,07	64.770,59
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	
I-Primes acquises à l'exercice		23.117.144.135,11	11.798.135.823,86	11.319.311,25	12.500.080.282,81
Prestations sur opérations directes		12.380.372.708,67	6.119.187.652,86	6.261.185.055,81	7.625.909.119,52
Prestations sur acceptations		2.867.878,60		2.867.878,60	1.679.934,69
II-Prestations de l'exercice		12.383.240.587,27	6.119.187.652,86	6.264.052.934,41	7.627.589.054,21
Commissions reçues en réassurance		1.930.423.065,60		1.930.423.065,60	1.811.546.338,20
Commissions versées en réassurance		16.089.056,26		16.089.056,26	15.562.880,63
III-Commissions de réassurance		1.914.334.009,34	0,00	1.914.334.009,34	1.795.983.457,57
IV-Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		12.648.237.557,18	5.678.948.171,00	6.969.289.386,19	6.668.474.686,17
Services extérieurs & autres consommations		1.109.511.091,26		1.109.511.091,26	1.090.895.920,04
Charges de personnel		2.234.553.766,62		2.234.553.766,62	2.262.942.998,97
Impôts, taxes & versements assimilés		311.741.802,85		311.741.802,85	282.477.817,92
Production immobilisée					
Autre produits opérationnels		219.758.942,97		219.758.942,97	157.316.085,46
Autres charges opérationnelles		100.015.536,41		100.015.536,41	83.099.937,43
Dotations aux amortissements, Provisions et pertes de valeur		1.417.912.867,38		1.417.912.867,38	1.251.528.339,78
Reprise sur pertes de valeur et provisions		264.284.262,49		264.284.262,49	484.960.939,65
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		7.958.545.698,12	5.678.948.171,00	2.279.597.527,13	2.339.806.697,14
Produits financiers		1.081.072.409,01		1.081.071.409,01	861.228.046,17
Charges financières		218.616.143,65		218.616.143,65	238.130.339,01
VII-RESULTAT FINANCIER		862.456.256,36	0,00	862.456.265,36	623.097.707,16
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII)		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	3.142.053.792,49	2.962.904.404,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				603.694.034,96	562.434.793,39
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				28.373.196,28	62.701.258,04
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				14.798.457.935,07	15.799.568.811,66
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				12.288.471.373,82	13.461.800.458,79
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8.821.001.963,48	5.678.948.171,00	2.509.986.561,25	2.337.768.352,87
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

BILAN

Exercice clos le 31/12/2018

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT - PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	276.919.794,32	178.740.271,84	98.179.522,48	118.177.552,38
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		4.874.289.412,67	2.044.260.253,02	2.830.029.159,65	3.328.726.232,71
- Immeubles de Placements		1.045.034.152,92	442.667.861,45	602.366.291,47	623.237.993,60
- Autres immobilisations corporelles		1.679.674.034,25	1.109.452.214,62	570.221.819,63	516.660.780,89
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	8.425.991,60	26.331.258,40	27.384.507,35
Immobilisation en cours	2.1.1	1.010.901.606,69	3.657.853,85	1.007.243.752,84	548.183.556,80
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		3.976.045.735,88	357.883.748,77	3.618.161.987,11	3.753.417.565,75
- Autres titres immobilisés		17.064.883.156,05	2.236.080,00	17.062.647.076,05	14.450.280.287,90
- Prêts et autres actifs financiers non courants		117.934.145,22	2.919.438,53	115.014.706,69	149.837.955,16
- Impôts différés actif	2.1.5	234.482.717,90		234.482.717,90	235.697.678,87
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		30.942.133.916,83	4.150.243.713,68	26.791.890.203,15	24.378.816.022,34
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		10.322.156.141,67		10.322.156.141,67	9.547.035.426,28
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		165.993.067,19	0,00	165.993.067,19	51.427.796,35
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	13.443.472.856,52	2.591.785.790,22	10.851.687.066,30	9.681.878.733,91
- Autres débiteurs	2.1.3	3.243.230.214,78	45.429.187,93	3.197.801.026,85	2.810.285.422,18
- Impôts et assimilés		998.581.948,38	152.327.878,90	846.254.069,48	784.752.495,18
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
Placements et autres actifs financiers courants		10.502.419.814,25	42.484.084,59	10.459.935.729,66	11.624.466.518,04
- Trésorerie		4.068.868.382,42		4.068.868.382,42	3.063.399.381,88
TOTAL II - ACTIF COURANT		42.744.722.425,21	2.832.026.941,64	39.912.695.483,57	37.563.245.773,82
TOTAL GENERAL ACTIF		73.686.856.342,04	6.982.270.655,32	66.704.585.686,72	61.942.061.796,16

BILAN

Exercice clos le 31/12/2018

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	16.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	1.821.472.899,71	4.268.641.442,28
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.771.621.779,33	2.509.986.561,25
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		24.593.094.679,04	22.778.628.003,53
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		24.593.094.679,04	22.778.628.003,53
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.893.583,19	7.615.139,34
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	189.290.016,81	27.136.718,36
Autres dettes non courants		26.331.253,15	297.384.502,10
Provisions réglementées	2.1.5	3.952.661.923,13	3.429.244.463,18
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	638.598.041,48	658.641.843,47
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		4.815.774.817,76	4.420.022.666,45
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	4.723.725.386,82	3.590.297.442,30
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		20.089.337.197,52	18.471.023.647,25
- Acceptations		14.274.300,13	2.189.768,66
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	5.065.162.190,56	5.764.174.908,87
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		79.593.645,64	107.109.887,46
Impôts Crédits	2.1.3	3.116.703.682,42	2.916.985.692,42
Autres dettes	2.1.3	4.206.919.786,83	3.891.629.779,22
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		37.295.716.189,92	34.743.411.126,18
TOTAL GENERAL PASSIF		66.704.585.686,72	61.942.061.796,16

COMPTE DE RESULTATS

Période : 01/01/2018 Au Mois 31/12/2018

RUBRIQUES	NOTE	MONTANT BRUTE N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.125.609.918,74	11.633.152.177,76	12.492.457.740,98	11.648.685.101,50
Primes acceptées		125.286.927,26		125.286.927,26	99.433.729,83
Primes émises reportées		-411.297.287,46	236.212.754,82	-647.510.042,28	-429.110.520,07
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice		23.839.599.558,54	11.869.364.932,58	11.970.234.625,96	11.319.008.311,25
Prestations sur opérations directes		11.998.283.069,12	5.851.475.583,14	6.146.807.485,98	6.261.185.055,81
Prestations sur acceptations		13.248.204,26		13.248.204,26	2.867.878,60
II-Prestations de l'exercice		12.011.531.273,38	5.851.475.583,14	6.160.055.690,24	6.264.052.934,41
Commissions reçues en réassurance		1.890.225.787,20		1.890.225.787,20	1.930.423.065,60
Commissions versées en réassurance		28.403.548,93		28.403.548,93	16.089.056,26
III-Commissions de réassurance		1.861.822.238,27	0,00	1.861.822.238,27	1.914.334.009,34
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		13.689.890.523,43	6.017.889.349,44	7.672.001.173,99	6.969.289.386,19
Services extérieurs & autres consommations		1.182.406.566,16		1.182.406.566,16	1.109.511.091,26
Charges de personnel		2.379.469.496,69		2.379.469.496,69	2.234.553.766,62
Impôts, taxes & versements assimilés		311.526.045,62		311.526.045,62	311.741.802,85
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		141.953.462,29		141.953.462,29	219.758.942,97
Autres charges opérationnelles		115.293.245,20		115.293.245,20	100.015.536,41
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		1.671.898.989,91		1.671.898.989,91	1.417.912.867,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions		226.865.020,60		226.865.020,60	264.284.262,49
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		8.398.114.662,74	6.017.889.349,44	2.380.225.313,30	2.279.597.527,13
Produits financiers		1.378.656.162,88		1.378.656.162,88	1.081.072.409,01
Charges financières		416.574.044,19		416.574.044,19	218.616.143,65
VII-RESULTAT FINANCIER		962.082.118,69	0,00	962.082.118,69	862.456.265,36
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)		9.360.196.781,43	6.017.889.349,44	3.342.307.431,99	3.142.053.792,49
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				407.317.393,24	603.694.034,96
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				163.368.259,42	28.373.196,28
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				15.579.531.510,00	14.798.457.935,07
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				12.807.909.730,67	12.288.471.373,82
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		9.360.196.781,43	6.017.889.349,44	2.771.621.779,33	2.509.986.561,25
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9.360.196.781,43	6.017.889.349,44	2.771.621.779,33	2.509.986.561,25
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

Bilan Exercice clos le 31/12/2019

Unité : Dinars

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	276.928.794,32	190.245.320,11	86.683.474,21	98.179.522,48
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		4.859.881.924,31	2.148.451.782,91	2.711.430.141,40	2.830.029.159,65
- Immeubles de Placements		1.045.034.152,92	461.772.672,38	583.261.480,54	602.366.291,47
- Autres immobilisations corporelles		1.740.710.176,16	1.203.689.335,91	537.020.840,25	570.221.819,63
- Immobilisations en concession		34.757.250,00	9.479.240,55	25.278.009,45	26.331.258,40
Immobilisation en cours	2.1.1	1.145.162.755,19	3.657.853,85	1.141.504.901,34	1.007.243.752,84
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances attachées		3.781.299.197,40	571.340.908,18	3.209.898.289,22	3.618.161.987,11
- Autres titres immobilisés		23.058.622.190,39	2.981.440,00	23.055.640.750,39	17.062.647.076,05
- Prêts et autres actifs financiers non courants		124.465.803,04	3.099.521,97	121.366.281,07	115.014.706,69
- Impôts différés actif	2.1.5	297.295.223,75		297.295.223,75	234.482.717,90
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		36.991.309.378,41	4.594.718.075,86	32.396.591.302,55	26.791.890.203,15
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		12.490.090.962,05		12.490.090.962,05	10.322.156.141,67
Créances et emplois assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		56.101.731,56	0,00	56.101.731,56	65.993.067,19
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	14.393.874.410,23	3.207.802.470,45	11.186.071.939,78	10.851.687.066,30
- Autres débiteurs	2.1.3	3.537.939.540,34	32.506.364,74	3.505.433.175,60	3.197.801.026,85
- Impôts et assimilés		809.503.230,93	152.327.878,90	657.175.352,03	846.254.069,48
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		7.192.231.650,68	42.484.084,59	7.149.747.566,09	10.459.935.729,66
- Trésorerie		5.147.149.966,50		5.147.149.966,50	4.068.868.382,42
TOTAL II - ACTIF COURANT		43.626.891.492,29	3.435.120.798,68	40.191.770.693,61	39.912.695.483,57
TOTAL GENERAL ACTIF		80.618.200.870,70	8.029.838.874,54	72.588.361.996,16	66.704.585.686,72

Bilan Exercice clos le 31/12/2019

Unité : Dinars

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	3.310.073.728,61	1.821.472.899,71
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		25.842.167.144,72	24.593.094.679,04
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I- CAPITAUX PROPRES		25.842.167.144,72	24.593.094.679,04
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.511.250,89	8.893.583,19
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	272.977.840,53	189.290.016,81
Autres dettes non courants		25.278.004,20	26.331.253,15
Provisions réglementées	2.1.5	4.699.699.321,89	3.952.661.923,13
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	800.746.747,40	638.598.041,48
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		5.807.213.164,91	4.815.774.817,76
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5.446.652.733,25	4.723.725.386,82
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		22.161.356.939,00	20.089.337.197,52
- Acceptations		16.956.588,83	14.274.300,13
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	5.540.285.082,75	5.065.162.190,56
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		91.993.767,91	79.593.645,64
Impôts Crédits	2.1.3	3.002.718.866,88	3.116.703.682,42
Autres dettes	2.1.3	4.679.017.707,91	4.206.919.786,83
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III- PASSIFS COURANTS		40.938.981.686,53	37.295.716.189,92
TOTAL GENERAL PASSIF		72.588.361.996,16	66.704.585.686,72

Compte de résultats

Période : 01/01/2019 au mois 31/12/2019

Unité : Dinars

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.589.110.376,82	12.254.186.083,06	12.334.924.293,76	12.492.457.740,98
Primes acceptées		44.099.106,65		44.099.106,65	125.286.927,26
Primes émises reportées		-922.375.427,75	-804.801.092,47	-117.574.335,28	-647.510.042,28
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-Primes acquises à l'exercice		23.710.834.055,72	11.449.384.990,59	12.261.449.065,13	11.970.234.625,96
Prestations sur opérations directes		12.406.491.569,12	6.242.358.466,11	6.164.133.103,01	6.146.807.485,98
Prestations sur acceptations		3.815.562,92		3.815.562,92	13.248.204,26
II-Prestations de l'exercice		12.410.307.132,04	6.242.358.466,11	6.167.948.665,93	6.160.055.690,24
Commissions reçues en réassurance		2.039.521.541,83		2.039.521.541,83	1.890.225.787,20
Commissions versées en réassurance		10.138.159,58		10.138.159,58	28.403.548,93
III-Commissions de réassurance		2.029.383.382,25	0,00	2.029.383.382,25	1.861.822.238,27
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		13.329.910.305,93	5.207.026.524,48	8.122.883.781,45	7.672.001.173,99
Services extérieurs & autres consommations		1.326.482.199,00		1.326.482.199,00	1.182.406.566,16
Charges de personnel		2.776.865.729,07		2.776.865.729,07	2.379.469.496,69
Impôts, taxes & versements assimilés		321.599.574,81		321.599.574,81	311.526.045,62
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		174.896.492,23		174.896.492,23	141.953.462,29
Autres charges opérationnelles		106.571.808,84		106.571.808,84	115.293.245,20
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.115.353.328,25		2.115.353.328,25	1.671.898.989,91
Reprise sur pertes de valeur et provisions		105.542.479,08		105.542.479,08	226.865.020,60
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		6.963.476.637,27	5.207.026.524,48	1.756.450.112,79	2.380.225.313,30
Produits financiers		1.630.079.631,86		1.630.079.631,86	1.378.656.162,88
Charges financières		475.230.702,48		475.230.702,48	416.574.044,19
VII-RESULTAT FINANCIER		1.154.848.929,38	0,00	1.154.848.929,38	962.082.188,69
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.911.299.042,17	3.342.307.431,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				358.330.308,19	407.317.393,24
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				20.875.317,87	163.368.259,42
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.201.351.050,55	15.579.531.510,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13.669.257.634,44	12.807.909.730,67
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00	0,00
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		8.118.325.566,65	5.207.026.524,48	2.532.093.416,11	2.771.621.779,33
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

EXERCICE CLOS LE 31/12/2020 BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts 2020	Amortissements Provisions et pertes de valeurs 2020	Net 2020	Net 2019
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition. Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	324 094 542	203 540 427	120 554 115	86 683 474
Immobilisations corporelles				
• Terrains	627 211 911		627 211 911	627 211 911
• Bâiments	5077 043 357	2 252 725 462	2 824 317 895	2 711 430 141
• Immeubles de placement	1045 034 153	480 471 942	564 562 211	583 261 481
• Autres immobilisations corporelles	1 802 768 666	1 294 376 685	508 391 982	537 020 840
• Immobilisations en concession	38 484 214	10 532 490	27 951 725	25 278 009
Immobilisations en cours	1 227 345 980	3 657 854	1 223 688 126	1 141 504 901
Immobilisations financières				
• Titres mis en équivalence				
• Autres participations et créances rattachées	3 781 239 197	579 069 406	3 202 169 791	3 209 898 289
• Autres titres immobilisés	25 937 132 251	3 360 896	25 933 771 355	23 055 640 750
• Prêts et autres actifs financiers non courants	189 040 691	3 437 856	185 602 835	121 365 261
• Impôts différés actif	364 634 467		364 634 467	297 295 224
TOTAL ACTIF NON COURANT	40 414 029 430	4 831 173 017	35 582 856 413	32 396 591 303
ACTIF COURANT				
Provisions techniques d'assurance				
• Part de la coassurance cédée				
• Part de la réassurance cédée	14 130 886 382		14 130 386 382	12 490 090 962
Créances et emploi assimilés				
• Cessionnaires & Cédants débiteurs	50 552		50 552 884	56 101 732
• Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	17 721 027 764	4 422 477 437	13 298 550 327	11 186 071 940
• Autres débiteurs	3 812 437 271	30 101 756	3 782 335 514	
• Impôts et assimilés	770 443 277	152 327 879	618 115 398	657 175 352
• Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
• Placements et autres actifs financiers courants	6 976 111 698	42 484 085	6 933 627 614	7 149 747 566
• Trésorerie	1 099 800 913		1 099 800 913	5 147 149 967
TOTAL ACTIF COURANT	47 561 260 189	4 647 391 157	42 913 869 032	40 191 770 694
TOTAL GENERAL ACTIF	87 975 289 619	9 478 564 174	78 496 725 446	72 588 361 996

EXERCICE CLOS LE 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	20 000 000 000	20 000 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	4 647 140 927	3 310 073 729
Écart de réévaluation		
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	2 797 829 448	2 532 093 416
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
TOTAL I	27 444 970 375	25 842 167 145
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	8 715 576	8 511 251
Impôts (différés et provisionnés)	305 514 505	272 977 841
Autres dettes non courants	27 951 720	25 278 004
Provisions réglementées	5 467 316 849	4 699 699 322
Provisions et produits comptabilisés d'avance	981 636 647	800 746 747
TOTAL II	6 791 135 297	5 807 213 165
PASSIF COURANT		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	5 428 009 494	5 446 652 733
Provisions techniques d'assurance		
• Opérations directes	23 890 321 950	22 161 356 939
• Acceptations	20 969 814	16 956 589
Dettes et ressources rattachées		
• Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	5 905 734 906	5 540 285 083
• Assurés et intermédiaires d'assurance	73 908 699	91 993 768
Impôts crédits	3 842 513 829	3 002 718 867
Autres dettes	5 099 161 083	4 679 017 708
Trésorerie Passif		
TOTAL III	44 260 619 774	40 938 981 687
TOTAL PASSIF (I+II+III)	78 496 725 446	72 588 361 996

EXERCICE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020 COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes é mises sur opérations directes		24.750.052.346,19	12.806.426.112,09	11.943.626.234,10	12.334.924.293,76
Primes acceptées		192.381.969,36		192.381.969,36	44.099.106,65
Primes é mises reportées		677.995.150,42	627.565.695,56	50.429.454,86	-117.574.335,28
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
I-PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE		24.264.439.165,13	12.178.860.416,53	12.085.578.748,60	12.261.449.065,13
Prestations sur opérations directes		10.967.746.830,39	5.106.077.987,94	5.861.668.842,45	6.164.133.103,01
Prestations sur acceptations		14.137.316,02		14.137.316,02	3.815.562,92
II-PRESTATIONS DE L'EXERCICE		10.981.884.146,41	5.106.077.987,94	5.875.806.158,47	6.167.948.665,93
Com missions reçues en réassurance		2.051.090.603,83		2.051.090.603,83	2.039.521.541,83
Com missions versées en réassurance		46.909.662,49		46.909.662,49	10.138.159,58
III-COMMISSIONS DE RÉASSURANCE		2.004.180.941,34	0,00	2.004.180.941,34	2.029.383.382,25
IV- Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		15.286.735.960,06	7.072.782.428,59	8.213.953.531,47	8.122.883.781,45
Services extérieurs & autres consommations		1.204.307.639,64		1.204.307.639,64	1.326.482.199,00
Charges de personnel		3.144.154.178,83		3.144.154.178,83	2.776.865.729,07
Impôts, taxes & versements assimilés		298.408.985,74		298.408.985,74	321.599.574,81
Production immobilisée					
Autres produits opération nels		255.234.449,63		255.234.449,63	174.896.492,23
Autres charges opération nels		135.102.848,34		135.102.848,34	106.571.808,84
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.814.374.227,23		2.814.374.227,23	2.115.353.328,25
Reprise sur pertes de valeur et provisions		365.602.949,66		365.602.949,66	105.542.479,08
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		8.311.225.479,57	7.072.782.428,59	1.238.443.050,98	1.756.450.112,79
Produits financiers		2.097.690.897,82		2.097.690.897,82	1.630.079.631,86
Charges financières		194.856.403,90		194.856.403,90	475.230.702,48
VII-RESULTAT FINANCIER		1.902.834.493,92	0,00	1.902.834.493,92	1.154.848.929,38
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)		10.214.059.973,49	7.072.782.428,59	3.141.277.544,90	2.911.299.042,17
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				378.250.676,81	358.330.308,19
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				34.802.579,60	20.875.317,87
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.808.287.987,05	16.201.351.050,55
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				14.010.458.539,36	13.669.257.634,44
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		10.214.059.973,49	7.072.782.428,59	2.797.829.447,69	2.532.093.416,11
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)		0,00		0,00	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10.214.059.973,49	7.072.782.428,59	2.797.829.447,69	2.532.093.416,11
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

BILAN

Exercice clos 31 / 12 / 2021

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	326.491.450,32	219.598.317,64	106.893.132,68	120.554.114,89
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.162.275.899,11	2.331.696.884,50	2.830.579.014,61	2.824.317.895,48
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	497.850.527,96	547.183.624,96	564.562.210,86
- Autres immobilisations corporelles		1.922.812.368,90	1.356.571.379,22	566.240.989,68	508.391.981,63
Immobilisations en concession		38.484.214,36	11.585.738,45	26.898.475,91	27.951.724,86
Immobilisation en cours	2.1.1	1.431.384.848,21	3.657.853,85	1.427.726.994,36	1.223.688.126,05
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		4.091.239.197,40	630.012.261,62	3.461.226.935,78	3.202.169.791,22
- Autres titres immobilisés		27.657.062.271,12	3.482.864,00	27.653.579.407,12	25.933.771.354,75
- Prêts et autres actifs financiers non courants		162.444.980,32	3.437.855,59	159.007.124,73	185.602.835,25
- Impôts différés actif	2.1.5	318.073.387,53		318.073.387,53	364.634.467,42
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
TOTAL - ACTIF NON COURANT		42.782.514.681,12	5.057.893.682,83	37.724.620.998,29	35.582.856.413,34
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		14.004.324.447,96		14.004.324.447,96	14.130.886.382,03
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		168.805.334,46	0,00	168.805.334,46	50.552.884,04
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	17.718.011.529,31	5.385.710.107,45	12.332.301.421,86	13.298.550.327,28
- Autres débiteurs	2.1.3	3.920.081.668,44	28.913.751,60	3.891.167.916,84	3.782.335.514,42
- Impôts et assimilés		783.682.958,12	152.327.878,90	631.355.079,22	618.115.398,19
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		6.793.620.327,97	42.484.084,59	6.751.136.243,38	6.933.627.613,59
- Trésorerie		5.290.471.884,39		5.290.471.884,39	4.099.800.912,82
TOTAL II - ACTIFS COURANT		48.678.998.150,65	5.609.435.822,54	43.069.562.328,11	42.913.869.032,37
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		91.461.512.831,77	10.667.329.505,37	80.794.183.326,40	78.496.725.445,71

BILAN

Exercice clos 31 / 12 / 2021

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	5.743.370.183,15	4.647.140.927,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.007.610,02	8.715.576,27
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	317.770.612,50	305.514.504,60
Autres dettes non courants		326.898.470,66	27.951.719,61
Provisions réglementées	2.1.5	6.167.742.841,81	5.467.316.848,90
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	810.545.022,92	981.636.647,24
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		7.630.964.557,91	6.791.135.296,62
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5.279.933.531,65	5.428.009.494,13
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		23.336.866.749,51	23.890.321.949,50
- Acceptations		-5.580.623,32	20.969.813,88
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	7.294.719.120,76	5.905.734.905,57
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		131.549.644,97	73.908.699,34
Impôts Crédits	2.1.3	3.580.456.665,31	3.842.513.829,37
Autres dettes	2.1.3	4.875.421.331,89	5.099.161.082,61
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIFS COURANTS		44.493.366.420,77	44.260.619.774,40
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		80.794.183.326,40	78.496.725.445,71

(1) À utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

COMPTES DE RESULTATS

Période : 01/01/2021 Au Mois 31/12/ 2021

RUBRIQUES	NOTE	OPÉRATIONS BRUTES	OPÉRATIONS ET	OPÉRATIONS NETTES	OPÉRATIONS NETTES
		N	RETROCESSIONS	N	N-1
Primes émises sur opérations directes		25.403.713.434,68	14.547.287.172,40	10.856.426.262,28	11.943.626.234,10
Primes acceptées		42.765.727,15		42.765.727,15	192.381.969,36
Primes émises reportées		42.018.352,09	-301.083.240,46	259.064.888,37	-50.429.454,86
Primes acceptées reportées		0,0		0,00	0,00
I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE		25.404.460.809,74	14.246.203.931,94	11.158.256.877,80	12.085.578.748,60
Prestations sur opérations directes		12.220.863.785,61	6.349.153.707,50	5.871.710.078,11	5.861.668.842,45
Prestations sur acceptations		-23.674.113,72		-23.674.113,72	14.137.316,02
II- PRESTATIONS DE L'EXERCICE		12.197.189.617,89	6.349.153.707,50	5.848.035.964,39	5.875.806.158,47
Commissions reçues en réassurance		2.174.975.530,26		2.174.975.530,26	2.051.090.603,83
Commissions versées en réassurance		3.908.126,18		3.908.126,18	46.909.662,49
III- COMMISSIONS DE RÉASSURANCE		2.171.067.404,08	0,00	2.171.067.404,08	2.004.180.941,34
IV- SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE		0,00		0,00	0,00
V- MARGE D'ASSURANCE NETTE		15.378.338.541,93	7.897.050.224,44	7.481.288.317,49	8.213.953.531,47
Services extérieurs & autres consommations		1.093.894.827,83		1.093.894.827,83	1.204.307.639,64
Charges de personnel		3.042.526.691,28		3.042.526.691,28	3.144.154.178,83
Impôts, taxes & versements assimilés		350.290.171,43		350.290.171,43	298.408.985,74
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		180.285.358,07		180.285.358,07	255.234.449,63
Autres charges opérationnelles		107.885.978,11		107.885.978,11	135.102.848,34
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.344.731.286,00		2.344.731.286,00	2.814.374.227,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		517.244.811,47		516.244.814,47	365.602.949,66
VI- RÉSULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		9.135.539.759,82	7.897.050.224,44	1.238.489.535,38	1.238.443.050,98
Produits financiers		2.237.171.854,00		2.237.171.854,00	2.097.690.897,82
Charges financières		200.931.791,48		200.931.791,48	194.856.403,90
VII- RÉSULTAT FINANCIER		2.036.240.062,52	0,00	2.036.240.062,52	1.902.834.493,92
VIII- RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (VI + VII)		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	3.274.729.597,90	3.141.277.544,90
Impôt exigibles sur résultats ordinaires				289.430.245,54	378.250.676,81
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				58.817.187,79	-34.802.579,60
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.263.026.308,42	16.808.287.987,05
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				13.336.544.143,85	14.010.458.539,36
IX- RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
X- RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
XI- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		11.171.779.822,34	7.897.050.224,44	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
XII- RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) À utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أدوات التشخيص المالي في شركات التأمين وكيف يمكن أن تكون أداة مساعدة في تحليل المخاطر المالية، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. ولتحقيق ذلك تم التطبيق على الشركة الجزائرية للتأمينات من خلال تحليل وضعيتها باستخدام القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية خلال الفترة 2017-2021 من أجل تحديد نقاط القوة والضعف. من أهم النتائج المتوصل إليها أن الشركة الجزائرية للتأمينات تتمتع بوضع مالي جيد، ولكن تعاني من مشكل السيولة وعليه كانت أهم الاقتراحات التي خرجت بها هذه الدراسة هو إعادة النظر بكافة المتطلبات التعاقدية ومتضمنات عقود التأمين كعائد أساسي يلبي احتياجات الشركة لتوفير السيولة اللازمة لسداد التعويضات والخصوم الناتجة عن الديون المالية.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين ، التشخيص المالي ، المخاطر المالية ، القوائم المالية ، مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية،

The Abstract

This study aims to highlight financial diagnostic tools in insurance companies and how they can be helpful in analyzing financial risks, thus enabling appropriate corrective measures. To achieve this, the Algerian Insurance Company was selected as a case study, and its financial position was analyzed using financial statements, financial balance indicators, and financial ratios during the period 2017-2021. The objective was to identify strengths and weaknesses. One of the most significant findings was that the Algerian Insurance Company has a good financial position but faces liquidity issues. Therefore, one of the key recommendations from this study is to review all contractual requirements and insurance contract provisions as a primary source to meet the company's needs in providing the necessary liquidity to settle compensation and liabilities resulting from financial debts.

Key words: Insurance companies, financial diagnosis, financial risk, financial statements, financial balance indicators, financial ratios.